سقوط الموصل



العراقُ ومُحَصَّلة الأعباء الداخليّة والخارجيّة

كرّار أنور البديري



www.dardjlah.com

سقوط الموصل

العراق ومحصلة الأعباء الداخلية والخارجية

سقوط الموصل

العراق ومحصلة الأعباء الداخلية والخارجية

كرار أنور البديري

باحث في الدراسات الدولية والإستراتيجية

الطبعة الأولى

2016م – 1437هـ



رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2015/6/3042)

320.9563

البديري، كرار آنور

سقوط الموصل العراق ومحصلة الأعباء الداخلية والخارجية/

كرار أنور البديري.- عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع، 2015

( ) ص.

ر. أ: (2015/6/3042)

الواصفات: الأحوال السياسية//تاريخ العراق//العصر الحديث/

أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية



المملكة الأردنية الهاشمية

عمان – شارع الملك حسين – مجمع الفحيص التجاري

تلفاكس: 0096264647550

خلوي: 00962795265767

ص. ب: 712773 عمان 11171 – الأردن

E-mail: dardjlah@ yahoo.com

www.dardjlah.com

978-9957-71-549-6: *ISBN*

الإهداء

إلى من وهبني الحياة والأمل والنشأة

أبي و أمي

إلى الحاضر الذي أعيشه

زوجتي

إلى المستقبل الذي أحلم به

سجاد و...

المحتويات

القسم الثالث

العراق والولايات المتحدة قبل وبعد سقوط الموصل وإشكالية تقاطع الإرادات الدولية

القسم الرابع

خطوة في الإصلاح: العراق بعد أحداث الموصل

المقدمة

لم يكن سقوط الموصل لسبب واحد يمكن أن نعزو لـه كـل افتراضـاتنا، فهنـاك الكثير من الأسباب التي أسست لسقوط مدينة الموصل وغيرها من المدن العراقيـة بيـد تنظيم "داعش"، فهـي أسـباب متراكمـة ولا تـزال، ولا يمكـن أن تبتعـد عـن الأسـباب السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، هـذا إذ ذهبنـا إلى الـداخل العراقـي، ولكن إذا ما ابتعدنا قلـيلاً عـن الـداخل فسـنجد أن هنـاك أسـباب وعوامـل إقليميـة متراكمة على العراق قبل وبعد عام 2003، أما اذا تنحينا جانباً عن الأسباب الإقليمية واتسع الأفق أكثر سنجد أسباباً دولية تكاد لا تبتعد عن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وطبيعة علاقاتها مع العراق بعد جلاء قواتها نهاية العام 2011.

من هنا يمكن القول: إن الطريق إلى سقوط الموصل كان يمر بـثلاث مسـتويات، **أولها المستوى الداخلي**؛ فعند النظر إلى وظائف النظام السياسي في أية دولة نجد إن اهم وظائفه تتجسد في منظومة التعبير عن المصالح أو الشكوى، ذلـك بـان صـيانة النظـام لهذه الوظيفة يجنبه حالة عدم الاستقرار، كون الجماعات المختلفة فيمـا لم تجـد قنـوات شرعية تعبر بها عن مصالحها ومطالبها فأنها من دون شك ستعمد إلى العنـف للتعـبير عن هذه المصالح أو المطالب مع ما يترتب عليه من تهديد لاستقرار النظام السياسـي. كالحالة مع الداخل العراق، إذ أسهمت سوء لأوضاع وعدم الاستقرار في العراق بعـد عام 2011 التي تمثلت بالاحتجاجـات الشـعبية إلى خلـق حواضـن مناهضـة للعمليـة السياسية برمتها، وقد أوجدت هذه البيئة المضطربة في العراق حاضنة استثمرها تنظـيم "داعش" في إيجاد موطئ قدم له والسيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي العراقيـة ابتداءً مـن محافظـة الأنبـار، ثـم الموصـل، وصـلاح الـدين، وديـالى، مسـتغلاً سـخط المتظاهرين في المحافظات الغربية في العراق، بعد إن تحولت ساحات التظاهرات السلمية

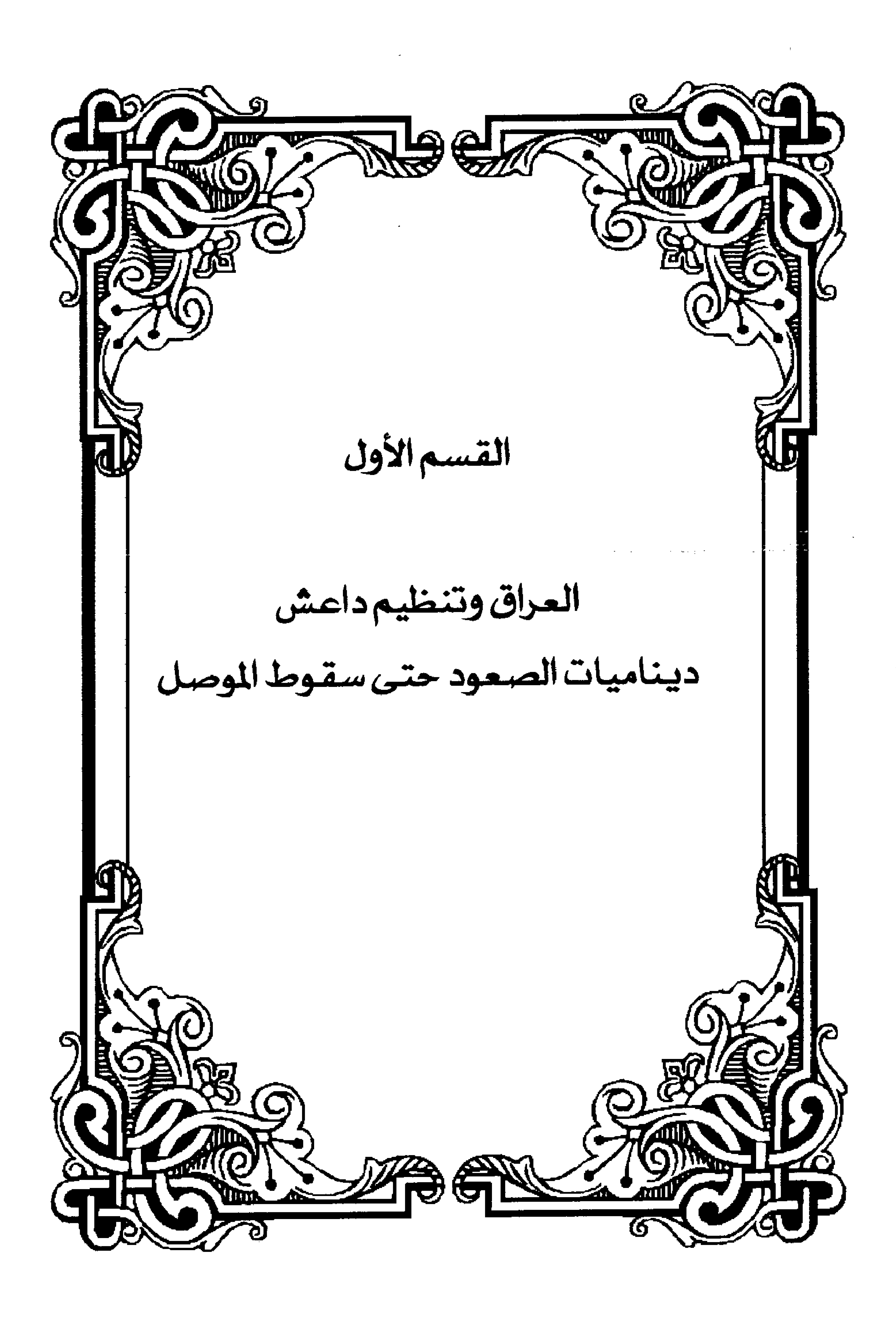
إلى ساحات قتال مع الجيش العراقي. وفي الواقع بسبب من هذه البيئة سعى تنظيم "داعش" إلى استقطاب أوساط من المدنيين التي تمسهم سياسات الحكومة وعملياتها العسكرية لتخلق أرضية مشتركة من التجاوب والتعاطف بين تلك الجماعات المسلحة والسكان المدنيين الذي تعمل بينهم ليشكلوا القاعدة الرئيسية التي لا غنى عنها لأية حرب عصابات ناجحة.

أما على المستويين الإقليمي والدولي؛ لا مناص من القول إن الأمن الداخلي، في ظل العولمة والإرهاب يخضع لميكانزمات التفاعلات الإقليمية والدولية ــ فاليوم إشكالية الأمن مرهونة بقدرة هذا الطرف أو ذاك في اتساع علاقاته وكسب الأصدقاء وتحييد الأعداء، ولكن يبدو إن العراق في الفترة التي سبقت سقوط الموصل كان مستثنى- ولا يزال- من هذه اللعبة، بسبب غياب استراتيجية واضحة يرتكن اليها في إدارة شؤونه الخارجية، وإنما الاعتماد على المواقف اللحظية ورادات الفعل العاطفية. وليس من المستبعد إن ما يدور اليوم في العراق بعد سقوط الموصل هو من نتاج تلك التفاعلات الدولية والإقليمية مضاف إليها الأسباب الداخلية.

وعليه فإن ما يجري في العراق هو انعكاس لصراع إقليمي، وهذا الصراع كما اختير له بأن يكون على الأرض العراقية فهو موجود أيضاً على الأرض السورية واللبنانية وفي اليمن ومناطق أخرى، وفي ما يتعلق بالعراق، نرى إن البيئة الإقليمية المحاطة به تتسم بأنها شديدة التعقيد والتأثير في آن، لاسيما وأن النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط يتصف بأنه نظام غير مستقر يسوده غياب التفاهم والتعاون والرغبة في تغيير المواقف بين القوى الفاعلة فيه، ناهيك عن ما يحوزه هذا النظام من مدركات تذهب إلى الحد من دور العراق في بيئة إقليمية كهذه، وما يتبادر هو كيف أثرت هذه البيئة الإقليمية على العراق وأدت إلى زيادة عدم الاستقرار فيه وصولاً حتى سقوط الموصل.

أما على المستوى الدولي فرغم ادعاء الولايات المتحدة الأمريكية في محاربة الإرهاب، إلا أنها لا تعير أهمية لمحاربته إذا لم تتطلب مصالحها ذلك، وطالما أن العراق بعد الانسحاب الأمريكي لم يعد يتماهى كما هو متوقع له مع المصالح الأمريكية، يصبح الإرهاب سبيلاً لتذكيره ويصبح الأمن سبيلاً لتوفيره، ولكن بالتصدير مقابل ضمان المصالح ورعايتها. وهذا ما يفيد بفشل فرضية إن الحرب على الإرهاب تجعل العالم أكثر استقراراً. فقد أصبح الإرهاب عامل لرعاية المصالح مقابل تصدير الأمن. وكأنما الإرهاب يخدم المصالح الأمريكية بصورة غير مباشرة. إذ إن حتمية وجوده أصبحت تستدعي التدخل الأمريكي لمحاربته، والحالة العراقية خير تجربة.

إن سقوط الموصل لا يبتعد كثيراً عن هذه المسببات بقدر ما يتقرب منها، وسنتناول في هذا الكتاب بشيء من التفصيل هذه العوامل وكيف أدت بمجملها إلى سقوط الموصل، ناهيك عن تناول الإصلاح الحكومي ودوره في ضمان الأمن الداخلي للبلاد، مع إيضاح المعوقات التي تعترض سبيل هذا الإصلاح، والتركز على ما تتطلبه هذه اللحظة التاريخية من العودة إلى الذات ولم الشمل لتأسيس مرحلة من الركون إلى الداخل العراقي والسعي نحو تمكينه، لإدخاره كقوة يمكن بذلها بالخارج بما يتناسب ومصلحة الدولة وأسس البناء.



القسم الأول

العراق وتنظيم داعش
ديناميات الصعود حتى سقوط الموصل

أولا : ديناميات التمدد حتى سقوط الموصل

إن تنظيم "داعش" لم يظهر بصورة فجائية في العراق فإنه مثل الكثير من التنظيمات المسلحة في العالم نمت بالتدريج عبر تكتيك يضمن لها الاستمرار والتمدّد في اللحظة المناسبة فقد كان تنظيم "داعش" يعمل في بداياته في العراق تحت مسمى "جماعة التوحيد والجهاد" بقيادة "أبو مصعب الزرقاوي" وقد تأسس هذا التنظيم في عام 1999 بدعم من "القاعدة" في أفغانستان، وقد حاربت "جماعة التوحيد والجهاد" إلى جانب تنظيم "القاعدة" وقوات طالبان ضد القوات الأمريكية، وقبل أن تلوذ بالفرار انتقلت إلى ايران عن طريق عناصر مرتبطة بالحزب الإسلامي التابع لقلب الدين حكمتيار في ايران، وبعد فترة قصيرة انتقلت عناصر "الزرقاوي" إلى شمال العراق بتسهيل من جماعة (انصار الإسلام)، وبحلول الوقت الذي غزت فيه الولايات المتحدة العراق في أذار 2003، كان (الزرقاوي) قد انشأ قاعدة صغيرة "لجماعة التوحيد والجهاد" في بيارة في محافظة السليمانية، وقد استهدفتها الحملة الجوية الأولى التي قادتها الولايات المتحدة في العراق[1] . ومن هنا دخلت "جماعة التوحيد والجهاد" إلى حالة الصراع في العراق سواء ضد القوات الأمريكية أو القوات الدولية المتحالفة معها أو ضد المدنيين العزل في العراق.

وقد تطور تنظيم "التوحيد والجهاد" وأصبح يعرف باسم "تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين" أو "تنظيم القاعدة في العراق"، وذلك في شهر أيلول 2004 بعد أن بايع "الزرقاوي" "تنظيم القاعدة وأسامة بن لادن"، وفي رسالة موجهة من "أيمن الظواهري" في عام 2005 يحث ويشجع فيها "تنظيم القاعدة في العراق" على التحضير لإقامة دولة

---

(1) تشارلز ليستر، تحديد معالم الدولة الإسلامية، دراسة تحليلية، العدد 13، (الدوحة: مركز بروكنجز، ديسمبر 2014) ص 5

إسلامية في العراق، أعلن التنظيم في 15 كانون الثاني 2006 بعد ازدياد الدعم من جماعات متمردة أخرى في العراق تشكيل مجلس شورى المجاهدين، الذي كان ائتلافاً يهدف إلى توحيد التمرد الجهادي في العراق وتنسيقه بشكلٍ أفضل[1].

ولم تمضي أشهر على تشكيل مجلس الشورى حتى قتل "الزرقاوي" في بعقوبة في 7 حزيران 2006، وفي غضون خمسة أيام، عين "تنظيم القاعدة في العراق" "أبو حمزة المهاجر" الذي يدعى "أبو أيوب المصري" زعيماً جديداً له، وبعد أربعة أشهر، أعلن مجلس شورى المجاهدين عن إنشاء "دولة العراق الإسلامية" مع حكومة منظمة بالكامل، وفي 10 تشرين الثاني 2006 بايع "أبو أيوب المصري" قائد "دولة العراق الإسلامية" حميد داود محمد خليل الزاوي المدعو "أبو عمر البغدادي". ورغم تشجيعه من "تنظيم القاعدة" إلا إن تنظيم "دولة العراق الإسلامية" لم يحظَ بمبايعة رسمية من "تنظيم القاعدة" مما أدى إلى التباعد التدريجي بين الكيانين[2].

في أوائل العام 2007، بدأت مجالس الصحوة العشائرية المشكّلة محلياً تكافح بنشاط سيطرة "دولة العراق الإسلامية" في المناطق السنّية العراقية، وبخاصة محافظة الأنبار. وقد كانت مجالس الصحوات تحظى بدعم الولايات المتحدة وقوات الأمن المحلية، وبحكم معرفتها المحلية الواسعة النطاق، كانت فعّالة في مكافحة التمرد. وقد فرض هذا التحول على "دولة العراق الإسلامية" أن تشن حملات ضدّ المجموعات السنية المتمثلة بالصحوة التي تسعى للتخلص من التنظيم. ونتيجةً لذلك، عانت "دولة العراق

(1) المصدر نفسه، ص 6

(2) المصدر نفسه ص 7

الإسلامية" بشكل ملحوظ في المدة ما بين العامين 2007-2009 حتى انخفض التهديد المتصور من "دولة العراق الإسلامية"[1].

في المدة الواقعة بين عامي 2009 -2011 دخل تنظيم "دولة العراق الإسلامية" مرحلة إعادة هيكلة تامة، لاسيما وان جهود الصحوات قد ضعفت بعد بدء انسحاب القوات الأمريكية من العراق ابتداءً من عام 2009 إلى أب 2010، وقد أدى انتقال المسؤوليات الأمنية إلى القوات العراقية إلى تقليل قدرات مجالس الصحوات بشكل كبير، وعزز ذلك من ثقة تنظيم "دولة العراق الإسلامية" والسعي نحو تجنيد عناصر جدد إلى التنظيم مستغلة الإحباط المتزايد للصحوات من حكومة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، بسبب غياب الدعم لمجالس الصحوات وعدم دفعها للأجور، وبحلول منتصف عام 2010 كان تنظيم "دولة العراق الإسلامية" يدفع رواتب اعلى من تلك التي تدفعها الحكومة العراقية والبالغة 300 دولار وأخذت بذلك تجند أعضاء مجالس الصحوات في التنظيم[2]. وفي هذه الأثناء اتخذت قيادة "دولة العراق الإسلامية" قراراً مهماً تمثل بنقل مقراتها إلى محافظة الموصل، حيث كان يمكن استغلال التوترات العربية-الكردية القائمة أصلاً، فضلا عن استغلال الانقسامات السياسية والاجتماعية القائمة، لاسيما وان قيادة تنظيم "دولة العراق الإسلامية" كانت قد انتقلت بعد مقتل "أبو

---

(1) لقد أدى أضعاف التنظيم من قبل مجالس الصحوات إلى إعلان البنتاغون عن تخفيض مكافأة اعتقال أو قتل زعيم تنظيم القاعدة "أبو أيوب المصري" من خمسة ملايين دولار إلى 100 الف دولار. ينظر المصدر نفسه، ص 8، وللمزيد راجع:

Mike Mount، Reward for wanted terrorist drops، CNN U.S، May 13، 2008. At: http://edition.cnn.com/2008/WORLD/meast/05/13/pentagon.masri.value/

(2) المصدر نفسه ص 9، وكذلك قارن مع

Timothy Williams and Duraid Adnan، Sunnis in Iraq Allied with U.S. Rejoin Rebels، The New York Times، October 16، 2010.

عمر البغدادي" ومساعده أبو حمزة المهاجر أو أبو أيوب المصري" على يد القوات الأمريكية في 19 نيسان 2010 إلى أبو بكر البغدادي" بعد اختياره من قبل مجلس شورى الدولة كخليفة له[1].

وعقب انسحاب قوات الاحتلال الأميركي من العراق في نهاية العام 2011، شن تنظيم "دولة العراق الإسلامية" في شهر تموز 2012 حملة أطلق عليها "هدم الأسوار" شملت عشرات الهجمات على السجون العراقية وأدت إلى الإفراج عن المئات من معتقليه وكبار قادة التنظيم، وكان خاتمة هذه الحملة الهجوم على سجن غريب في 12 تموز من العام 2013 والذي مكّن حوالي 500 سجين من الفرار[2].

في وقت سابق من هذه الحملة أعلن أبو بكر البغدادي" زعيم "تنظيم دولة العراق الإسلامية" في نيسان 2013 عبر تسجيل صوتي إن "جبهة النصرة" هي امتداد لتنظيمه، وأعلن دمج التنظيمين تحت مسمى واحد هو "الدولة الإسلامية في العراق والشام". لكن "النصرة" سارعت في اليوم التالي إلى رفض عرض الاندماج[3]. وبعد إعلانه عن الاندماج الذي لم يكتمل، قرر "البغدادي" نقل نشاط تنظيمه إلى سورية، حيث سيطر على إقليميّ الرقة ودير الزور واستعاد أسلوب "الزرقاوي" بتنفيذ إعدامات بحق عناصر من جماعات أخرى منافسة وقطع رؤوسهم في الساحات العامة. وسرعان ما بدأ التنظيم في خوض معارك على أكثر من جبهة في الداخل السوري، واحدة ضد "النصرة"

(1) Patrick Cockburn، Who are ISIS? The rise of the Islamic State in Iraq and the Levant، The Independent، Jun 19، 2014.

(2) Jessica D. Lewis، Al Qaeda in Iraq Resurgent، Middle East Security Report 14، institute for the Study of War. September 2013، p9.

(3) Al-Nusra Commits to al-Qaida، Deny Iraq Branch 'Merger'". Naharnet Agence France-Presse. 10 April 2013. At: http://www.naharnet.com/stories/en/78961-al-nusra-commits-to-al-qaida-deny-iraq-branch-merger/

وثانية ضد "الجيش السوري الحر" التابع لائتلاف المعارضة السورية، وثالثة ضد الأكراد السوريين الذين قرروا إقامة نوع من "الحكم الذاتي" في مناطقهم الواقعة شمالي سورية[1].

وبعدما أصبح التنظيم يعرف باسم "دولة العراق الإسلامية في العراق والشام"، أطلقت خطة ثانية تمتد على 12 شهراً تعرف بعملية "حصاد الأجناد" من تموز 2013 إلى تموز 2014، وقد هدفت هذه الحملة إلى تقويض قدرات قوات الأمن العراقية وزعزعة ثقتها من خلال الهجمات وعمليات الترهيب التي تستهدفها، وأدت هذه العملية إلى ارتفاع عمليات الاغتيال في صفوف قوات الأمن العراقية[2].

كانت للسنوات الثلاث الماضية من 2011 إلى 2014 نتائج ذات أهمية كبرى للتطور تنظيم "داعش" في العراق وقد أدى ازدياد الاحتجاجات في المحافظات الغربية العراقية فضلا عن تصاعد وتيرة الخلافات السياسية إلى زيادة نمو تنظيم "داعش" لتصبح قادرة على الاستيلاء على المناطق وحكمها، ففي أوائل كانون الثاني من العام 2014، تمكنت جماعات مسلحة تنتمي إلى تنظيم "داعش" من السيطرة على مدينة الفلوجة والرمادي وكذلك السيطرة على الكرمة وأجزاء من حديثة، وجرف الصخر، وعانه، والقائم، والعديد من المناطق الصغيرة في محافظة الأنبار، ومع إن القوات الحكومية العراقية استعادت السيطرة على الرمادي بعد بضعة أيام إلا إن الفلوجة وغيرها من المناطق بقيت تحت سيطرة "داعش" وغيرها من الفصائل المسلحة. وبينما بدء الجيش العراقي يشن هجوماً واسعا ضد مقاتلي "داعش" في الأنبار، بهدف إرجاع المحافظة تحت

---

(1) Sarah Birke، how al-Qaeda Changed the Syrian War، New York Review of Books، December 27، 2013. At : http://www.nybooks.com/blogs/nyrblog/2013/dec/27/how-al-qaeda-changed-syrian-war/

(2) تشارلز ليستر، تحديد معالم الدولة الإسلامية، مصدر سبق ذكره، ص 9.

السيطرة الحكومية، اخذ تنظيم "داعش" في مطلع حزيران بإنعاش خلاياه النائمة للتقدم نحو المناطق الوسطى والشمالية من العراق.

وفي تطور مفاجئ في السادس من حزيران 2014 توجهت قوافل من شاحنات البيك أب إلى الموصل تتقدم من اتجاه الغرب عبر الصحراء التي تقع فيها الحدود الفاصلة بين العراق وسوريا. وكان بكل شاحنة أربعة عناصر من تنظيم "داعش" . وشقت هذه القوافل طريقها إلى نقاط التفتيش التي كان بكل منها رجلان لتدخل المدينة وبحلول الساعة الثالثة والنصف صباحا كانت عناصر تنظيم "داعش" تدخل الموصل من خلال خمس مدن في الناحية الغربية لنهر دجلة لتستولي عليها وتهاجم مركز الشرطة في ضاحية 17 تموز وبدأ فرار عناصر الشرطة والجيش من الناحية الغربية.

وعلى الرغم من إن عناصر تنظيم "داعش" عند دخولها هذه المدن كانت أعدادهم تقدر بالمئات إلا انه ما لبث إن ارتفع عددهم متجاوزا 2000 مقاتل، فعلى الرغم من وصول أكثر من 100 عربة تقل ما لا يقل عن 400 مقاتل داعشي قد عبرت إلى الموصل من سوريا عصر يوم الثامن من حزيران. إلا إن التنظيم لاقى ترحيبا من معظم السكان السنة في مدينة الموصل الغاضبون من الجيش العراقي وقد أدى هذا إلى إنعاش الخلايا النائمة في الموصل، مما نشطت وهبت لمساعدة المهاجمين من تنظيم "داعش" ليصبح أعدادهم بالآلاف[1]. ومن بين هؤلاء "جيش المجاهدين" السلفي و"جيش رجال الطريقة النقشبندية" بقيادة عزت إبراهيم الدوري الذي كان نائبا لصدام حسين أيام حكم حزب البعث في العراق، و"تنظيم أنصار السنة" الجهادي فضلا عن

(1) تحقيق أجرته وكالة رويترز للأنباء مع مسؤولين عسكريين من مستوى رفيع، من بينهم اللواء مهدي الغراوي قائد الشرطة الاتحادية في الموصل، نقلا الموقع الخبري "شفق نيوز" اسرار سقوط الموصل وسبب صياح المالكي ولغز "الثلاثة".. والغراوي يقول: ربما اشنق، 15 تشرين الأول 2014، للمزيد عن ملابسات سقوط الموصل انظر الرابط الاتي: http://www.shafaaq.com/sh2/index.php/news/iraq-news/84982-secrets-of-the-fall-of-mosul.html

ضباط سابقين في الجيش العراقي المنحل. وبحسب تصريح سابق للخبير الأمني في مدينة الموصل مجيد النعيمي لـ"راديو سوا"، وصل الأمر إلى تسمية هذه التنظيمات لأسماء مسؤولين محليين، لكن أهالي المحافظة(نينوى) أدركوا بعد ذلك أن "داعش" هو الجهة المسيطرة[1].

وفي اليوم الثامن من حزيران صعد تنظيم "داعش" هجماته في الموصل، فقصف مركزا للشرطة في حي العربي وحاصر المنطقة المحيطة بفندق الموصل المهجور على الضفة الغربية للنهر دجلة الذي تحول إلى موقع قتالي لثلاثين رجلا من وحدة خاصة من قوات الشرطة. وفي التاسع من حزيران حدثت معركة الانكسار عن فندق الموصل بعد انفجار شاحنة صهاريج، وأريد من هذه المعركة كسر هيبة القوات الأمنية [2]. وهو ما حصل بالفعل إذ سقطت الفرقتان العسكريتان للجيش العراقي يصل عددهما إلى 25 ألف (هذا العدد غير حقيقي بسبب وجود ظاهرة الجنود الفضائيين) مقاتل مع انسحاب ووحدات تابعة للشرطة الاتحادية يصل عددها إلى 10 الأف مقاتل، فضلا عن تخلي 30 ألف عنصر من الشرطة المحلية عن مواقعهم وفراراهم من الخدمة وانضمام بعضهم إلى فصائل مسلحة تقاتل إلى جانب "داعش"[3]. ناهيك عن ترك القوات العسكرية وراءها كميات هائلة، من الأسلحة الثقيلة والخفيفة والمتوسطة والعتاد، من دبابات ومدرعات ومنظومة صواريخ للدفاع الجوي.

(1) نقلا عن: هاني فؤاد الفراش، بالخرائط... كيف سقطت الموصل؟ ومن المسؤول، موقع قناة الحرة عراق، شبكة الشرق الأوسط للإرسال، 20 تشرين الثاني 2014، ينظر الرابط الاتي:

http://www.alhurra.com/content/how-mosul-fell-iraq-isis/261101.html

(2) المصدر نفسه.

(3) Mushreq Abbas، ISIS weighs approach on Baghdad، Al-Monitor، June 11، 2014.at: http://www.al-monitor.com/pulse/en/contents/articles/originals/2014/06/iraq-mosul-fall-army-breakdown.html#

وعقب استيلائه على الموصل وسع تنظيم "داعش" سيطرته إلى محافظة صلاح الدين التي تربط وسط العراق بشماله وتضم مدينة بيجي، حيث تقع فيها أكبر مصافي النفط العراقية، ليستولي على مدينة تكريت ومعظم أقضية ونواحي المحافظة، وبهذا وقعت تكريت ثاني مدينه عراقية بعد الموصل بيد عناصر تنظيم "داعش"(1).

ولم يقتصر توسع التنظيم على مدينة تكريت إذ ما لبث إن توسع إلى شرق مدينة الموصل ليستولي على بعض المناطق والقرى في محافظة كركوك، وحاول السيطرة على كركوك الغنية بالنفط والمتنازع عليها، إلا إن قوات البيشمركة الكردية سارعت إلى السيطرة على اغلب المحافظة بعد انسحاب الجيش العراقي منها.

ومن ثم توسع تنظيم "داعش" نحو غرب الموصل للسيطرة على تلعفر وهي قضاء يقع في شمال غرب العراق، في محافظة نينوى. وقد دخلت "داعش" إلى تلعفر من مناطق مختلفة بقوة مهاجمة تزيد عن 200 لتسيطر على القاعدة العسكرية في تلعفر قبل أن تدخل المدينة، ثم ما لبثت أن تدفقت على باقي أحياء المدينة عن طريق العشرات من سيارات "ألبيك آب" محملة بالمقاتلين والأسلحة الألية وحينها دخلت معركة ضارية في فجر الخامس عشر من حزيران 2014 مع قوات الجيش العراقي البالغة 4000 مقاتل بقيادة لواء العقرب السابق الملقب أبو الوليد (2). وقد أسفرت المعركة عن سيطرة "داعش" على المدينة بعد انسحاب الجيش ولجوء قائد قوات حماية القضاء اللواء أبو

(1) تكريت مدينة صدام حسين تسقط كثاني مدنية بعد الموصل بيد داعش ، 12حزيران2014. شبكة البيضاء برس، للمزيد ينظر الرابط الاتي:

http://www.albidapress.net/press/news.php?action=view&id=36462#.U58vdyxy5q4

(2) Ziad al-Sanjary and Ahmed Rasheed، Advancing Iraq rebels seize northwest town in heavy battle، Reuters، Sun Jun 15، 2014. At:
http://www.reuters.com/article/2014/06/15/us-iraq-security-idUSKBN0EP0KJ20140615

الوليد إلى إقليم كردستان[1].وسط تراجع قدرة الجيش العراقي بسبب تعدد الجبهات القتالية وانهيار الروح المعنوية، وقد كان ذلك دافعا "لداعش" للتوسيع حملته للوصول إلى بغداد، بعد إن تمكنت مجاميع مسلحة من تنظيم "داعش" في السيطرة على ناحيتي السعدية وجلولاء في محافظة ديالى الذين يبعدان على نحو 65 كم من شمال شرقي بغداد. واستمر تنظيم "داعش" بالتقدم نحو بغداد إلى أن تمكنت القوات المسلحة العراقية بدعم من الحشد الشعبي من إيقافهم، فنشأت الحكومة حزام دفاعي دعي بحزام بغداد ويتمثل بقوات عسكرية متمركزة على محيط (أطراف بغداد).

وقد سميت هذه المعارك من قبل تنظيم "داعش" باسم غزوة أسد الله البيلاوي هو عدنان إسماعيل نجم البيلاوي الدليمي قائد معركة الموصل وعقيد في الجيش العراقي السابق. وهو من عشيرة البوبالي قبيلة الدليم من مدينة الرمادي[2]. وهي المعارك التي أفضت إلى سيطرة "داعش" على الموصل وتكريت والحويجة والشرقاط وسامراء والضلوعية وانتهت المعارك بسيطرة المسلحين على اغلب محافظتي نينوى وصلاح الدين بالإضافة لأسر لثلاثة الألاف جندي في قاعدة إسباكير في تكريت وإعدام قرابة ألف وسبعمائة جندي قرب قصور صدام حسين، بالإضافة لسيطرة التنظيم على مئات الدبابات والمدفعية والأسلحة الأمريكية الحديثة التي تركها الجنود قبل هروبهم.

وبعد سيطرة "داعش" على مناطق واسعة من العراق، أعلن في 29 حزيران 2014 قيام "دولة الخلافة الإسلامية" بقيادته، ومبايعة زعيمه "أبو بكر البغدادي"[3]. (خليفة) للمسلمين، وتغيير اسم التنظيم إلى "الدولة الإسلامية" فقط.

---

(1) ibid

(2) للمزيد ينظر هاشم الهاشمي، عالم داعش تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام،ط1، (لندن: دار الحكمة، 2015).

(3) إن هيكلية تنظيم (داعش) هرمية وليست عنقودية، أي يوجد قيادي واحد فقط يربط التشكيل بالتنظيم وهو لأمير التنظيم (الشيخ) إبراهيم عواد إبراهيم البدري السامرائي المدعو (أبو بكر البغدادي) ، وسلطته الدينية بالتحكم بالتنظيم بشكل مباشر وغير مباشر، وهو ولي أمرهم، وقائدهم إلى دولة الخلافة والحكم بالإسلام. ويعد البغدادي=

وتطرق بيان "داعش" إلى "إلغاء الحدود" بين العراق وسورية، ودعا كافة المسلمين للهجرة إلى "دولة الخلافة"[1]. وبعد ذلك بأيام، وفي أول ظهور علني له، وزع التنظيم شريط فيديو لخطبة ألقاها "البغدادي" في الجامع الكبير في مدينة الموصل، دعا فيها المسلمين إلى طاعته. وظهر في الشريط بلحية رمادية طويلة وقد ارتدى عباءة وعمامة سوداويتين. وقد توسع تنظيم "داعش" بشكل كبير تحت قيادة أبو بكر البغدادي"، ويقدر عدد المقاتلين في التنظيم بحسب وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في سبتمبر 2014 في كل من العراق وسوريا ما بين 20000 و31500 مقاتل[2].

ولكن كيف سقطت الموصل؟

لاريب إن ما حدث في الموصل هو حركة تمرد يقودها حلف من الفصائل السنية المسلحة فضلا عن قوى سياسية سنية مع "داعش" ، وكان هذا الحلف على تنسيق مع قيادات القطعات العسكرية والأمنية التي يشوب اغلبها الفساد، لإعطاء أوامر الانسحاب وإعلان ساعة الصفر في الموصل.

يقول اللواء مهدي الغراوي (الذي يواجه محاكمة عسكرية بتهمة التقصير) وهو قائد عمليات نينوى، لوكالة أنباء رويترز في تحقيق أجرته عن ملابسات سقوط الموصل: إن واحدا من ثلاثة أشخاص ربما يكون قد أصدر الأمر النهائي في انسحاب

=المتحكم في كافة مفاصل الهيكل التنظيمي ل(داعش) واليه المنتهى في اتخاذ القرار. للمزيد ينظر هاشم الهاشمي، عالم داعش تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، مصدر سبق ذكره، ص178.

(1) Zelin، Aaron Y، "ISIS Is Dead، Long Live the Islamic State". Foreign Policy (The Washington Institute). June 30، 2014. At: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/isis-is-dead-long-live-the-islamic-state

(2) CIA: IS has 20،000-31،500 Fighters in Iraq، Syria، Tempo Inti Media Tbk. 12 September 2014. At: http://en.tempo.co/read/news/2014/09/12/074606495/CIA-IS-has-20000-31500-Fighters-in-Iraq-Syria

الجيش من الموصل هم عبود قنبر الذي كان في ذلك الوقت نائبا لرئيس الأركان بوزارة الدفاع أو علي غيدان الذي كان قائدا للقوات البرية أو المالكي نفسه الذي كان يوجه كبار الضباط من بغداد بنفسه". ويضيف الغراوي قائلا: "إن سر من قرر الانسحاب من الموصل يكمن مع هؤلاء الثلاثة" ويتابع الغراوي القول "إن قرار غيدان وقنبر ترك الضفة الغربية للموصل كان سببا في هروب جماعي من الخدمة لأن الجنود افترضوا أن قادتهم هربوا" (1).

وبحسب معلومات لعناصر أمنية كانت على علم بسقوط الموصل، وانها حاولت الاتصال بالفريق مهدي الغرواي، وأعلمته بوجود اجتماع لأفراد من المخابرات التركية والإسرائيلية في جامع على مقربة من منطقة بوب الشام في الموصل يوجهون عناصر "داعش" بتنسيق مع سياسين عراقيين، ويخططون لسقوط المدينة ويمتلكون ساعة الصفر، فطلب من الغراوي قصف موقعهم، إلا إن الغراوي رد عليه اني لا امتلك قرار القصف، وهذا الأمر يعود للفريق علي غيدان الذي تولى إدارة معركة نينوى بأمر من رئيس الوزراء نوري المالكي مع قائد العمليات المشتركة الفريق عبود كنبر، وهو يرفض امر القصف، وبحسب هذا المصدر، فإن الفريق علي غيدان كان على علم بسقوط الموصل، فهو قد التقى قبل سقوط الموصل بطارق الهاشمي ويونس الأحمد(2).

---

(1) تحقيق أجرته وكالة رويترز للأنباء مع اللواء مهدي الغراوي قائد عمليات نينوى مهدي الغراوي، كأبرز العالمين عن خبايا ملف سقوط المدينة بقبضة داعش نقلا الموقع الخبري "شفق نيوز" أسرار سقوط الموصل وسبب صياح المالكي ولغز "الثلاثة".. والغراوي يقول: ربما اشنق، 15 تشرين الأول 2014، للمزيد عن ملابسات سقوط الموصل انظر الرابط الاتي: -http://www.shafaaq.com/sh2/index.php/news/iraq news/84982-secrets-of-the-fall-of-mosul.html

(2) محمد يونس الأحمد البدراني، هو سياسي عراقي كان يتزعم أحد جناحي حزب البعث العراقي بعد انشقاقه على القيادة القطرية التي يقودها عزة الدوري. كان الأحمد عضوا في القيادة القطرية للحزب في التسعينات قبل أن يخسر عضويته ويصبح ضمن دائرة الاحتياط. شغل كذلك كمحافظ للموصل ورئيسا لمؤسسة السكك الحديد ومديرا لدائرة التوجيه السياسي في الجيش العراقي وكان برتبة لواء ركن. بعد الغزو الأمريكي للعراق واعتقال صدام حسين، أصبح مسؤولا عن الأمانة العامة للقيادة القطرية، أما بعد إعدام صدام حسين دخل مع الدوري، الذي خلف صدام كأمين للسر، في نزاع أدى في النهاية إلى انشقاقه بعد فصله صحبة 150 عضو آخر على خلفية قرارهم بإقامة مؤتمر قطري في دمشق. في يوليو 2006 أدرجته الحكومة العراقية ضمن قائمة ضمت 41 مطلوبا، بتهمة "تمويل وقيادة العمليات الإرهابية" و"الاشتراك في إعادة بناء حزب البعث المنحل".

ورغد صدام حسين، وتلقى مبالغ مالية كبيرة لإعطاء أوامر بانسحاب الجيش من الموصل حينما تدق ساعة الصفر[1].

وفي الواقع كان الفريقان علي غيدان وعبود قنبر، متواجدين في مدينة الموصل قبل 72 ساعة من انتشار مسلحين تابعين لتنظيم "داعش" الإرهابي في عموم مناطقها في (العاشر من حزيران 2014)، إلا أنهما انسحابا بشكل مفاجئ ولجوئهم إلى إقليم كردستان من دون قتال.

وبحسب الشهادات العديدة التي حصل عليها موقع "المونيتور" -الذي يقدم تقارير وتحاليل لخبراء بارزين من الشرق الأوسط- من جنود وضباط منسحبين من الموصل، كانت تجمع على إن التخبط الذي يلف القرار العسكري تسبب في انهيار الموصل، فبعض الشهادات من ضباط تتراوح رتبهم بين نقيب ورائد، أكدت تلقي الجيش أوامر انسحاب في وقت مبكر من صباح يوم 11 حزيران 2014، وان الأوامر شملت ترك الأسلحة والمعدات[2].

وبحسب ما تحدث به أحد ضباط الجيش العراقي الذي لجأ إلى إقليم كردستان بعد انسحابه من الموصل عشية سيطرة "داعش" على المدينة، حين سئل عن انسحاب الجيش العراقي من الموصل قال: "كان الانسحاب بأمر رسمي، فقد جاء رئيس أركان الفرقة وآمر اللواء وطلبا انسحاب القوات المتمركزة في جنوب الموصل إلى قضاء مخمور (جنوب شرق الموصل)، أما القوات الموجودة في الجانب الأيسر فقد انسحبت باتجاه الخازر (بين الموصل وأربيل) وكذلك أربيل. ولا أبالغ حين أقول إن الانسحاب

---

(1) مقابلة أجراها الباحث مع احد العناصر الأمنية

(2) Mushreq Abbas، ISIS weighs approach on Baghdad، op.cit

كان منظماً، وأضاف: "من هنا أشك بالعملية برمتها وأرجح بأن هناك اتفاقية مبطنة جرت بين "داعش" وجهات حكومية. لقد كانت نوعا من عملية استلام وتسليم [1].

ومهما يكن من امر فإن سيطرة تنظيم "داعش" بهذا العدد القليل على مدينة الموصل يشوبه الغموض وبحسب صحيفة "التايمز" التي نشرت تحليلاً لكاثرين فيليب تناول سقوط مدينة الموصل بأيدي "داعش" ، وتشير فيليب فيه لقد ركّزت الأخبار على إن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، المسمى بـ"داعش"، احتل مدينة الموصل، عبر اجتياح من أفراد مسلحين لا يتجاوز عددهم الألف شخص. غير إن الواقع الميداني، يقول إن احتلال مدينة تعدادها نحو المليونين نسمة، ويمتد مركزها الموصل على مساحة واسعة، لم يكن ليتم بجهد عسكري من "داعش" وحدها، فقد انضم إلى هذا التنظيم المئات من أفراد التنظيمات الإرهابية الأخرى، إضافة إلى عشرات الحواضن من داخل المدينة التي كانت بمثابة الطابور الخامس الذي عجل من سقوط المدينة[2].

ويبدو إن الانهيار في الموصل كان مخططاً له بشراكة في "حلف" يجمع "الفصائل السنية المسلحة" و"داعش" ومحافظ نينوى اثيل النجيفي الذي يبدو انه وقع ضحية لإغراء "الإقليم السني" من قبل تركيا وإقليم كردستان، ليفتح أبواب "الموصل" أمام مجاميع مسلحة لفرض امر واقع يكون للنجيفي دور بارز فيه. وعلى الرغم انه لم يثبت حجم مشاركة محافظ نينوى اثيل النجيفي بهذا المخطط، إلا انه أثار حوله بعض الشبهات حينما قال

---

(1) ضابط عراقي يروي خفايا سقوط الموصل، صحيفة خندان الإلكترونية، 26 تموز 2014، ينظر الرابط الاتي: http://xendan.org/arabic/drejaA.aspx?Jmara=740&Jor=2

(2) Catherine Philp، Every US soldier who has fought there has the same question، Analysis، The Times Newspapers، June 12 2014. And see more: Catherine Philp، Islamist fanatics' fiefdom extends 200 miles across Syria and Iraq، Analysis، The Times Newspapers، June 11 2014.

وصرح بعد سقوط الموصل "إن الناس في الموصل تفر إلى من ينقذها عندما يقع الظلم من القوات الأمنية، وأضاف قلت لعلي غيدان قائد القوات الحكومية أنكم تخسرون الناس بممارساتكم، "فداعش" لا يمكن إن تعيش بجو ليس إيجابيا لها. وأطلق النجيفي تصريحا اثأر استياء القنوات الحكومية العراقية حيث قال "داعش" تصرفت بكياسة مع المواطنين بالموصل أكثر من القوات الأمنية. واكد النجيفي إن هناك عددا من الفصائل المقاتلة تشترك مع "داعش"، وان السكان المحليين ينظمون لجان حماية بالتنسيق مع الفصائل المسلحة. [1].

وفي تعليق لاحق لأثيل النجيفي يشي بتعاونه مع الفصائل المسلحة التي ساعدت "داعش" في سقوط الموصل، على صفحته الشخصية في موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك، قال فيه: "كثيرون أولئك الذين كانوا يطالبون بإعلان الإقليم ... وإنني أقول لأولئك الذين يتصورون إن ثمة نصر بلا مجهود ... إن تحرير الموصل هو ثمن الإقليم ...والقوة التي تنجح باستعادة ما ضيعه الجيش العراقي تستحق إن تبقى حارسة لهذا الإقليم ... نعم يا سادتي هكذا نصنع الأمل من بين الركام ... فإننا لن نيأس أبدا ولن يكسروا إرادتنا" [2].

ومن وأبرز التنظيمات التي دعمت "داعش" وانضمت اليها في تحالف جمعها مع تنظيم "داعش"، هي تنظيم جيش المجاهدين وهو تنظيم سلفي يسعى إلى استعادة نشاطه

(1) نقلا عن : وائل عصام، سقوط الموصل: تمرد سني بقيادة "داعش" مع صوفية النقشبندية وبعثيين من جيش صدام، صحيفة القدس العربي، 11 حزيران 2014

(2) اثيل النجيفي، الصفحة الرسمية على الفيس بوك، 11 حزيران 2014، ينظر الرابط الاتي:

https://www.facebook.com/AlnujaifiAtheel/posts/648004918618670

وكذلك انظر: اثيل النجيفي: تحرير الموصل هو ثمن اعلان الإقليم، الهيئة العامة للمناطق الكوردستانية خارج إدارة الأقليم، 11 حزيران 2014، ينظر الرابط الاتي:

،http://krg-kagb.org/arabic/print.php?art_id=17583

الذي عُرف به في العام 2003، وجيش رجال الطريقة النقشبندية وهو تنظيم صوفي مسلح يقوده عزت إبراهيم الدوري نائب الرئيس العراقي السابق وينشط شمال العراق وله اتباع في المناطق الكردية، إلى جانب تنظيمات حزب البعث المنحل الذي وجد في احتلال الموصل فرصة لتأكيد وجوده في الميدان، بالتنسيق والتحالف مع تنظيم "داعش". وتنظيم أنصار السنة وهي جماعة "جهادية" تشكلت في سبتمبر/ أيلول 2003، وتضم بين صفوفها أعضاء سابقين من جماعة أنصار الإسلام الكردية، ومقاتلين عراقيين وعرب من السلفيين. وتنظيم الجيش الإسلامي في العراق وهو جماعة سنية متطرفة، شكلها ضباط سابقين في الجيش العراقي وأبناء العشائر. وكتائب ثورة العشرين التي تدين بلولاء للشيخ حارث لضاري المقيم خارج العراق والمعارض للعملية السياسية في العراق. ناهيك عن مشاركة وانضمام العديد من ضباط الجيش العراقي السابق والحرس الجمهوري إلى جانب تنظيم "داعش" [1]. وبالتنسيق مع هذه الفصائل التي كانت لها حواضن داخلية من بعض سكان المدينة[2]، جرى سقوط الموصل وغيرها من المدن العراقية.

وعلى الرغم من أن "داعش" وفر فرصة لهذه الفصائل المسلحة لتغيير الوضع القائم في الموصل وغيرها من المناطق العراقية وكذلك وفر فرصة للتخلص من الحكومة السابقة، إلا انه أيضاً وفر فرصة تاريخية للأكراد لتطبيق المادة 140 من الدستور العراقي ولتغيير الحكومة السابقة، فقد ظلت هذه المادة محط سجال بين القادة

(1)Ali Younes، Iraq: An all out sectarian war is looming . Saddam Hussein's former army fighting its way back، The Arab Daily News، June 14، 2014.at: http://thearabdailynews.com/2014/06/14/sectarian-war-looming-iraq-saddam-husseins-former-army-fighting-way-back/

(2) لقد أظهرت العديد من اشرطه الفيديو المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي، ترحيب سكان المدينة في ما جرى في الموصل إلى حد وصف البعض أن الموصل قد تم تحريرها من الجيش العراقي.

السياسيين ولاسيما الأكراد ومفاد هذه المادة هو أن تنجز السلطة التنفيذية الاتحادية التطبيع والإحصاء وأجراء الاستفتاء في كركوك والمناطق المتنازع عليها ومن ثم تحديد إرادة مواطنيها في الانضمام إلى الإقليم الذي يتمتع بالحكم الذاتي[1].

ويكون ذلك الأمر من خلال عودة العرب الذين تم توطينهم في المدينة أبان عهد صدام إلى الجنوب، إعادة توطين الأكراد الذين تم تهجيرهم، إجراء إحصاء للسكان، وإجراء استفتاء حول انضمام المدينة لإقليم كردستان الذي يتمتع بالحكم الذاتي [2].

وقد حدد الدستور مدة تنفيذ المادة 140 في مدة أقصاها 30 كانون الأول 2007، بيد إن ذلك لم يحدث أبداً، ولكن بعد إن سيطرت الجماعات المسلحة المرتبطة بتنظيم "داعش" على أجزاء كبيرة من المناطق الشمالية من محافظة نينوى وصلاح الدين وديالى، وبعد انسحاب الجيش العراقي من هذه المناطق اندفعت قوات البيشمركة التابعة لحكومة إقليم كردستان، إلى ملء الفراغ الذي خلفه انسحاب الجيش في كركوك والمناطق المتنازع عليها، وكان ذلك هو الهدف المعلن لهذا التحرك فضلا عن حماية أهالي كركوك، وكذلك الحال نفسه في المناطق الأخرى المتنازع عليها، و بعد إعلان التحالف الكردستاني إن قوات البيشمركة لن تسحب من كركوك والمناطق المتنازع عليها لحين تطبيق المادة 140 تبين الهدف المعلن وراء تحرك قوات البيشمركة، إذ قال النائب عن التحالف محما خليل في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "قوات البيشمركة دخلت إلى كركوك والمناطق المتنازع عليها لتملئ الفراغ الأمني خاصة بعد انسحاب

---

(1) راجع دستور جمهورية العرق، الطبعة السابعة، الدائرة الإعلامية لمجلس النواب، 2013، ص93.

(2) جيم موير، هل يؤدي النزاع في العراق لتعزيز حلم الأكراد بالاستقلال؟ بي بي سي -أربيل، 14 يونيو/، 2014. ينظر الرابط الاتي

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/06/140614_iraq_kurds_dream.shtml

قوات الجيش العراقي من تلك المناطق"، مبينا إن "البيشمركة لن تنسحب من كركوك والمناطق المتنازع عليها، لحين تطبيق المادة 140 من الدستور مع الحكومة الاتحادية" [1].

وهنا يبدر إلى الذهن إن ما قامت به الجماعات المسلحة عند سيطرتها على الموصل والمناطقة المتاخمة لحدود إقليم كردستان كانت في مصلحة الإقليم إذ انه مهد لفرض حالة الأمر الواقع وعزز من سيطرة قوات البيشمركة في المناطق التي ضحت بالكثير من اجل السيطرة عليها.

وهذا يدفعنا إلى القول إن سقوط الموصل كان فرصة للإقليم سعى الأخير للتوظيفها من اجل توسيع حدوده وكسب مزايا تؤهله لتنفيذ ما ذهب اليه مسعود البرزاني "كل الخيارات مطروحة، وحان وقت اتخاذ القرارات النهائية. لن ننتظر عشر سنوات أخرى ونمر بنفس التجربة ثانية. إذا قاطعنا العملية السياسية، فسنقاطع كل شيء بما في ذلك الحكومة والبرلمان" [2].

ووفقا لتقرير اعده جيم مور في اذاعة bbc يذكر فيه: "لا يتعاطف الأكراد مع مسلحي "داعش"، لكنهم على اتصال مع عناصر أخرى بمن فيهم زعماء العشائر وقادة المجالس العسكرية لثوار العراق، والتي تتضمن ضباطا مدربين من الجيش العراقي السابق." وقد " تلقى الأكراد تطمينات من قادة تلك المجالس بأنه لن يتم الاحتكاك بهم على حدود المناطق الخاضعة لحكومة أربيل، وذلك وفقا لمتحدث باسم المجالس العسكرية لثوار العراق" [3]

---

(1)الكردستاني: قوات البيشمركة لن تنسحب من كركوك والمناطق المتنازع عليها، ينظر الرابط الاتي http://www.alsumaria.tv/news/103326

(2)مسعود بارزاني يهدد بانسحاب الكرد من الحكومة العراقية مقابلة مع bbc http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/05/140510_iraq_barzani_kurds.shtml

(3)جيم موير، هل يؤدي النزاع في العراق لتعزيز حلم الأكراد بالاستقلال؟ مصدر سبق ذكره.

وبحسب معلومات لعناصر أمنية على مقربة من العمليات العسكرية التي دارت في الموصل، أكدت إن قيادة إقليم كردستان كانت على علم بسقوط الموصل، ولها اتصالات مع اغلب العناصر الذي خططوا لسقوط الموصل، وبالتنسيق مع المخابرات التركية وشيوخ العشائر وبعض الضباط والسياسيين العراقيين[1]. يقول عضو المكتب السياسي لتجمع الشبك الديمقراطي في الموصل محمد الشبكي: أن قوات البيشمركة كان لها دور في ترك 16 وحدة إدارية ضمن قواطع محافظة نينوى، ويضيف "أن سقوط قضاء سنجار وسهل نينوى كان بسبب انسحاب البيشمركة من هذه المناطق من دون مقاومة أو اطلاق رصاصة تذكر، وهناك شهود عيان تؤكد ذلك الانسحاب المخطط له سلفا[2].

فبالنسبة لكردستان وفر سقوط الموصل فرصة الاستيلاء على كركوك والمناطق المتنازع عليها للوصول إلى واحد من أهم الموارد النفطية ووضع حد لنهاية سنوات من الجدال حول تنفيذ المادة 140 من الدستور العراقي مع الحكومة الاتحادية، والحفاظ على هذه المدينة الغنية بالنفط يجعل الأكراد في مركز قوي عند إعلان الاستقلال[3] لاسيما وان إقليم كردستان أعلن على لسان رئيس وزراء حكومة الإقليم نجيرفان بارزاني بانها ستعمل على ضم الأراضي التي تحرر من سيطرة تنظيم "داعش" لإقليم كردستان، وهو ما قامت به قوات البيشمركة وبدأت بالاستحواذ على المناطق المحررة سواء كانت من المناطق المتنازع عليها أم المناطق العربية[4]

(1) مقابلة أجراها الباحث مع احد العناصر الأمنية.

(2) نقلا عن سلام الزيدي، قادة البيشمركة متهمون بسقوط الموصل والبارزاني يطالب بثمن المشتركة في تحريرها، صحيفة المراقب العراقي، العدد 1193، 8 نيسان 2015، ص1.

(3) Sirwan Kajjo، The Rise of ISIS، a Golden Opportunity for Iraq's Kurds، Washington DC، Carnegie Endowment for International Peace، June 19، 2014.

(4) عالية نصيف قادة كردستان يطبقون سياسة رسم الحدود بالدم في المناطق المحررة من داعش، مؤسسة ناليا للأعلام، 6 أذار 2015، ينظر الرابط الاتي: http://www.nrttv.com/ar/iraq/2015/03/06/445

وما يجدر ذكره في هذا الصدد هو إن تحالف الأكراد مع المالكي عقب انتخابات عام 2010 كان لقاء وعود بتقاسم السلطة وحل مشكلة المناطق المتنازع عليها، ويبدو إن الخطوة التي تبناها رئيس الوزراء المالكي في عام 2013 والتي تهدف إلى تحويل بعض الأقضية في المناطق المتنازع عليها إلى محافظات دقت ناقوس الخطر لدى الإقليم، وأثارت مخاوفه من محاولة الحكومة الاتحادية الالتفاف حول المادة 140، وقد تأكد هذا الخوف عند حصول ائتلاف دولة القانون على المركز الأول بالانتخابات البرلمانية في عام 2014، لاسيما في ظل إصرار المالكي وقتئذ على تولي رئاسة الوزراء لولاية ثالثة. وعليه يمكن القول إن كردستان هي المستفيد الثاني بعد الفصائل المسلحة السنية وبعض القوى السياسية السنية من سقوط الموصل.

ثانيا: تنظيم داعش ومناخات الارتماء في العراق

لم يكن احتلال تنظيم "داعش" لمدينة الموصل في يوم 10حزيران، مفاجئاً، خصوصاً إن عمليات مشابهة للتنظيم حصلت خلال مدة سابقة، كانت تشير إلى متغيرات في استراتيجياته، وإلى نيته توسيع نفوذه باستثمار الفشل الحكومي في اجتذاب السكان المحليين في المناطق السنية[1]. وعليه يمكن القول إن ما حصل في مدينة الموصل والمناطق الأخرى في العراق هو تنفيذ "داعش" إلى خارطتها الممتدة ما بين العراق وسوريا. بيد إن هذا الامتداد كان له أسباب وعوامل داخلية أدت بطبيعة الحال إلى بروزه بشكل واضح للعيان.

1- **فشل المؤسسة العسكرية**

من ضمن الأسباب التي أدت إلى توسع خطر الجماعات الإرهابية في العراق هو عدم اكتمال جاهزية الجيش العراقي، فبعد احتلال العراق عملت الولايات المتحدة على تفكيك الجيش العراقي وإعادة تأسيسه من جديد بشكل يحمل سمات الجيوش الغربية من حيث المعدات والعقيدة والسلوك، إلا انه بلا شك إن تأسيس جيش من الصفر يعد من المهام الجسيمة، ولكن اثبت الجيش العراقي فاعليته وسرعة استجابته لذلك التأسيس وبالفعل حصل تقدم على هذا الصعيد، بيد إن مشروع بناء أي جيش يحتاج إلى سنوات طويلة حتى يحقق النجاح المأمول، ، ولكن تنصل الولايات المتحدة عن التزامها بإكمال هذا المشروع عشية الانسحاب الأمريكي من العراق في عام 2011 أدى إلى توقف جميع أنشطة أشراف الأمريكيين وتدريبهم للقوات العراقية[2].

(1) Mushreq Abbas، ISIS weighs approach on Baghdad، Al-Monitor، June 11، 2014.at: http://www.al-monitor.com/pulse/en/contents/articles/originals/2014/06/iraq-mosul-fall-army-breakdown.html#

(2) جوناثان ماركوس، عوامل وقفت وراء انهيار الجيش العراقي السريع، بي بي سي، 14 يونيو/ حزيران، 2014

فضلا عن ذلك كان تأسيس وتجهيز الجيش العراقي الجديد في المقام الأول لتحقيق أهداف تتعلق بتلبية التزامات الأمن الداخلي على نطاق واسع. لذلك، لم تكن أمور مثل تطوير سلاح الجو وإنشاء شبكة دفاع جوي محكمة في العراق – وغيرها من الأمور التي تستغرق وقتًا طويلًا في التدريب والإعداد – من الأولويات الأساسية للولايات المتحدة أثناء تأسيس الجيش العراقي[1]. وهنا يمكن القول انه كانت هناك قاط ضعف في قدرة الجيش العراقي تعود إلى تنصل الولايات المتحدة في إطار الاتفاقية الأمنية عن التزامها في أعداد الجيش العراقي على أكمل وجه.

ومع ذلك فإن العراق أيضاً لم ينجح طوال سنوات حكومة المالكي في انتاج جيش مهني، ولم يعمد إلى برامج تدريب كفؤة ، فعلى الرغم من ادعاء العديد من المسؤولين الحكوميين إن هناك خيانة في الجيش العراقي جرى بوجبها تسليم الموصل إلى "داعش"، ورغم عدم استبعاد ذلك، بيد إن الخيانة الحقيقية في المؤسسة العسكرية هي الفساد الذي اخذ ينخر جسد هذه المؤسسة، وقد تبين هذا الأمر بجلاء بعد سقوط الموصل،حيث تعرضت المؤسسة العسكرية التي كان يديرها بصورة كاملة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي[2]، لانهيار كبير بعد هجوم تنظيم "الدولة الإسلامية" في التاسع من حزيران على مدينة الموصل، وظهر العديد من الجنود الفضائيين - الذين يتبرعون برواتبهم لآمري وحداتهم مقابل التغيب عن الواجب لفترات طويلة – في الجيش العراق، التي تعد احد أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تفوق "تنظيم الدولة الإسلامية "ميدانيا في مناسبات عديدة، وبالتالي سيطرته على العديد من المدن

---

(1) المصدر نفسه

(2) كانت وزارة الدفاع قبل تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة حيدر العبادي تدار بالوكالة من قبل وزير الثقافة السابق سعدون الدليمي، ويشرف عليها بشكل مباشر مكتب القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي رئيس الحكومة السابق.

العراقية[1]. فعندما تعطي القيادات العسكرية العليا في الجيش والبعيدة عن الميدان أوامر للوحدات العسكرية ويأمرون لواء عسكري تعداده (1500) عنصراً بين ضابط وجندي بالتحرك مثلاً لتحرير منطقة ما من سيطرة تنظيم "داعش" عادة ما يفشل هذا اللواء في أداء مهمته ذلك لان عدد عناصره الحقيقي أقل من هذا العدد بكثير بسبب غياب العشرات من الجنود[2].

وقد كشف رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي عن "وجود 50 ألف اسم وهمي في أربع فرق عسكرية" في إطار إصلاح المؤسسة العسكرية، بحسب قوله أمام مجلس النواب العراقي "خلال فترة زمنية قياسية، خلال شهر واحد استطعت أن اكتشف من خلال التدقيق الورقي، خمسين ألف فضائي، في أربع فرق عسكرية"[3].

وقد ارتبط وهذا الإخفاق داخل المؤسسة العسكرية بالفشل في تحقيق توازن على مستوى تمثيل المكونات داخل الجيش، وهذه من ضمن الشكاوى التي استمرت القوى السنية في الحديث عنها لسنوات .وكان الناتج عدائية واضحة بين السكان في المناطق السنية عموماً وبين الجيش الذي ينتمي غالبية أفراده إلى مناطق شيعية من وسط وجنوب العراق[4].

---

(1) علاء حسن، "الفضائيون" إحدى ظواهر الفساد في الجيش العراقي، تقارير وحوارات، الجزيرة نت، 12 تشرين الثاني 2014.

(2) انظر العديد من شهادات ضباط الجيش العراقي، في تقرير أعدته صحيفة كتابات الإلكترونية بعنوان "داعش يدفع الأف الجنود العراقيين ليكونوا ... فضائيين" 3 تشرين الأول، 2014. ينظر الرابط الاتي: http://kitabat.com/ar/page/03/10/2014

(3) نقلا عن: العبادي يُطهّر الجيش العراقي من الجنود الفضائيين، ميدل أيست أونلاين، 30 تشرين الثاني 2014. ينظر الرابط الاتي: http://www.middle-east-online.com/?id=189193

(4) Mushreq Abbas، ISIS weighs approach on Baghdad.op.cit

وفي الواقع بسبب من هذه البيئة سعى تنظيم "داعش" إلى استقطاب أوساط من المدنيين التي تمسهم سياسات الحكومة وعملياتها العسكرية لتخلق أرضية مشتركة من التجاوب والتعاطف بين تلك الجماعات المسلحة والسكان المدنيين الذي تعمل بينهم ليشكلوا القاعدة الرئيسية التي لا غنى عنها لأية حربة عصابات ناجحة، ومن هنا يمكن تفسير غياب مقبولية الجيش العراقي في الموصل وذلك لسبب مركب، فقد كانت القاعدة تشن هجمات متعددة على الجيش أوقعت عشرات القتلى منه في الموصل، في المقابل كان الجيش يشن هجمات على مناطق متعددة من الموصل لغرض إعادة سيطرته وأنهاء تنظيم "القاعدة"، وقد كانت لأحكام الجيش سيطرته على الموصل وتضييق الخناق على "القاعدة"، تضيق خناق صارم على الجميع، مما أدى لتعاون السكان المحليين والفصائل المسلحة المعارضة للحكومة وتقبلهم "لداعش" لتخليصهم من الجيش العراقي الذين يصفه سكان الموصل بأنها "مليشيات" ترتدي زيا حكوميا[1]، وفي الواقع إن سلوك المؤسسة العسكرية الحكومية مع المواطن الموصلي لم يكن جيدا ولم يحقق الانسجام معهم، وقد ساهمت هذه النقطة في إيجاد حاضنة استند اليها تنظيم "داعش" في إيجاد ملاذ له في ظل الاستياء من الجيش العراقي في الموصل. ويشير البعض إلى إن الهجوم الذي قادته "داعش" انطلق من قرى عشائرية جنوب الموصل وهي الحديديين والبدران حيث تلتقي هذه القرى بمنطقة الجزيرة المتصلة جغرافيا بالأنبار، وهو ما أمن للمهاجمين طريق إمداد ودعم[2].

في مقابل كل ذلك، فإن الضغوط والإنهاك التي تعرض لهما الجيش وقوات الشرطة خلال الشهور التي أعقبت اندلاع المعارك في الأنبار، ترك أثره على كفاءة المؤسسة الأمنية، وبصرف النظر عن أسباب الانهيار الأمني في الموصل، فإن تنظيم

(1) وائل عصام، سقوط الموصل: تمرد سني بقيادة "داعش"، مصدر سبق ذكره..

(2) المصدر نفسه

"داعش" الذي لم يكن يتصور بكل سهولة السيطرة على مناطق شاسعة من دون حتى قتال فعلي، اضحى يستغل ذلك، لاستثمار انهيار الجيش العراقي، خصوصاً بعد حصوله على معدات وأسلحة وذخائر تخص فرقتين عسكريتين، ومخازن أسلحة أساسية في مطار الموصل[1]. وكانت النتيجة هي التوسع نحو مناطق أخرى انطلاقا من الموصل، مرورا بكركوك وصلاح الدين وديالى وصولا إلى مناطق قريبة من بغداد، وبعد سيطرتها على هذه المناطق وغيرها أضحى ثابتا أن "داعش" تعد تحديًا كبيرًا تواجهه القوات العراقية، وأن تلك القوات تفتقر إلى أمور من بينها قوة جوية يمكن من خلالها التدخل السريع والحاسم في أرض المعركة، تحتاج إليه للحيلولة دون حدوث مزيد من التقدم تحرزه قوات "داعش" [2].

2- إشكالية تقاطع الأرادات السياسية

بدأت إشكالية تقاطع الأرادات السياسية في العراق، منذ اللحظة الأولى التي تلت الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003، المرحلة التي تبعها تغيير النظام السياسي السابق و إقامة نظام سياسي أخر يرنو إلى التحول نحو الديمقراطية، فعلى الرغم من تأسيس معالم هذا النظام من دستور وبرلمان وانتخابات، إلا إن ولادة هذا النظام ضلت متعسرة ولا تزال، ذلك بأن التغيير الذي جرى بالعراق تأسس على مبدأ عزل الآخر وليس قبوله، وكانت النتيجة بروز فئتان في العراق أحدهما تؤيد الحكومة والعملية السياسية الجديدة، والأخرى تناهضها وتصفها حكومة احتلال، وقد تبنت هذه الفئة أعمالاً مسلحة ضد الحكومة بمسعى إسقاطها وضد قوات الاحتلال التي كانت متواجدة في العراق أثناء تأسيس الحكومة الجديدة.

---

(1)Ibid

(2)جوناثان ماركوس، عوامل وقفت وراء انهيار الجيش العراقي السريع، مصدر سبق ذكره.

ويعزا مناهضة هذه الفئة للحكومة الجديدة إلى عدة أسباب أهمها: انه بعد تغير النظام السياسي السابق في العراق جرى تشكيل الحكومة من قبل الأحزاب الشيعية والكردية وكان الغائب عن الحكومة هي الأحزاب السنية وذلك بسبب ضعف الأحزاب السنية في العراق بسبب هيمنة حزب البعث على مجمل تفاصيل الحياة السياسية في العراق، وفي الواقع وان كانت هناك أحزاب تمثل السنة مثل الحزب الإسلامي إلا انه حزب هيكلي وليس حزب جماهيري كما هو الحال مع الأحزاب الشيعية، ناهيك عن الطبيعة الليبرالية للسنة في العراق فلم يكن الحزب الإسلامي هو ذلك الحزب الذي يأمل السنة في تمثيلهم بالحكومة الجديدة، وقد أدى ذلك إلى فراغ سياسي يعيشه السنة، فبعدما سقط الحزب الذي كان يمثلهم حزب البعث المنحل، تفاجئوا بعدم وجود من يمثلهم في الحكومة الجديدة من الأحزاب السنية. وقد أدى ذلك بطبعة الحال إلى صدمة سياسية عاشتها الأطراف السنية وأدى إلى عدم رغبتها في المشاركة بالحكومة الجديدة ومناهضتها والعمل على إسقاطها.

إلا إنه بعد عام 2010 برزت ظاهرة جديدة في العراق تفيد بتحول الطرف المناهض للحكومة إلى السعي نحو المشاركة في الحكومة، وقد تبين ذلك بجلاء في انضواء اغلب الأحزاب السنية في القائمة العراقية الذي يمثلها الدكتور أياد علاوي، وقد حصلت في انتخابات عام 2010 على 91 مقعد في مجلس النواب، مقابل 89 مقعد لائتلاف دولة القانون الذي يرأسها نوري كامل المالكي رئيس الوزراء السابق، غير إن هذا المسعى لم يتكلل بالنجاح إذ اصطدم بإرادة الأحزاب الشيعية الذي كان لها نصيب كبير من الحكومة السابقة، فقد كان الدستور العراقي يفوض في المادة 76 إن الكتلة الفائزة بالانتخابات هي التي تشكل الحكومة إلا انه جرى تفسير أخر من قبل المحكمة الاتحادية لهذه الفقرة والتي تفيد بأن الحكومة تتشكل من قبل الكتلة الأكبر وان هذه الكتلة لا تتكون إلا عبر الائتلافات داخل مجلس النواب، وعلى هذا التفسير تمكن

ائتلاف دولة القانون بالتآلف مع الائتلاف الوطني وتكوين التحالف الوطني ليحوز على الأغلبية داخل مجلس النواب، وبموجب ذلك تم تشكيل الحكومة الرابعة في العراق برئاسة نوري المالكي. وقد أدى هذه بطبيعة الحال إلى فورة بالخلافات السياسية مع الأطراف التي كانت مناهضة للحكومة وسعت إلى المشاركة في الحكومة وهنا تحول الخلاف من معارضة الحكومة إلى الخلاف حول المكاسب داخل الحكومة، وقد أفضت هذه النتيجة إلى إبعاد طرف كان سابقا مناهض وغير مشارك في الحكومة، وهنا بدأ الإرهاب يأخذ دوره كمجال أو معطى لفرض أرادة بعض الأطراف السياسية على البعض للحصول على مكاسب سياسية.

ويمكن تتبع ذلك بعد عام 2010 حيث ازدادت ظاهرة الإرهاب في العراق بشكل ملف للنظير فقد جاء في دراسة نشرتها منظمة Iraq Body Count غير الحكومية إن 3976 مدنيا قتلوا جراء أعمال العنف في عام 2010 ليرتفع إلى 4095 مدنيا في عام 2011[1]. ليرتفع في عام 2012 إلى 4471 [2]. ليرتفع عدد ضحايا الهجمات الإرهابية في العراق خلال العام 2013 إلى أكثر من الضعف حيث وصل الرقم إلى 6,378 قتيلاً [3].

والحقيقة لعلنا لا نجلب الصواب إذا قلنا يعزى الارتفاع الكبير في الأعمال الإرهابية في هذه الأعوام في العراق إلى تفاقم خلافات سياسية ألقت بظلالها على

---

(1) انظر تقرير: ارتفاع ضحايا العنف في العراق خلال العام 2011، روسيا اليوم 3-1-2012

http://cutt.us/jjciB

(2) الأمم المتحدة تعلن أن العنف في العراق خلال شهر آذار حصد ما لا يقل عن 1609 أشخاص، المدى برس،08/04/2013 ينظر الرابط الاتي:

http://www.almadapress.com/ar/NewsDetails.aspx?NewsID=9672

(3) الخارجية الأميركية: العنف في العراق وسوريا اسهم بزيادة ضحايا الإرهاب 60%، صحيفة المدى، العدد (3070) 4 ايار 2013. http://www.almadapaper.net/ar/newsdetails.aspx?newsid=463865

الشارع العراقي، وفي الواقع قد بدأت هذه الخلافات السياسية مباشـرة بعـد انسـحاب القوات الأمريكية في أواخر عام 2011، وتصاعدت هذه الخلافات بشـكل كـبير منـذ أوائل عام 2012 عندما بدأت الاحتجاجـات في المحافظـات الغربيـة العراقيـة في عـام 2012 وقد ازدادت حدتها بعدما شنت حكومة رئيس الوزراء السابق نـوري المـالكي هجوما شاملا ضد تنظيم "داعش" فضلا عن تحركها ضد شخصـيات المعارضـة السـنية ومعسكرات الاحتجاج التي يقودها السنة.

فمن بين العوامل والأسباب الداخلية التي أدت إلى اتساع ظـاهرة الإرهـاب في العراق والمتمثل في تنظيم "داعش" وإيجاد حواضن له هي الاحتجاجات التي بـدأت في المحافظات الغربية العراقية في عام 2012 وقد كانت هذه المظاهرات سلمية بادي الأمر وكانت مطالبها تقتصر على عدة مطالب أهمها إقامة إقليم سني في المحافظـات الغربيـة من العراق يحقق لهم نوع من الاستقلال الذاتي في الشؤون الأمنية والثقافيـة والدينيـة فضلا عن مطالبتهم بتشريع قانون العفو العام للسجناء، ولاسيما مـن النسـاء، وإلغـاء المادة 4 إرهاب بالإضافة لمطالب أخرى [1].

وبموجب ذلك شكلت اللجنة الوزارية للمتظاهرين بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 1 لسنة 2013 بتاريخ 10/ 1/ 2013 برئاسة نائب رئيس الوزراء الدكتور حسين الشهرستاني وعضوية عدد آخر مـن الـوزراء بيـنهم وزراء العـدل وحقـوق الأنسـان ووزير الدفاع وكالة ووكيل وزارة الداخلية، وأعلنت اللجنة في شباط 2013 الأفـراج عن 3000 معتقل، ثم الأفراج عن 2475 محتجز [2]، ولكـن هـذه اللجنـة لم تسـتطع تطويق أسباب الأزمة التي أضافت لها حادثة الحويجة- (التي بدأت على اثر قتـل احـد

(1) علي المعموري، داعش والموصل خلفية الأحداث، أوراق البدائل، صادرة عن منتدى البدائل العربي للدارسات. ص 5

(2) التقرير الثاني للأمين العام ، المقدم عملا بالفقرة 6 من القرار 20122061، برقم 2012 /S/2013 ، ص4

الجنود من قبل المتظاهرين، ما أدى إلى مواجهات بين الجيش والمتظاهرين راح ضحيتها العديد من المدنيين) بعداً جديداً في غاية الحرج قاد إلى مطالبة المحتجين في الأنبار بخروج الجيش وقد ترتب على ذلك اشتباكات مسلحة مع قوات الجيش في الأنبار أدت إلى مقتل خمسة جنود. وقد ازدادت حدة هذه الاشتباكات بعد إن حذرت الحكومة العراقية بفض الاعتصامات والمظاهرات بالقوة[1].

وبدأت بوادر فض الاعتصامات بالقوة تلوح بالأفق بعد الانفجار الذي أودى بحياة قائد الفرقة السابعة في الجيش العراقي اللواء محمد الكروي ومجموعة من ضباطه، عقب تنفيذ عملية عسكرية ضد مسلحين في وادي حوران في محفظة الأنبار يوم 12 كانون الاول2013، وظهر بعدها رئيس الوزراء العراقي السباق نوري المالكي في كلمة متلفزة قال فيها، "أقول بكل وضوح وصراحة إن ساحة الاعتصام في الأنبار فد تحولت إلى مقر لقيادة القاعدة مؤكدا إن منها بدأت عملية تفخيخ السيارات والأحزمة الناسفة والتفجيرات في مختلف مناطق العراق، ودعا رئيس الوزراء المعتصمين إلى الانسحاب من خيم الاعتصام لتبقي عناصر القاعدة فيها فقط، وأضاف انه لن يسمح ببقاء مقرات الاعتصام ملاذا للقاعدة وبعد إن دعا القوات الأمنية والعشائر إلى القضاء على تنظيم القاعدة وعد بأنه سيلبي مطالب المعتصمين بعد الانسحاب من خيم الاعتصام[2].

وبدأت عملية فض الاعتصام بتاريخ 30 كانون الأول 2013 حيث فضت القوات الأمنية وبالتعاون مع العشائر غير الداخلة في الاعتصام ساحات الاعتصام

---

(1) علي المعموري، داعش والموصل خلفية الأحداث، المصدر السابق، ص6

(2) انظر كيف سيتعامل المالكي مع اعتصام الأنبار؟ bbc على الرابط الاتي:

http://www.bbc.co.uk/arabic/interactivity/2013/12/131224_comments_iraq_maliki_anbar_protests.shtml

ورفعت الخيام، فاتحة الطريق الدولي المغلق منذ بدأ الاحتجاجات، لتندلع على الفور اشتباكات بين مسلحين وبين القوات الحكومية ومن يساندها من عشائر. وأعقب هذه الاشتباكات خروج مدينة الفلوجة التابعة لمحافظة الأنبار عن سيطرة القوات الحكومية ووقوعها بيد المسلحين، بما قاد إلى حصارها من قبل القوات الحكومية، وبدأت حرب الأنبار التي تسيدت المشهد حتى سقوط مدنية الموصل بأيدي تنظيم "داعش" وغيرها من الفصائل السنية المسلحة (1).

وبحسب ما تحدث به أحد ضباط الجيش العراقي الذي فرّ إلى كردستان بعد سيطرة "داعش" على الموصل إلى DW عربية، عن خفايا سقوط الموصل، حين سئل هل يسيطر "داعش" وحده على المنطقة؟ أم أن هناك ميليشيات سنية أخرى تشاركه فيها؟ قال، إن "داعش" يستفرد بالسيطرة في منطقتنا بجنوب الموصل، وهناك تواجد لبعض مسلحي "النقشبندية" في مناطق الحويجة وحوالي كركوك وصلاح الدين والرياض". أما البعثيون فقد قدموا لمقاتلي "داعش" المشورة والمعلومات قبل دخولهم لأنهم يعرفون المنطقة جيدا. البعثيون ساندة "داعش" لأسباب عديدة، ويأتي على رأسها الاضطهاد المنهج الذي تعرض له أعضاؤه من قبل حكومة المالكي التي مارست بحقهم الإقصاء والاجتثاث والاعتقال (2).

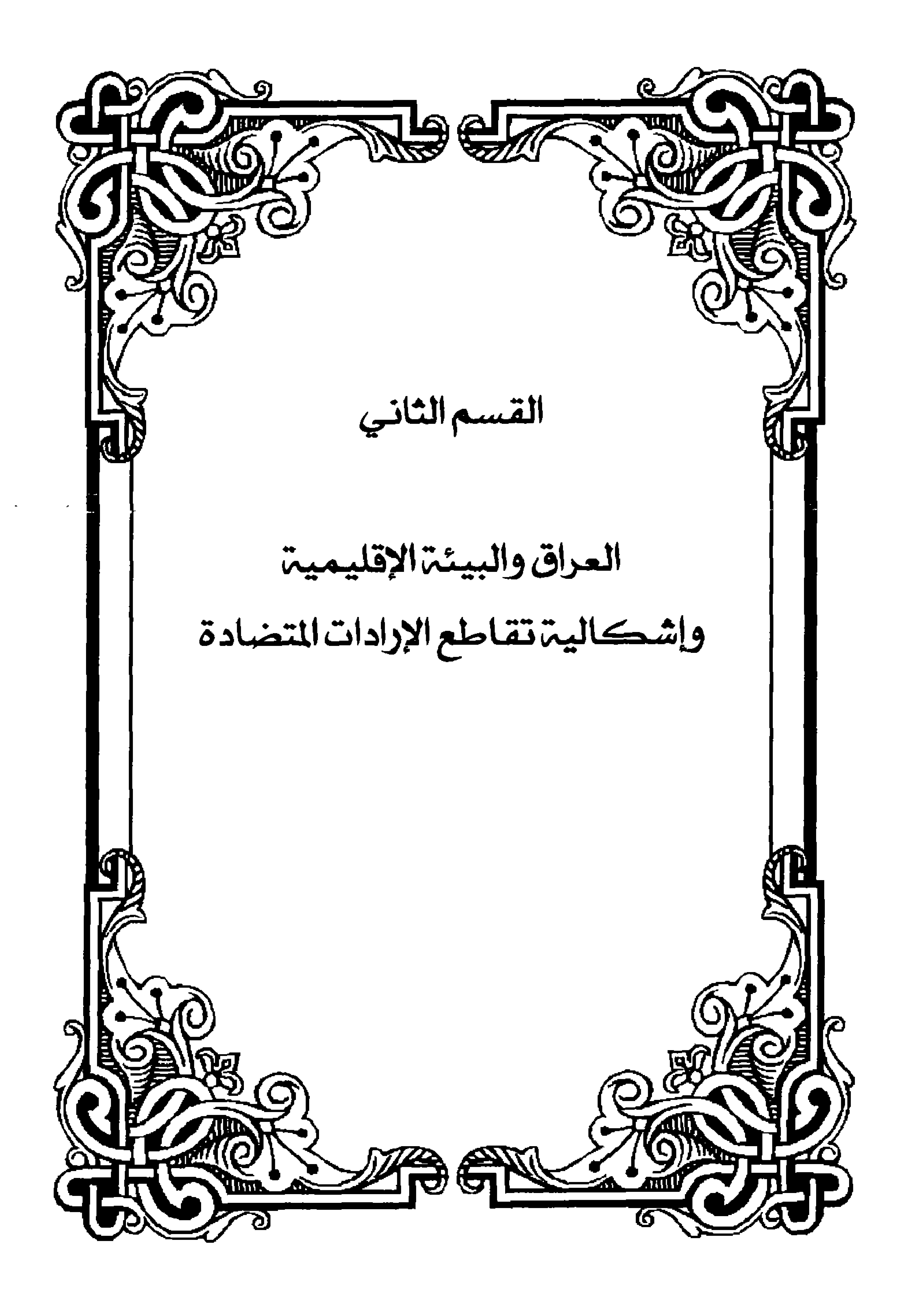
وفي الواقع أوجدت هذه البيئة المضطربة في العراق حاضنة استثمرها تنظيم "داعش" في إيجاد موطئ قدم له والسيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي العراقية ابتداءً من محافظة الأنبار، ثم الموصل، وصلاح الدين، وديالى مستغلين سخط المتظاهرين في المحافظات الغربية في العراق، بعد إن تحولت ساحات التظاهرات السلمية

---

(1) علي المعموري، داعش والموصل خلفية الأحداث، المصدر السابق، ص7

(2) ضابط عراقي يروي خفايا سقوط الموصل، صحيفة خندان الإلكترونية، 26 تموز 2014، ينظر الرابط الاتي:
http://xendan.org/arabic/drejaA.aspx?Jmara=740&Jor=2

إلى ساحات قتال مع الجيش العراقي، وقد كان انشغال الجيش العراقي في وقف التمرد في الأنبار أحد الوسائل التي استثمرها تنظيم "داعش" في السيطرة على الموصل وأجزاء من المحافظات القريبة منها.



القسم الثاني

العراق والبيئة الإقليمية
وإشكالية تقاطع الإرادات المتضادة

تعودمشكلة تقاطع الأرادات السياسية بين الدول إلى الصراع -الناتج عن سعي الأطراف "نحو ارتقاء مكانة عن طريق إنقاص مكانة بعضهم لبعض" ذلك لان الصراع -عادة-يعبّر عن الظروف التي تشتبك بمقتضياتها الوحدات الدولية، مع واحدة أو أكثر من الوحدات الدولية الأخرى، وذلك بسبب اتباع هذه الوحدات ما لا يتوافق مع أهدافها.

ولعل من نافلة القول، أن واقع العلاقات الدولية ليس حالة جامدة، بل عملية متغيرة ومتطورة تتسم بالحركة والديناميكية، وتندفع من سعي الأطراف الفاعلة ذات العلاقة إلى الحفاظ على أوضاعها ومصالحها النسبية، التي تعكس ما تحوزه من قدرات وإمكانات وموارد متاحة، فعندما تتغير القدرات بشكل حاسم لدى طرف ما من أطراف التفاعل، فإن باقي الأطراف يسعون إلى إعادة التوازن من جديد عبر تفعيل سياسات واستراتيجيات جديدة تتناسب مع مستجدات الواقع الدولي وتحولاته، إذ تدرك الأطراف الفاعلة في ذلك الواقع أنه في ظل بيئة دولية لا يحكمها إلا منطق التنافس والصراع، والذي يتحول بدوره إلى سياسات وسياسات مضادة؛ فإن حماية حدودها ومكتسباتها المعطاة، فضلاً عن تحقيق مصالحها واستراتيجياتها المبتغاة؛ إنما هو رهن بامتلاك القوة والسعي الدائم إلى زيادة هذه القوة وتعظيمها إلى أبعد مدى ممكن.[1]

وعليه فإن ما يجري في العراق هو انعكاس لصراع إقليمي، وهذا الصراع كما اختير له بأن يكون على الأرض العراقية فهو موجود أيضاً على الأرض السورية واللبنانية وفي اليمن ومناطق أخرى، وفي ما يتعلق بالعراق، نرى إن البيئة الإقليمية

(1) د. مصطفي شفيق علام، تغير السياسات في الفكر الاستراتيجي الأنماط والمحددات، (القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، يونيو 2009) ص2.

المحاطة به تتسم بأنها شديدة التعقيد والتأثير في آن، لاسيما وأن النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط يتصف بأنه نظام غير مستقر يسوده غياب التفاهم والتعاون والرغبة في تغيير المواقف بين القوى الفاعلة فيه، ناهيك عن ما يحوزه هذا النظام من مدركات تذهب إلى الحد من دور العراق في بيئة إقليمية كهذه، وما يتبادر هو كيف أثرت هذه البيئة الإقليمية على العراق وادت إلى زيادة عدم الاستقرار فيه وصولا حتى سقوط الموصل، لذ سينطوي التركيز على دول الجوار الإقليمي للعراق للتعرف على كيفية تأثيرها، فضلاً عن تحديد مصالحها الاستراتيجية في العراق، وهي: إيران، وتركيا، فضلاً عن دول مجلس التعاون الخليجي. ناهيك عن تناول الأزمة السورية ومخرجات التأثير في البيئة الإقليمية.

أولا: إيران مخرجات النفوذ الإقليمي

لعل من نافلة القول، إن أي نهج للتعامل مع إيران في المستقبل المنظور يجب أن ينطوي على استراتيجية إقليمية، فعلى الرغم إن إيران تمتلك برنامجاً نووياً أثار الجدل كثيراً، إلا انه تبين بعد اتفاق جنيف الابتدائي في 24 تشرين الثاني 2013 واتفاق الاطار -الذي وضع لتسوية البرنامج النووي الإيراني-، إن نزوعه سلمي، وحتى إن كانت بعض الشكوك تشير إلى غير ذلك، فإن مقتضى الاتفاق قد حجم الطموحات الإيرانية في مجال إنتاج الأسلحة النووية، إذ افضى هذا الاتفاق إلى وقف تخصيب اليورانيوم بنسبة 20 ٪ واستمراره بنسبة 5٪، ويبدو إن هذه النسبة لا تؤهل إيران على إنتاج القنبلة النووية.

وعلى الرغم من أن البرنامج النووي الإيراني هو في الوقت الحاضر يعد الأكثر الحاحاً في الإدارة الأمريكية، بيد انه ما لم يُعاد دمج إيران في شبكة طبيعية من العلاقات الدولية فمن المرجح أن يكون أي تقدم يمكن إحرازه على هذا الصعيد قصير الأجل[1]، وهذا الأمر خالفته الولايات المتحدة، إذ كثير ما ذهبت إلى تشكيل تحالف مناهض لإيران بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي حتى إنها كثيراً ما سعت بالضغط على العديد من الأنظمة العربية لتحسين علاقتها بالعراق حتى لا يكون هذا الأخير عاملاً مثبطاً في تعزيز امن الخليج، إذ ترى الولايات المتحدة في تعزيز علاقات العراق بالدول العربية لاسيما الخليجية، مكسباً لها للحيلولة دون استئثار إيران في العراق لتقيّد بدوره المشاغل الأمنية الأمريكية في المنطقة، على إن اغلب الجهود التي

(1) مارينا أوتاوي، ايران والولايات المتحدة ودول الخليج السياسة الإقليمية المحيرة، أوراق كارنيغي، العدد 105(واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، أكتوبر، 2009) ص3.

ذهبت إلى إنشاء تحالف مناهض وكذلك الضغط بالسعي لتحسين علاقات الأنظمة العربية بالعراق حالت دون نجاح.

إذ لم تؤدِ الرغبة الأمريكية في احتواء إيران، إلى رغبة في الدول العربية في اتخاذ موقف المواجهة مع جارتها، ومع إن دول الخليج تريد من الولايات المتحدة اتخاذ موقف حازم تجاه إيران، بيد إنها دلت مراراً على إنها لن تفعل ذلك بنفسها ولن تقف إلى جانب الولايات المتحدة علناً حين تقوم بذلك، تحسباً منها في الوقوع بين فكي الصراع بين الولايات المتحدة وإيران[1].

على إن هذه الجهود حالت دون نجاح يذكر كذلك السعي لتحسين العلاقات الخليجية العراقية حالت دون نجاح، وذلك لسببين: [2]

الأول: قوة الحضور الإيراني في العراق، والثاني ارتياب الأنظمة الخليجية من النظام السياسي في العراق بسبب علاقاته الوطيدة بإيران.

ولا حاجة لنا في القول، إن إيران لم تدرك كل ذلك، بيد إن إدراكها جاء من خلال المدخل العراقي، لاسيما وأن إيران تقوم بتبني كل ما يلزم من أدوات القوة الإقليمية في العراق وسواه، لما يؤمن لها ذلك القدرة فضلاً عن النفوذ للتأثير على جميع مجريات الوضع الإقليمي، تعزيزاً لنفوذها ليس فقط في الخليج وإنما في المشرق العربي أيضاً خاصة وأن إيران تمتلك من القدرة والحوافز فضلاً عن النفوذ والسعي لتثبيت وتفعيل هذا الدور بما يجعلها جزء من معادلة أساسية لا يمكن تخطيها عند تقرير أي شأن عراقي، أو أي شأن إقليمي من البوابة العراقية. [3]

---

(1)المصدر نفسه ص7

(2)Marina Ottawyay، Iraq: An Uneasy American-Iranian Condominium، Carnegie Endowment for International Peace، January 10، 2011، see on link: http://carnegieendowment.org/publications/?fa=view&id=42259

(3) محمد صادق الهاشمي وأخرون، الموقف الإقليمي من الانسحاب الأمريكي من العراق، سلسلة كتب، عدد 48،(بغداد: مركز العراق للدراسات، 2011) ص 86

وهذا ما أكده ريان كروكر السفير الأمريكي السابق في العراق في احدى وثـائق ويكيليكس المسربة بالقول " أن الموقف المتشدد تجاه العراق الذي تمثله السعودية والذي يعتمد محاربة الشيعة ومحاصـرة الحكومـة العراقيـة سياسـياً، يتنـاغم مـع الاسـتراتيجية الإيرانية في جذب العراق الى جانبه بحيث يتخلّى عن محيطه العربي وعـن علاقتـه مـع الولايات المتحدة ". لهذا كانت توصية السفير علـى النحـو التـالي.." في المـدى البعيـد، نحتاج إلى إزالة هذه الأفكار لجهة المشهد الأمني لما بعد مجلس التعاون الخليجي والـذي يضم العراق بصورة كاملة، ويطوّر طرقاً لاحتواء النفوذ الإقليمي الإيرانـي، ويشـكّل الموقف الخاص الذي يمكن للعراق أن يحتله في الخليج بطريقة تدعم مصالحنا ومصالح شركائنا في الخليج"[1].

إذ يعـد العـراق في الاسـتراتيجية الإيرانيـة أداة لزعزعـة الرغبـة الأمريكيـة في السيطرة على منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص، حتـى إن الخطر المتأتي من إيران اليوم وفق وجهة النظر الإدارة الأمريكية هو إمكانيـة إيـران إعاقة مشروع إعادة تنظيم تراتبية القوى في المنطقة لصالح الولايات المتحدة[2].

جراء ذلك، انطوى الفعل الإيراني في البيئة الإقليمية على جـدوى اسـتراتيجية قوامها جذب العراق حولها، لتقويض النفوذ الأمريكي على الدول التي تعـدها إيـران من نتاجات مبدأ تصدير الثورة، إذ ترى أن العراق عاملا لتكـريس دورهـا الإقليمـي، وتبعا لذلك حاولت إيران في سياستها الخارجية وحركتها الإقليمية مع العراق وسوريا ولبنان وسواه من دول المنطقة، أبعاد أي تهديد خارجي أو داخلي لنظامها أو لبرنامجها

---

(1) للمزيد ينظر سعد الشريف، ويكيليكس وسياسة السعودية العراقية، مجلة الحجاز، بلا تاريخ، ينظر الرابط الاتي: http://www.alhejaz.org/seyasah/019803.htm

(2) فنسان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008) ص297.

النووي. فضلاً عن السعي لتأدية دور القوة الإقليمية الأولى في المنطقة والتي يتم من خلالها التفاوض أو المساومة حول ملفات وقضايا المنطقة، بدءً بالخليج والعراق وسوريا ولبنان والقضية الفلسطينية إضافة إلى أفغانستان والاستقرار في آسيا الوسطى، فثمة عدد من القضايا الإقليمية تمسك بها إيران بشكل شبه كامل، وهذه القضايا تتسم بأنها تتكامل فيما بينها ما يمنح إيران نفوذا واضحا وتأثيرا حقيقيا في مختلف الملفات الإقليمية، كما أن التوظيف الإيراني لهذه القضايا يخدم المشروع الإيراني الإقليمي في المنطقة(*) ومن المؤكد أن هناك مجموعة من الأهداف التي تسعى إيران إلى تحقيقها جراء ذلك:(1)

1. الاعتراف بالنفوذ الإيراني الإقليمي علنا ودون تفادٍ.
2. أن الحديث عن النفوذ الإقليمي يبدأ حتما من العراق، إذ تريد إيران عراقاً مسالماً لا يشكل تهديدا لأمنها القومي، وهذا يشكل مطلباً لإيران يعود إلى سنوات بعيدة، لذلك تريد إيران أن يكون لها في العراق حق الفيتو عبر حلفائها، لأي قرار قد يتخذه العراق يضر بمصالحها.

وقد حاولت إيران أن تجعل من العراق دولة امتداد لنفوذها في المنطقة، من خلال تقوية توسيع وترسيخ العلاقات مع العراق مما جعله دولة لا تحظى بالقبول الإقليمي العربي (2)، ولاسيما الخليجي الذي اخذ يصف العراق على انه خطر يهدد

(*) السعي لإقامة ما يسمى بالحكومة الإسلامية العالمية من خلال مبدا تصدير الثورة ويعد هذا الهدف من المبادئ الأساسية للثورة الإيرانية. والثاني السعي لتأدية دور القوة الإقليمية الأولى.

(1) حامد محمود، إيران واستراتيجية ملء الفراغ في العراق ، ملف الأهرام الاستراتيجي، (القاهرة: مركز الأهرام، أغسطس، 2009) ينظر الرابط التالي:http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=96393

(2) عن حدود تلك الرؤية التي تنتهجها ايران، انظر د. بتول هليل الموسوي، العراق في الاستراتيجية الإيرانية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 25، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2008) ص 6.

امن الخليج، وقد أدى ذلك إلى تفعيل خيار استبعاد العراق عن منظومة الأمن الخليجي[1]، إدراكاً منهم لحجب التأثير التي تبتغيه ايران ما منح الأخيرة خاصية انجذاب العراق لها بصورة اكثر انغماسية، في ظل هذه المعادلة التي تتخذ من الأمن ساحة جدال في العراق عملت إيران على استحداث مجموعة من التهديدات بأنماطها المختلفة من اجل صياغة مجالات فعل أدائي لها في تلك المنظومة، بما في ذلك من استغلال التناقضات الخليجية – العراقية لصالحها، وسر الحاح إيران على استخدام هذا الخيار يكمن في الإصرار على رؤية مفادها إن المنظومة الخليجية لو تحقق لها الاستقرار بأي صورة، ستكون النتيجة النيل من مكانة إيران وقدراتها على الانسجام في إقليمها، وهذا ما صح على موقفها من الهيمنة الأمريكية على امن الخليج أو موقفها من إعلان دمشق أو دعوتها إلى قيام منظومة امنيه إسلامية خليجية أو إصرارها على التسلح النووي.[2]

ويبقى القول إن إيران ترى في العراق نقطة وثوب أو ارتكاز بين القوى الإقليمية والدولية، لذا فإن مخرجات التفاعل التي تذهب بها إيران جراء نفوذها في

(1) ففي احدى الوثائق المسربة من ويكيليكس والصادرة في عام 2009 عن مسؤولين سعوديون رفيعو المستوى والتي راجعها قبيل أرسالها إلى واشنطن كل من الجنرال ديفيد بترايوس والسفير الأمريكي في العراق ريان كروكر، تحت عنوان " الحاجة الى مقاومة ايران" تذكر " اتفق كل من الملك، ووزير الخارجية، والأمير مقرن، والأمير نايف، على أن المملكة بحاجة إلى التعاون مع الولايات المتحدة لمقاومة وتقليص النفوذ والتدخل الإيرانيين في العراق. وكان الملك على وجه التحديد صارماً في هذه النقطة، وقد لقي صداها لدى الأمراء الآخرين. وقد أعاد عادل الجبير السفير السعودي في واشنطن تذكير الولايات المتحدة بمهاجمة إيران وبالتالي وضع نهاية لبرنامجها النووي بالقول "لقد أخبركم بقطع رأس الأفعى"، وقال بأن العمل مع الولايات المتحدة لتقليص النفوذ الإيراني في العراق هو أولوية استراتيجية بالنسبة للملك وحكومته" للمزيد ينظر سعد الشريف، ويكيليكس وسياسة السعودية العراقية، مصدر سبق ذكره.

(2) د. منعم صاحي العمار، العراق ومنظومة الأمن الخليجي دراسة في خيارات المرحلة القادمة،ط1 (بغداد: مطبعة الغفران للخدمات الطباعية، 2012) مص92.

العراق كانت محصلة للصراع والتفاعل بين القوى الإقليمية والدولية المرتبطة بها، ذلك إن حالة الترابط في السياسة الدولية بين الدول من حيث توازن القوة وإعادة توزيعها تؤثر في السياسات الإقليمية، لكون التغيير الذي يحدث في دولة ما تنعكس أثاره على دول المنطقة عموماً. [1]، وهو أمر ينطبق على العراق، الذي يشهد تغييراً معقداً تجد فيه دول الإقليم تهديداً لها خصوصاً وأن الحضور الإيراني في العراق له استراتيجية تتقاطع مع البعض من الدول الإقليمية وتؤثر عليها في المدى البعيد، وتعد المخرجات الناجمة من جراء ذلك بمثابة مدخلات اضطرارية للتأثير والتأثر لدول الجوار العربية التي ترى إيران فيها أما لضمان مصالحها أو لحماية أمنها القومي.

---

(1) سيار الجميل وأخرون ، الموقع الجغرافي للعراق وأهميته الاستراتيجية ،ورد في العراق دراسات في السياسة والاقتصاد ، (أبو ظبي: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2006) ، ص 21.

ثانيا: تركيا ومسارات التغلغل

لعل من نافلة القول، إن الواقع القريب ينبئ عن دور ريادي ستكون محوره تركيا وأطرافه الدول التي تمثل المصالح الأمريكية في المنطقة، على إن تركيا اكتسبت عمقاً استراتيجياً، مع صعود حزب العدالة والتنمية في عام 2002 الذي رافق صعوده تردد حقيقي للسياسة الخارجية التركية عن الدائرة الغربية (الأطلسية والأوروبية)، [1]، أملاً في إظهار تركيا "كقوة إسلامية" في منطقة الشرق الأوسط، كدائرة فاعلة في سياساتها (متعدّدة الأبعاد)، بيد أن ادراك تركيا لديناميات الجيوسياسية الزاخرة في المنطقة فرض عليها ضرورة التغيير لكي تصبح اكثر قرباً من الولايات المتحدة الأمريكية ومواقفها.[2] ولقاء هذا فإن إلحاحيه الديناميات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط جعلت تركيا تدرك بأنها لا يمكن أن تصبح قوة إسلامية خالصة في الشرق الأوسط بمعزل عن الغرب، وأن أصبحت فإنها ستكون دولة إسلامية مزدهرة وضخمة ولكن فاقدة لأي قيمة حقيقية للأمن الإقليمي، حتى أنها ذهبت في إدراكها

---

(1) مع صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة أثيرت عدة مشاكل مع الولايات المتحدة حول مسائل جوهرية في الشرق الأوسط من بينها الحرب على العراق لا سيما بعدما رفضت تركيا فتح جبهة عسكرية أمريكية عبر أراضيها حتى "أن صناع السياسة الأمريكية كانوا يتلظون بسبب احتياج الولايات المتحدة لتركيا أكثر من احتياج الأخيرة للولايات المتحدة " عن هذا التذمر الأمريكي انظر صعود تركيا: تحديات وتوقعات للإدارة الأمريكية الجديدة. وعن أسباب الرفض التركي انظر: د. احمد سلمان المعموري، العراق في الاستراتيجية التركية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 25، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2008) ص 3. وقارن مع سامر الياس، تركيا والربيع العربي برغماتية أمام امتحان سوري صعب، مجلة الشرق الجديد، 2012\3\31. متاح على الموقع التالي: http://www.ar.journal-neo.com/node/15103

(2) Soner Cagaptay and David Pollock، Whatever Happened to "The Turkish Model"?، Policy Analysis، The Washington Institute for Near East Policy، January 7، 2013

إلى أن ما يجعلها قوة إقليمية ليس علاقات وثيقة بالغرب فحسب بقدر ما سيكسيها الغطاء الغربي –الناتو– من التأثير والنفوذ المتزايد في منطقة الشرق الأوسط. [1]

جراء ذلك الأدراك ذهبت تركيا لإستجماع نسق علائقي في المنطقة لا ينفك عن الروابط الناتو أمريكية[*] ويتمحور حول المصلحة الذاتية، ما يمنح تركيا وضعا امنياً أفضل في منطقة مضطربة، ومع أن ذلك الأدراك شكل حافزاً للتغيير في السياسة الخارجية التركية، بيد إن ذلك التغيير غدا ينطوي على فك قيود تركيا من تصدير نموذجها إلى الساحة الجيوسياسية الإقليمية الأوسع نطاقاً.

ولعلنا لا نغالي بالقول، من إن هذا الأدراك للتغيير جاء مع إعلان الولايات المتحدة انسحاب جنودها من العراق، إذ كانت تركيا تسعى أن تكون لها حصة نفوذ داخل العراق، وهو الأمر الذي انسحبت الولايات المتحدة دون إمضائه، وقد يبدو للوهلة الأولى أن ذلك الشكل الذي ارتضته الولايات المتحدة كأسلوب لتأديب تركيا على موقفها السابق من رفض فتح أراضيها لغزو العراق[2].

بل لا نبتعد كثيراً عن الحقيقة، إذا قلنا إن تركيا أدركت التغيير(التوازن) للتحلل من الثقل الذي غمر علاقات تركيا بالغرب، وغدا يؤثر على وزنها الإقليمي في منطقة

---

(1) حول حدود هذا الأدراك، انظر:

Soner Cagaptay، Turkey's Foreign Policy Pivot، Policy Analysis، The Washington Institute for Near East Policy، March 21، 2012

(*) ظهر هذا النسق بشكل شديد الوضوح من خلال قرار تركيا في أيلول 2011 بالاشتراك في مشروع الدفاع الصاروخي لحلف "الناتو" الذي يهدف إلى حماية أعضاء الحلف في مواجهة الصواريخ التي تنطلق من إيران، وهو ما لا يعبر إطلاقاً عن توجهها السابق. حول حدود هذا التوجه انظر:

Soner Cagaptay، Turkey's Distinctive Brew، Policy Analysis، The Washington Institute for Near East Policy، December 11، 2012

(2) هاني إدريس، تركيا أنشودة العثمنة على إيقاع الهوية الممزقة، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 3،(بغداد: مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، يونيو 2012)، ص75

باتت فيها تركيا ليست اللاعب الوحيد، ولذا فهي مضطرة دائماً أن تراعي مصالح إقليمية ودولية في المنطقة من معطى التوازن، حتى يوفر لها هامشاً لشكل من الدينامية الإقليمية، هذا الواقع يؤكد لا محالة بأنّ بإزاء العراق ورقة جيوسياسية مهمّة لتدبير علاقاتهم مع الأتراك، تقوم على معطى دور إيران في إرساء التوازن الإقليمي بين العراق وتركيا. [1]

هذا يعني أن تركيا تجد صعوبة في هضم المسار العراقي، إذ إنها ترى في التقارب العراقي –الإيراني ما يعيق سياستها في الشرق الأوسط والخليج، وقد تعززت تلك الرؤى التركية بعد الاستقطاب التركي الإيراني الذي أنتجته الأزمة السورية، إذ أدى وجود العراق في المحور الإيراني إلى تلاق خليجي تركي. [2] لا سيما وأن أهمية النموذج التركي بالنسبة لدول الخليج لا تكمن في قيمته السياسية والأيديولوجية، بقدر ما تكمن في محاصرة النفوذ الإيراني، وفرض عزلة عليه في المحيط العربي الإقليمي بعد الربيع العربي [3].

وجراء ذلك، ترى تركيا أنها غير قادرة على أن تؤدي دوراً كبيراً في المنطقة، لا سيما في العراق من دون موافقة إيرانية وحلفائها من العراق، وتكمن أهمية الأخير في المدرك الاستراتيجي التركي، على انه مجالاً تمتدّ اليها سياساتها الجيوسياسية والأمنية[4]، أنها على حد تعبير وزير الخارجية التركي أوغلوا 'لا تنحصر في العلاقات

---

(1) المصدر نفسه، 54

(2) حول هذا الاستقطاب والتلاقي، انظر التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية، سلسلة: تحليل السياسات، (معهد الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، أبريل 2012)، ص20

(3) هاني إدريس، تركيا أنشودة العثمنة على إيقاع الهوية الممزقة، مصدر سبق ذكره، ص 69

(4) المصدر نفسه، ص72

على مستوى الدولة، بل تمتد إلى كافة المجموعات والفصائل ذات الفاعلية والتأثير داخل البلاد" [1]

فالعراق بعد الاحتلال الأمريكي بات كياناً غامضاً في عقيدة السياسة الخارجية التركية، لا يرضى بعلاقات تركية قائمة على استراتيجية التبعية المتبادلة [*]، فإن العراق بملامحه ومكتسباته الجديدة هو مصدر قلق لتركيا، ذلك لان الأخيرة تخشى من أن هذه الملامح من شأنها أن تأتي بقيادات سياسية عصية على التبعية التركية.

لذا كان لزاما على تركيا النزوع إلى المراهنة على اطراف في العراق لمد جسور التعاون معها ابتغاءً لموازنة النفوذ الإيراني في العراق، وكان نصيب المراهنة هو "حكومة إقليم كردستان" على إن العلاقات بين تركيا وإقليم كردستان وأن أصبحت تمثل تحالفاً غير معلن ضد العراق، بعد أن كانت تتجه منذ أمد بعيد نحو منع احتمالية منح "حكومة إقليم كردستان" مزيد من الاستقلال [2]، بيد أنه بسبب ظهور التصدعات العراقية مع تركيا بلورت بدورها نضوج العلاقة مع "حكومة الإقليم" ، ومع أن حضور العراق في المحور الإيراني كان كابح للعلاقات التركية العراقية ومجرداً للنفوذ التركي، كذلك حضور كردستان في المحور التركي لم يكن بمعزل عن ذلك التأثير. إذ عدت تركيا

(1) احمد داود أوغلوا، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط2،(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011) ص623

(*) هي استراتيجية تتعامل بها تركيا مع الجوار العربي على خلفية التعالي بوصفها دولاً تنتمي تاريخياً لمجال الإمبراطورية العثمانية، حول هذه الاستراتيجية التركية انظر هاني إدريس، تركيا أنشودة العثمنة على إيقاع الهوية الممزقة، مصدر سبق ذكره، ص67.

(2) حول اتجاهات السابقة لسياسة تركيا تجاه كردستان، انظر: بيار مصطفى سيف الدين، اتجاهات السياسة التركية نحو كوردستان العراق في التسعينيات من القرن العشرين، مجلة جامعة كركوك للدارسات الإنسانية، العدد2، المجلد 4، (كركوك: جامعة كركوك، 2009) ص97.

علاقتها الجيدة مع "حكومة إقليم كردستان" يمنحها دينامية جيوسياسية توازنيه من جانبين:

أولا: منع "حزب العمال الكردستاني" من إقامة جذور له في سوريا ما بعد بشار الأسد، لاسيما في ظل الدعم الإيراني والسوري لـ"حزب العمال الكردستاني"[1]، وتأكدت هذه الرؤية من خلال ما عمل به بارزني على جلب الفصائل الكردية السورية الرئيسية معاً في أربيل، حيث قاموا بصياغة اتفاقية يتخلى بموجبها "حزب الاتحاد الديمقراطي" عن دعمه المسبق لـ"حزب العمال الكردستاني"[2].

ثانيا: يمنح تركيا ثقل موازن للنفوذ الإيراني في العراق، إذ يجمع صانعو السياسة التركية على نحو متزايد فكرة وقوع العراق تحت نفوذ إيران، ومن تداعيات ذلك استئثار إيران على إعاقة النفوذ التركي في المنطقة، وقد تم تفسير ممانعة العراق على الوقوف بقوة مع نظام الرئيس بشار الأسد كمؤشر على موقفها في هذا الترتيب الجديد. [3]

وفي الواقع أن مراهنة تركيا على كردستان ترجع إلى السعي نحو تحقيق مبدأ (شد الأطراف) التي تؤدي فيه تركيا دور أساسياً في الاستراتيجية الإسرائيلية والذي يقوم

---

(1) حول توظيف ايران لحزب العمال الكردستاني انظر:

Soner Cagaptay، Is Turkey Finally Ready to Make Peace with the Kurds Policy ،The Atlantic، January 23، 2013. See on link:
http://www.theatlantic.com/international/archive/2013/01/is-turkey-finally-ready-to-make-peace-with-the-kurds/267419/

(2) Soner Cagaptay and Tyler Evans، Turkey's Changing Relations with Iraq: Kurdistan Up، Baghdad Down، Policy Focus 122، The Washington Institute for Near East Policy ،October 2012، p6

(3) Ibid، p 9

على استغلال طرف لعدد من العناصر تتجاوز التصور التقليدي لتقدير قوة الخصم فتخلق هذه العناصر من الطرف المستخدم إمكانية أضعاف الطرف الأخر، وهو جزء من شمولية التحرك في المواجهة الاستراتيجية من خلال أضعاف قدرة الدولة على المقاومة عبر اللجوء إلى خلق جيوب حول امتداداتها الإقليمية وتشجيع تلك الجيوب أو الكيانات الضعيفة في حقيقتها، للتطاول على ذلك الجسد وأضعاف قدرته على المقاومة، وأشغال الطرف المستهدف في ميادين ضعيفة تؤدي إلى تفتيت إمكانيات الدولة وتعميق العداءات ومنع الأطراف من حماية القلب تمهيدا للنيل منه. (1)

وهذا المبدأ هو المحور الحقيقي للاستراتيجية الإسرائيلية التي تعبر عن منطق التعامل الإقليمي من خلال إعادة تفكيك الدولة على وفق اعتبارات عرقية وطائفية مستغلة التركيبة الاجتماعية للدول العربية، ومن اهم دول شد الأطراف في الاستراتيجية الإسرائيلية هي تركيا أثيوبيا أريتيريا، وهذا ما أكده الرئيس الإسرائيلي السابق (عيزر وايزمان) في كتابه الحرب من اجل السلام قائلا "في المجال السياسي حاولت إسرائيل تجزئة القوة العربية عن طريق تجميدها في جبهات أخرى وعقدت إسرائيل علاقات مع تركيا وايران (سابقا) وأثيوبيا ومع الأكراد في العرق ووطدت علاقتها بالولايات المتحدة". (2)

ولا يخفى على أحد التحالف التركي الإسرائيلي، فتركيا بالنسبة لإسرائيل دولة المفتاح وبمثابة الحاجز ضد أي تهديد. ويعد هذا التحالف عنصرا مهما في الاستراتيجية

---

(1) انظر د. حامد ربيع مبدا شد الأطراف وتطور السياسة الإقليمية في الشرق الأوسط خلال الثمانينات، (بغداد: مركز البحوث والعمليات والمعلومات. 1983) ، وكذلك انظر، د. حامد ربيع، قراءة في فكر علماء الاستراتيجية كيف تفكر إسرائيل، الكتاب الثالث، الجزء الثاني، (القاهرة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1999) ص 147.

(2) نقلا عن : د. دينا محمد جبر، التخطيط الاستراتيجي على مستوى الدولة القومية الشاملة: التخطيط الإسرائيلي نموذجا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية، ص 39 وما بعدها

الإسرائيلية لتفتيت الجسد العربي إذا أكد ذلك البروفسور (حزقيال درور) أحد مخططي الاستراتيجية الإسرائيلية بقوله، أن إسرائيل وتركيا هما اهم قوتين إقليميتين خارج النسق العربي، وتحالفهما يحكم الطوق حول المشرق العربي ويبقي الأوضاع على حالها في العراق ويشتت القدرات العربية[1].

صفوة القول، إن ميكانيزمات التفاعل، بين العراق وتركيا، غدت متأثرة بنزوعها نحو أطراف مؤثرة لموازنة هذه العلاقة، يرى كل واحد فيها عاملا مثبطاً للأخر، إذ عمد العراق إلى إيران لموازنة النفوذ التركي، كذلك تركيا عمدت إلى إقليم كردستان لموازنة النفوذ الإيراني، وانطلاقا من التفاعل الممتد غدت العلاقات التركية العراقية تخضع إلى ثابت فيزيائي. وهو، أن كلما توسعت علاقات تركيا مع الإقليم كلما تقلصت مع بغداد، وكلما توسعت علاقات الإقليم مع تركيا كلما قلت فرص تطبيع بغداد بأنقرة، فالتفاعل المعقد بين هذه الأطراف (كردستان وإيران) سوف يحدد سياق سياسات تركيا في العراق لاسيما بعد سقوط الموصل.

(1) نقلا عن، المصدر نفسه ص 40.

ثالثا: دول مجلس التعاون الخليجي وحاضنات التقاطع

لعل من نافلة القول، إن العراق في المدرك الاستراتيجي الخليجي كان يمثل أحد عناصر التوازن مع إيران، بيد أن العراق بعد الاحتلال الأمريكي كرس فقدان هذا التوازن، وبات فاقد لهذه القيمة التوازنية، حتى بقدر ما كان نزوعه يمثل التوازن مع إيران، بقدر ما أصبح يمثل التهديد مع إيران(1)، لاسيما بعدما توسعت علاقته مع إيران، ما جعل دول الخليج تنظر إلى العراق وإيران على انهما تهديد واحد، وبالتالي كان التهديد محدد وهو إيران لكنه موازن من قبل العراق، بات اليوم التهديد موسع يشمل العراق وإيران بحسب الرؤية الخليجية.

ولا حاجة لنا في القول من إن الدول العربية وعلى راسها الدول الخليجية أسهمت إلى حد كبير في انغماس الحضور الإيراني، ذلك لان انكفائها وعدم اعترافها بالحكومة العراقية بعد عام 2003 ابعدها عن العراق بقدر ما قرب دول أخرى أصبح لها شأنا كبيراً فيه لاسيما تركيا وإيران(2). وإلى أن أدركت الدول الخليجية ضرورة هذا التدبير، أدركته تكتيكا وليس استراتيجياً (3)، حتى إن مبادراتها لتفعيل علاقاتها مع

---

(1) هناك رأي يذهب بالقول إلى إن التهديد الذي كان يشكله العراق قبل عام 2003، يختلف تماما عن الذي يشكله حالياً، للمزيد انظر د. ستار جبار علاي، العراق وأمريكا وإشكالية الأمن في المنطقة، مجلة أراء حول الخليج، العدد 73 (دبي: مركز الخليج للأبحاث، أكتوبر 2010) ص 60.

(2) على ما يبدو إن الضعف العربي فضلاً عن غياب أي مبادرة عربية وبالأخص خليجية تجاه العراق فوض أملاء الفراغ إلى تركيا وايران، للمزيد انظر: د. خالد المعيني، الاحتلال المزدوج: التنافس الإقليمي على ملء الفراغ في العراق، مجلة أراء حول الخليج، العدد 61، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، أكتوبر 2009) ص66. وحول توظيف إيران لتناقضات العلاقات العراقية الخليجية، انظر: د. محمد كامل محمد الربيعي، مستقبل العلاقات العراقية - الإيرانية، المجلة السياسية والدولية، العدد 10، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2008) ص6.

(3) كان الأدراك الخليجي يتجه نحو تداعيات ما سيفرزه الوضع في العراق لا يتعلق ببناء نسقي لتفعيل العلاقات، للمزيد انظر عبد العزيز بن عثمان بن صقر، نحو استراتيجية سياسية واقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق في مرحلة ما بعد الحرب، ط1، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004) ص 3 وما بعدها.

العراق كانت بضغط من الخارج، أو من ضروريات الديناميات الجيوسياسية التي ظهرت على السطح في المنطقة، ما أدى ذلك بدوره إلى أثباط العلاقات بين الطرفين الخليجي والعراقي وبالأخص مع الطرف السعودي (1)، حتى عندما أرسلت كل من دولة الأمارات العربية ومملكة البحرين ودولة الكويت بسفراء لها إلى بغداد خلال السنوات الماضية، كان الأمر أشبه بالترميز السياسي والدبلوماسي فقط دون أن يكون لهم دور محوري، يوازي ما تقوم به دول أخرى، لاسيما إيران، فضلاً عن دور الدول الغربية، وهذا الواقع أكدته القمة العربية الثالثة والعشرين المنعقدة في بغداد في مارس 2012. (2)لذا لا ينفِ الكلام المتقدم الحديث عن دور خليجي بعد الانسحاب

(1) في احدى وثائق المسربة من ويكيليكس الصادرة من السفارة الأميركية في الرياض، والمؤرخة في 20نيسان 2008، كان موضوعها: (الملك عبد الله وأمراء كبار حول سياسة السعودية تجاه العراق) وقد كشف فيها الملك وكبار الأمراء أوراقهم للأميركيين (الجنرال ديفيد بترايوس، والسفير الأميركي في بغداد رايان كروكر)، وقالوا بأنهم لن يفتحوا سفارتهم في بغداد. ملخص الوثيقة يقول:

"التقى رايان كروكر والجنرال ديفيد بترايوس مع الملك عبد الله بن عبد العزيز، ووزير الخارجية الأمير سعود الفيصل، ورئيس الاستخبارات العامة الأمير مقرن بن عبد العزيز، ووزير الداخلية الأمير نايف، وذلك خلال زيارة تمت في الفترة ما بين 14 - 15 أبريل. الملك والأمراء الكبار استعرضوا بالتفصيل السياسة السعودية تجاه العراق، وقالوا المسؤولين السعوديين حينها بأن المملكة لن ترسل سفيراً إلى بغداد، أو تفتتح سفارة لها هناك، حتى يرضى الملك والمسؤولون السعوديون الكبار عن تحسّن الوضع الأمني، وحتى يروا الحكومة العراقية قد طبّقت السياسات التي فيها فائدة لكل العراقيين، وحتى يتم تعزيز الهوية العربية للعراق، ومقاومة النفوذ الإيراني." في نقطة منفصلة قال سعود الفيصل (إن الملك رفض أيضاً اقتراحاً بإرسال سفير سعودي إلى بغداد، لأن ذلك قد يعطي دعماً سياسياً جوهرياً للحكومة العراقية، فيما يقاوم هو أي نفوذ إيراني). وقد عبّر الملك عن شكوكه إزاء رغبة الحكومة العراقية بمقاومة إيران. وقد أفصح مراراً عن شكوك حيال رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي نفسه، بالتلميح إلى (ارتباطاته الإيرانية). وقال الملك السعودي بأنه لا يثق بالمالكي لأن رئيس الوزراء العراقي (كذب) عليه في الماضي حين وعده بأن يتخذ خطوات ولكنه لم يفعل. الملك لم يقل بالدقة ما هي تلك الوعود التي تمت مخالفتها. وقد أعاد وجهة نظره بأن المالكي يحكم العراق ممثلاً لمذهبه الشيعي وليس كل العراقيين. للمزيد ينظر سعد الشريف، ويكيليكس وسياسة السعودية العراقية، مصدر سبق ذكره.

(2) للمزيد انظر: محمد عبدالله محمد، ماذا عن مستقبل الدور الخليجي في العراق، مجلة أراء حول الخليج، العدد 88، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، يناير 2012) ص52

الأمريكي من العراق أمراً في غاية الصعوبة، من هنا وفي ظل غياب هـذا الـدور علـى الساحة العراقية نتساءل هل هناك دور لدول مجلس التعاون الخليجي في العـراق؟ وإذا كان هذا الدور محدوداً نتساءل لماذا وما هي محدداته؟ وكيف ستؤثر وتحد هذه المحددات الدور العراقي؟

لعلنا لا نضيف شيئا جديدا إذا قلنا، إن التحولات التي أفرزتها مرحلة مـا بعـد الاحتلال الأمريكي للعراق أضافت عدة محددات باتت في ضـوئها تتحـرك العلاقـات العراقية الخليجية أما باتجاه التطور المنشود أو القطيعة والركود، أهمها طبيعة علاقـات العراق مع إيران، ولا نبيح سرا إذا قلنا، إن دول مجلس التعاون الخليجي تقع بين قطبي المنطقة العراق وايران، ولطالما وقعت المملكة العربية السعودية والكويت تحـت تـأثير القلق من العراق بينما كانت باقي دول المجلس تخشى من النفوذ الإيراني [1]، فسيقتصر التركيز على هذين الـدولتين لضـرورة انـدماجهم بالمشـهد العراقـي، فضـلاً عـن مـا تستدعيه هذه الضرورة من تأثير في ميكانزيمات التفاعل على المنطقـة، وعليـة سـتكون المحددات الخليجية مقتصرة على الجانب السعودي فضلاً عن الكويتي.

إذ إن الحراك السلبي وفقـدان الثقـة في علاقـات العـراق الخليجيـة وبـالأخص الكويت والمملكة العربية السعودية أدت إلى عودة العراق إلى أجواء عزلة خليجية وأن لم تكن هذه الحالة مطلقة فقد تكون نسبية وحتى لو كانت نسبية فإن مقتضيات أثارهـا كانت سلبية على الداخل العراقي وهذا ما تجسـد بعـد أحـداث الموصـل وعلـى دور العراق في المنطقة.

(1) حول حدود تلك الرؤية وما يرافقها من الهواجس الخليجية، انظر: جيمس رسل، تشكيل النظام السياسي العراقي: دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ط1، سلسلة محاضرات الأمارات، العدد 90،(أبوظبي: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005) ص15

فمن ناحية الكويت: يمكن القول، إن هناك قضايا عالقة مع الجانب الكـويتي[*] قد تحول دون خروج العراق نهائيا من الفصل السابع[1]. فضلاً عن السياسات المتبعـة من قبل الجانب العراقي أيضاً تحول دون تطور العلاقة مع الكويت، إذ ترى الأخـيرة أن الإقليـم الخليجـي يتعـرض لهـزات فالحركـة المناهضـة للنظـام البحـريني أظهـرت ارتباطات بالمصالح الإيرانية في الخليج، وأن تأييدها من قبل العراق يعيد للذهن طبيعة الحكم في العراق وارتباطه بهذه المعادلة الخاصة، بمعنى أن الترابط المصلحي بين سوريا وايران من جانب العلاقة الخاصة بين النظام في العراق والتوجهات الحاكمـة في إيـران تعيد للأذهان الخوف من لجوء اطراف هذه المعادلة نحو زج الإقليم الخليجي بتوترات، تهدف إلى عدم الاستقرار في الخليج. [2] هذا يعني أن الخلافات بين العراق والكويـت مرتهنة إلى حد كبير بالظروف الإقليميـة المحيطـة، وطالمـا إن الكويـت تـرى أن سـلوك العراق كدولة وسلوك القوى السياسية الفاعلة ما زال غير مضمون، فـإن طـرح حـل يخرج العراق من أحكام الفصل السابع ويلزمه في الوقت نفسه بقضايا محدد، علـى أن

(*) لعل أبرز هذه القضايا، قضية الحدود ومشكلة الترسيم وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 833، قضية الديون (الذي قدمتها الكويت للعراق أبان حربه مع إيران) والتعويضات، (التي فرضت على العراق إثر اجتياحه للكويت وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 687 الذي يقضي بدفع كافة التعويضات المالية عن الأضرار التي الحقها بالكويت.) قضية الأسرى والمفقودين، ناهيك عن قضية ميناء مبارك وتداعياتها. للمزيد انظر: د. محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، الكويت والمتغيرات السياسية في العراق (2003-2006) دراسات إقليمية، العدد 12، (جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، 2008) ص 234. وعن ميناء مبارك انظر: عفراء احمد البابطين، واقع العلاقات الكويتية العراقية وسبل تحسينها وتطويرها، مجلة أراء حول الخليج، العدد85، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، أكتوبر 2011) ص34.

(1) بموجب القرار المرقم 2107 في 27 حزيران 2013 الصادر من مجلس الأمن تقرر نقل العراق إلى الفصل السادس بشرط تسوية المشاكل أمميا (بإشراف الأمم المتحدة وهذا ليس من متعلقات الفصل السادس وإنما الفصل السابع) ، ونص القرار أيضاً يقرر مجلس الأمن إن يبقي المسألة قيد نظره القرار ، ولم يرد في هذا القرار أي نص يشير إلى خروج العراق نهائيا من الفصل السابع.

(2) عن حدود تلك الرؤية الكويتية، انظر: د. علي احمد الطراح، مستقبل العلاقات الكويتية العراقية واضطرابات الربيع العربي، مجلة أراء حول الخليج، العدد85، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، أكتوبر 2011) ص18.

تتم تسوية قضايا الخلاف مع الدول الأخرى عبر ترتيبات ثنائية -هو ما أشار اليه قرار مجلس الأمن رقم (1958) عندما أشار إلى تسويات مالية خاصة- يعد امر مرفوضاً.[1] وكذلك الحال عند الرجوع إلى القرار الأخير(2107) الذي أصدره مجلس الأمن في حزيران 2013، إذ لم يرد فيه أي نص يشير إلى خروج العراق من الفصل السابع، وبالرجوع إلى الفقرة الثالثة من نص القرار موضع النقاش يقر مجلس الأمن، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة إنهاء التدابير المنصوص عليها في الفقرات 2 (ج) و 2 (د) و3 (ج) من القرار 686/ 1991، والفقرة (30) من القرار 687/ 1991، والترتيبات المنصوص عليها في الفقرة (14) من القرار 1284/ 1999، ولم يتطرق مجلس الأمن في قراره (2107) إلى نصوص قراراته الأخرى المترتبة على العراق في اطار الفصل السابع والتي تصل الى 75 قراراً وما هي مصيرها، وقد اكد على ذلك في الفقرة السادسة والأخيرة من القرار(2107) والتي نصت "يقرر مجلس الأمن أن يبقي المسألة قيد نظره" وعليه لم يرد في القرار نص واضح أو تلميح يشير إلى خروج العراق من أحكام الفصل السابع[2].

في ظل كل ذلك نرى أن إلحاحية الدينامية في المنطقة، فضلاً عن توجهات العراق وخطاب قواه السياسية الفاعلة في الحكومة التي ما زالت تثير حفيظة الولايات

(1) للمزيد العراق والفصل السابع، انظر د. عماد عبد اللطيف سالم، العراق والكويت والولايات المتحدة الأمريكية مأزق الملفات العالقة(الديون ، التعويضات ، ترسيم الحدود البرية والبحرية)، الحوار المتمدن-العدد: 3372 - 2011 / 5 / 21، ينظر الرابط التالي:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=259906
وقارن مع د. حضر عباس عطوان، العراق والخروج من أحكام الفصل السابع: الخيارات، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 34،(بيروت: مركز الوحدة العربية، ربيع 2012) ص 156.

(2) ينظر، هادي عزيز علي، القرار 2107 لم يخرجنا من الفصل السابع بعد، صحيفة المدى، العدد(2835)، 3 تموز 2013. وللمزيد راجع قرار مجلس الأمن المرقم ٢١٠٧ الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٩٩٠، المعقودة في ٢٧ حزيران ٢٠١٣، ينظر الرابط الاتي:
(http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/2107(2013

المتحدة والدول العربية، أدت إلى جمع أكثر من متغير القت بضلالها على علاقات العراق بالكويت، للحيلولة دون خروج العراق من الفصل السابع، ومن ضمن هذه المتغيرات: (1)

الكويت: إذ تعد الكويت الدولة المعرقلة الرئيسة لخروج العراق من أحكام الفصل السابع، كون القضايا الخلافية التي تربطها بالعراق ما زالت غير محسومة، وخروج العراق من ذلك الفصل يضمن تنصله منها في ظل السلوك السياسي الظاهر منه، أو عدم القدرة على إلزامه بها.

الولايات المتحدة: رغم قناعتنا انه لا يمكن تحميل الولايات المتحدة في قدرتها اكثر مما تستطيع، إذ لا يمكنها أن تفعل هذا الأمر بإرادتها وحدها من دون موافقة الأطراف المعنية الأخرى الموجودة في مجلس الأمن، إلا انه مما لا ينكر هو عدم جدّية الولايات المتحدة في إيجاد صيغة لإخراج العراق من أحكام الفصل السابع، خروجاً نهائياً، بل الأهم أنها أسست لمرحلة عراق غير مستقر وتركته، مما يجعل دول الجوار، وتحديداً الخليجية، تعيش مرحلة عدم الثقة بسلوكيات الحكومة العراقية، طالما أن النظام السياسي العراقي لم يبين، عبر توجهات قواه السياسية أو سلوكه، بأنه يمكن إعطاءه ثقة وأن يتم التحلل من التزاماته.

في ظل هذا الواقع فإن العراق كان أمام خيارات محددة للخروج من كافة متطلبات أحكام الفصل السابع، لاسيما وأن أحكام هذا الأخير هي مسألة سياسية أكثر منها قانونية، وتكمن في عدة دوائر: منها الدائرة العراقية وبناء الثقة، الدائرة

(1) انظر: د. حضر عباس عطوان، العراق والخروج من أحكام الفصل السابع: الخيارات، مصدر سبق ذكره، ص ص 157-160، كذلك قارن مع د. عماد عبد اللطيف سالم، العراق وإشكاليات الفصل السابع :الأبعاد الاقتصادية والسياسية واستراتيجيات الخروج، الحوار المتمدن، العدد3060، 2010 / 7 / 11، ينظر الرابط التالي:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=222064

الإقليمية لما يكتنفها من عدم وضوح صريح لمصالح العراق ولتوجهاته وسياسته الإقليمية الدائرة الدولية نتيجة التذبذب الحاصل في سياسة العراق وعدم رصد سلوكه المرتقب. وعليه فان مسألة خروج العراق من الفصل السابع لم تصل الى درجة الحسم لأن هناك أموراً سياسية أكثر منها قانونية يجب على العراق تسويتها، ويبدو أن الأمر مرتهن بالسلوك العراقي مستقبلا، فلا بد من إعادة الثقة لطرف النزاع الكويتي ناهيك عن الولايات المتحدة، ويبدو ان هناك قناعة لدى الطرفين الإقليمي والدولي ناهيك عن الأممي مفادها ان العراق غير مؤهل للخروج من الفصل السابع.

أما من ناحية السعودية، يمكن تثبيت بعض الملاحظات على السياسة السعودية حيال العراق منذ الاحتلال الأمريكي وحتى الوقت الحاضر بالآتي[(1)]:

1. إن السعودية لا ترى العراق لا بعين طائفية، ولاسيما أن هذه الرؤية انعكست على السياسات السعودية التي أضحت تمارس سياسة الاستعلاء والوصاية على العراقيين مما ألغت أية إمكانية بناء نفوذ سعودي داخل العراق
2. أن السعودية تخشى أن يكون العراق بديلاً لها، لغناه النفطي، ولمكانته الاستراتيجية، وإذا ما استقرّ فإنه قد يكون الحليف الأقرب لواشنطن بدلاً من الرياض ولهذا فإن السعودية تنتهج سياسة محاصرة النظام السياسي في العراق كأحد الأسس في سياستها الخارجية حيال العراق.
3. لا توجد رؤية سعودية مستقلة للوضع العراقي، بل تراه ملحقاً لسياستها وصراعها مع إيران. وعلية فإن السعودية شديدة الغيظ من الحضور الإيراني في العراق، وهذه النقطة هي المعوق الأساس في العلاقات العراقية السعودية.

---

(1) للمزيد ينظر سعد الشريف، ويكيليكس وسياسة السعودية العراقية، مصدر سبق ذكره.

ولعلنا لا نجانب الصواب، إذا قلنا إن العلاقات بين العراق والسعودية لاسيما من جانب الأخيرة أخذت تضع متغير طموحات إيران في الحسبان، لتحاول إعادة ترتيب سياساتها في العراق وفق المعطيات الجديدة ، إذ أدى الحضور الإيراني في العراق وانعدام الأمن السياسي فيه إلى تعاظم ذلك الدور الإيراني وانحسار الدور العربي، فهذه الدول رات إن إيران تستغل انهيار التوازن العراقي في المنطقة لصالحها عبر إقامة خط اتصال جغرافي وسياسي وامني يبدأ من إيران ويمر بالعراق نزولا صوب سوريا وحتى لبنان إلى تماس مع الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكان ذلك بمثابة أداء سياسي على ارض الغير ومن دون أي ترتيبات أو تنسيق مع دول الجوار[1]، وهذا ما اثار هواجس السعودية على اكثر من صعيد خاصة بعد التنسيق الأمريكي الإيراني حول الملف النووي الإيراني[2]، الذي ترجم بسلسلة اجتماعات أمنية عقدت بين الطرفين في بغداد، فقد انتقدت المملكة العربية السعودية السياسة الأمريكية في العراق، بوصفها تقدم العراق لإيران "على طبق من ذهب"[3]. وهو ما أدى إلى خلاف خليجي

---

(1) عن حيثيات السلوك الإيراني بعد احتلال العراق في الخليج العربي: انظر محمد عبدالله محمد، قرأه في العلاقات الخليجية الإيرانية(1980-2011)، مجلة أراء حول الخليج، العدد82، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، يوليو 2011) ص21

(2) ميثاق خير الله خلود، مستقبل علاقات العراق بدول الخليج في المجال السياسي، دراسات إقليمية، العدد 21، (جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، 2011) ص351

(3) ففي إحدى الوثائق المسربة من ويكيليكس والصادرة في 22 أذار 2009 والمرسلة من السفارة الأميركية في الرياض إلى وزارة الخارجية الأمريكية، تتحدث في مجملها عن موقف السعودية من العراق وايران، تقول الوثيقة التي سجلت الحوار بين جون برنان مستشار مكافحة الإرهاب مع الملك السعودي عبد الله.

"يقول الملك (يقول البعض بأن الغزو الأميركي سلم العراق إلى إيران على طبق من فضة، هذا بعد أن حاربنا صدام حسين). وقال الملك بأن ليس لديه (أي أمل من أي نوع في رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، وأن السفير الأميركي في العراق كروكر على اطلاع تام بوجهات نظري). وشدّد الملك على أنه رفض توسّلات الرئيس بوش بلقاء المالكي. وقال الملك بأنه قابل المالكي في بداية عهده، وأنه أعطاه قائمة مكتوبة من الالتزامات للمصالحة في العراق، ولكنه أخفق في تلبية أي منها. ولهذا السبب، على حد قول الملك، ليس للمالكي مصداقية (لا أثق بهذا الرجل. هو عميل إيراني). وقال الملك بأنه أبلغ كلا من بوش ونائب الرئيس السابق تشيني (كيف أستطيع أن أقابل شخصاً لا أثق به؟)، لقد (فتح - المالكي - الباب للنفوذ الإيراني في العراق) منذ أن تسلم السلطة، وقال الملك بأن ليس لديه أي أمل على الإطلاق في المالكي، أو اللقاء معه. للمزيد ينظر سعد الشريف، ويكيليكس وسياسة السعودية العراقية، مصدر سبق ذكره.

أمريكي حين حملت دول الخليج الولايات المتحدة مسؤولية ذلك الخلل في التوازن الاستراتيجي في المنطقة وامن الخليج. [1].

ومبعث قولنا هنا، إن السعودية تحاول بين الفينة والأخرى أثبات رؤية مفادها أن أمن الخليج لابد أن يرتكز على دور سعودي تكون فيه المملكة شريكة رئيسة للأمن الخليجي، فعلى الرغم من السعودية ترى أن العراق لا يمكن أن يصبح قوة عسكرية إقليمية مرة ثانية لمدة عقد على اقل تقدير، بيد إنها ترى أن علاقات العراق مع إيران سيجعل من تهديد إيران ، تهديداً مشتركاً في الخليج، وهذا التهديد المشترك يعتمد على العراق، فحتى لو إن الأخير غير مؤهل للقيادة الإقليمية فإنه في ظل علاقاته مع إيران سيكون مؤثرا على معادلة امن الخليج، لا سيما وأن هناك تقاطع واختلاف في الاتجاهات السياسية التي تعتمدها كل من دول مجلس التعاون الخليجي، وإيران والعراق[2].

وانطلاقا من هذه الرؤية، يعد المتغير الإيراني والأمريكي له أثر غير قليل في محصلة التفاعلات السعودية العراقية وما يبرز منها من تحديات لهذه العلاقة.

وبما إن التوازن العسكري الخليجي في جوهره هو توازن عسكري أميركي - إيراني مدعوم من قبل السعودية، وبإسناد من دول الخليج الأخرى بصورة انفرادية، فاستثمار إيران للسياسات العراقية سيزيدها تأثيراً في الأمن الخليجي، على أن العراق أوجد نوعاً من توازن القوى في القدرات العسكرية التقليدية بين إيران وتركيا ، بيد انه

---

(1) حول اختلال التوازن وامن الخليج بعد احتلال العراق، انظر: د. محمود سالم السامرائي، احتلال العراق والتحديات الجو استراتيجية لأمن الخليج العربي، مجلة أراء حول الخليج، العدد 82،(دبي: مركز الخليج للأبحاث، يوليو 2011) ص 69

(2) د. خضر عباس عطوان، جيرة إيران في ميزان الأمن الخليجي خيارات ما بعد الصداقة والعداوة، مجلة أراء حول الخليج، العدد82، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، يوليو 2011) ، ص39.

اثأر فجوة بين إيران ودول الخليج، مع تفوق إيراني ملحوظ على كافة الدول السابقة في مجال القدرات اللاتناظرية[1]، إذ تكاد تكون إيران هي الدولة الوحيدة ذات عناصر القوة الإقليمية الشاملة [2]، مما غير ذلك في السلوك الإيراني وعلى نحو إظهار عامل الاستعلاء كون توازن القوى الإقليمي يعطيها مكانة ودوراً مسيطراً في الإقليم، في ظل تلك الرؤية السعودية واقعة بين خيارين أما أن تتلقى تبعات ما تريده إيران، أو أن تتحمل فاتورة الدفع بهذا التوازن نحو التعادل النسبي عبر توطيد مسارات التعاون مع الولايات المتحدة[3].

من هذا المنطلق، تحاول السعودية إعادة التوازن في ميزان القوى من خلال تحقيق الردع عبر القيام بصفقات تسلح ضخمة بمليارات الدولارات ورفع معدل الأنفاق العسكري بما يضمن تحقيق هذا الهدف[4]. لاسيما وأن هناك حذر سعودي من التفاوض الأمريكي الإيراني، وهذه المخاوف لا تتعلق باحتمال التوصل إلى اتفاق، بل من الشكوك التي تدور حول محتوى الاتفاق، وخاصة في حالة الاستجابة الأمريكية للمطالب الإيرانية، فما تسعى اليه القيادة الإيرانية(حسب وجهة النظر السعودية) في أي عملية تفاوضية ثنائية ومباشرة مع الإدارة الأمريكية هو اعتراف أمريكي بمكانة

---

(1) حول فجوة التوازن الذي نشاء بعد احتلال العراق، انظر علي حسن باكير، انعكاسات الوضع العراقي على موازين القوى في المنطقة، مجلة أراء حول الخليج، العدد73، (دبي: مركز الخليج للأبحاث ، أكتوبر 2010)، ص28

(2) في مجال تلك الرؤية، انظر د. مهند العزاوي، ايران والبحث عن دور فوق إقليمي، مجلة أراء حول الخليج، العدد 93، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، يونيو 2012) ص63.

(3) د.خضر عباس عطوان، جيرة ايران في ميزان الأمن الخليجي خيارات ما بعد الصداقة والعداوة، مصدر سبق ذكره، ص40.

(4) عن زيادة القدرات والنفقات العسكرية السعودية لدرء المخاطر الإيرانية، انظر نيكول ستراك، الصفقة السعودية المقترحة لشراء أسلحة أمريكية، مجلة أراء حول الخليج، العدد 73 (دبي: مركز الخليج للأبحاث، أكتوبر 2010) ص 71.

إيران الإقليمية[1]، وما يعني هذا قبول الولايات المتحدة بمبدأ التفوق الإيراني على الدول الأخرى في المنطقة، ولقاء هذا فإن الولايات المتحدة ستجتي ذلك على حساب المصالح الحيوية لدول الخليج العربية[2].

غير أنه مما يجدر ذكره هنا، أن الولايات المتحدة تعزز تلك الشكوك الخليجية، لاسيما بعد الصمت الأمريكي على المواقف الإيرانية في الخليج (*) فالولايات المتحدة تنطلق في هذا الشأن من فرضية قوامها أن استمرار التهديدات الإيرانية في الخليج يرخي بضلاله على دول مجلس التعاون الخليجي إلى التقرب أكثر من الولايات المتحدة وكونها القوة الوحيدة التي تمتلك القدرات الفعلية لتقديم الضمانات الأمنية[3]، أما إيران تهدف من تهديداتها واستفزازاتها لدول الخليج العربي إلى معرفة أولويات السياسة الغربية، وهل الأولوية تكمن في حماية مصالح الدول الخليجية وأمنها تجاه

---

(1) عن القلق الذي يساور المملكة العربية السعودية بشأن المفاوضات الإيرانية الأمريكية، انظر د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر، دول مجلس التعاون الخليجي والتحديات الأمنية الإقليمية عام 2013، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، يناير 2013) ص 6-7. كذلك قارن مع، عبد العزيز بن عثمان بن صقر، مصالح دول الخليج والمساومات الأمريكية الإيرانية، مجلة أراء حول الخليج، العدد 73، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، أكتوبر 2010) ص5.

(2) لمزيد من التفاصيل حول تداعيات التقارب الأمريكي الإيراني على دول الخليج، انظر: تيرتا بارزي، ايران والمجتمع الدولي، ترجمة زينة إدريس، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012) ص 30 وما بعدها.

(*) لم تصدر الولايات المتحدة أي إدانة أو رد فعل على زيارة الرئيس الإيراني احمدي نجاد في نيسان 2012 إلى جزيرة أبو موسى الإماراتية. فضلاً عن ذلك رفعت دول الخليج في أذار 2012 شكوى ضد ايران إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة ورئاسة مجلس الأمن تدين من خلالها (استمرار ايران بالتدخل في شؤون دول مجلس التعاون) على خلفية السياسة التي شنها النظام الإيراني والتي استهدفت دول المجلس لاسيما سياسة الدول الخليجية في دعم امن مملكة البحرين، وعلى اثر ذلك لم يكن الموقف الأمريكي من هذه الدعوة يلبي الطموحات الخليجية حول زيارة احمدي نجاد، انظر زيارة نجاد لـ "أبو موسى" ضرب من التعصب المزيف، 21 أبريل 2012، على الرابط التالي: http://www.alarabiya.net/articles/2012/04/21/209302.html ، وحول إدانة ايران إلى الأمم المتحدة انظر: د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر، السلوك الإيراني والصمت الأمريكي، مجلة أراء حول الخليج، العدد 92، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، مايو 2012) ص4.

(3) يقول محمد رضا طاجيك، وهو مستشار للرئيس السابق محمد خاتمي في هذا الصدد" تمكنت الولايات المتحدة من تصوير ايران على إنها خطر اكبر على الدول العربية حتى من إسرائيل" للمزيد عن التصور الأمريكي للتهديد الإيراني، انظر: تريتا بارزي، حلف المصالح المشتركة التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة، ترجمة أمين الأيوبي، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008) ص202.

الاستفزازات الإيرانية، أم تكمن في محاولة إنجاح محادثات الملف النووي وتشجيع إيران على تقديم تنازلات في هذا المجال[1].

ومن نافلة القول، تعد إيران واحدة من أهم الدول الخليجية المتعلقة بأمن الخليج، إذ إن كلما استحضر ملف امن الخليج استحضر معه ثلاث قضايا، منها: توسع أدوار إيران الإقليمية، مخاطر برنامج إيران النووي، وخشية خليجية من طموحات إيران النووية، لكن المشكلة في الأمن الخليجي لا تكمن هنا، إنما تكمن في الرغبات الإيرانية في تحقيق أمن خليجي، إذ ترى لا أمن للخليج إلا بـ (تفاعل) الأطراف الخليجية ذاتها، ودون الاجتزاء من السياق فإن كلاً من الفكر والسلوك الإيرانيين اقترن بتحديات باتت تقود نحو اللا أمن الخليجي[2].

وانطلاقا من تلك الرؤية، ترى السعودية إن إيران لا تزال تتعاطى مع العراق كمجال حيوي لها وبعد استراتيجي متمم لكيانها، وقاعدة انطلاق نحو نفوذ إيراني أكبر تجاه دول الخليج والمنطقة العربية[3]. فهناك مخاوف من بناء نسقي جديد للعلاقات العراقية الإيرانية بعد سقوط النظام السوري، الحليف الاستراتيجي التاريخي للنظام الإيراني، وهذه المخاوف تدور حول احتمال قيام إيران باستخدام العراق في دعم سياستها التدخلية في العالم العربي، للتحلل من ثقل الخسائر الاستراتيجية التي قد تصيبها كنتيجة لسقوط النظام السوري[4].

---

(1) حول توظيف ايران للتحديات الأمنية والسياسية لدول مجلس التعاون الخليجي، انظر د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر، السلوك الإيراني والصمت الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص4.

(2) د. خضر عباس عطوان، جيرة ايران في ميزان الأمن الخليجي خيارات ما بعد الصداقة والعداوة، مصدر سبق ذكره، ص40.

(3) انظر: د. محمد حلمي عبد الوهاب، النفوذ الإيراني وتحولاته، مجلة أراء حول الخليج، العدد 49، (جدة: مركز الخليج للأبحاث ، أكتوبر 2008) ، ص95.

(4) حول هذه المخاوف التي تنتاب الرؤية الخليجية في العلاقات العراقية الإيرانية، انظر الورقة الذي اعدها رئيس مركز الخليج، د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر، دول مجلس التعاون الخليجي والتحديات الأمنية الإقليمية عام 2013، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، يناير 2013) ص8.

إذ إن إيران تعد نفوذها في العراق وسيلة رادعة تستهلها لتطوير قدراتها التفاوضية عبر توسيع دائرة نفوذها بالمنطقة وخصوصا في الشرق الأوسط وتحديدا في الخليج العربي[1]، ولكن كيف؟ فالعراق أصبح عضواً في اجتماعات (1+6+3) الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون ومصر والأردن، وأصبح يشارك في اجتماعات المنامة السنوي للأمن الإقليمي، وهذا دليل على إن للعراق مشاغل أمنية خاصة، وهناك تسطيح للمسألة، فهي أبواب ومداخل للمفاوضة أكثر منها تعبير عن انشغالات فعلية، كون إيران باتت تتعامل مع الدول الخليجية عبر بوابات ثلاث (فإضافة إلى التفاعل المباشر وعبر الولايات المتحدة، إذ تستغل الأخيرة مخاوف دول المجلس من إيران لتزيد من ضغوطها على تلك الدول، وتحصل منها على التزامات سياسية متعددة)، صار العراق مجالاً للتفاعل، فالأخير كان يمكنه أن يدخل قبل عام 2003 في المعادلات الأمنية الخليجية (6+1) أو (6+2مع اليمن)، أما في ظل ضعفه، فإنه سيكون معبراً عن انشغالات إيران ومطالبها في منطقة الخليج العربي، وبالتالي لا فائدة خليجية من ربطه بها في مجلس التعاون أو في أي منظومة أمنية لأنه يكون عائقاً وعبئاً والأجدى التفاوض مع إيران كأصل؛ لحفظ العلاقات الإقليمية وهذا مدرك من خلال حجم النفوذ الإيراني في العراق[2].

ومع ان المتغير الإيراني له دور في استبعاد العراق من منظومة الامن الخليجي إلا أن ذلك لا يمنعنا من القول أن السعودية لا تقبل بأن يكون العراق عضواً في مجلس التعاون الخليجي او جزءا من منظومة الأمن الخليجي، لأنه سيكون من الناحية الفعلية

---

(1) للمزيد انظر: رائد فوزي احمد، النفوذ الإيراني في العراق ضمن اطار الاستراتيجيات والواقع، مجلة أراء حول الخليج، العدد59، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، أغسطس 2009) ص35

(2) عن حيثيات هذا التوجه، انظر: د. خضر عباس عطوان، النفوذ الإيراني في العراق واثره على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة أراء حول الخليج، العدد59، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، أغسطس 2009) ص33

سيّد الخليج، وستتوج زعامته على حساب السعودية. إذا ما أصبح العراق عضواً في مجلس التعاون الخليجي، فإن خطره السياسي والعسكري سيكون الأدنى، وسيكون مفيداً في احتواء التهديد الإيراني إن وجد.. ولكن الثمن لكل هذا، هو إضعاف الدور السعودي على مستوى الخليج. لهذا لا يقبل السعوديون إلا باستثناء العراق من محيطه الخليجي ، ووضعه في خانة العدو لكل الخليج، وإثارة الهواجس حول توجهاته ومستقبله، وإثارة الطائفية لوضع الحواجز أمامه ومنعه من ممارسة دوره الطبيعي في المنطقة[1].

وبوضوح لا غبار عليه لموازنة النفوذ الإيراني في الخليج عموما والعراق خصوصا، بات دور السعودية يختط نموذجا مختلفا، يتمحور حول بناء شراكة استراتيجية مع تركيا ما يتيح لها موقع قدم بالغ التأثير، لاسيّما وأن هناك اتفاقية دفاعية بين الطرفين منذ عام 1984، تعزز هذا التوجه، فقد بات واضحاً تزاحم القوى الإقليمية على موقع الأقوى في التفاعلات الجيوسياسية في المنطقة، وطالما الطموح التركي مترافقا مع الرغبة الخليجية لتحقيق التوزان؛ بعد انتهاء الوجود العسكري الأمريكي في العراق من جهة، واستمرار طموح إيران من جهة أخرى، فالصيغة الأمثل لأمن الخليج في الرؤية التركية هي تحقيق توازن إقليمي إلى جانب الغرب ومصالحه الحيوية في المنطقة وهو ما يتوافق مع الرؤية الخليجية جراء ضعف منظومة الأمن الجماعي الخليجي[2].

ولعل ذلك التوجه الجديد يحتاج إلى قدر من المناقشة، فالولايات المتحدة تدرك أن الشرق الأوسط سيصبح منطقة جديدة، ولكن بشرط ألا يخرج عن الإرادة

---

(1) سعد الشريف، ويكيليكس وسياسة السعودية العراقية، مصدر سبق ذكره.

(2) حول هذا التوجه، انظر د. محمود سالم السامرائي، احتلال العراق والتحديات الجو استراتيجية لأمن الخليج العربي، مجلة أراء حول الخليج، العدد 82، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، يوليو 2011) ص 71.

الأمريكية، وتثق الولايات المتحدة بتركيا ولكن لا تريد أن تلغي الدور الإسرائيلي بالكامل في المنطقة، ومما لا شك فيه أن تركيا بحاجة إلى الدور السعودي كما أن الأخيرة هي الأخرى بحاجة إلى دور تركي لمحاصرة إيران في المنطقة، ما يتمخض عن ذلك هو مشروع إقليمي مشترك تركي خليجي لمواجهه المشروع الإيراني[1]. وتزيد فرصة السعودية في هذا المشروع لاسيما بعدما وافقت تركيا على نصب رادارات منظومة الصواريخ الدفاعية مما يحجم العلاقات التركية الإيرانية -الروسية، فالسعودية تستغل فرص ثورات الربيع العربي لتوظفها خدمة لذلك المشروع، على أن إيران تعيد حساباتها الإقليمية من خلال توظيف العراق بشكل مختلف في المنطقة العربية، كذلك السعودية ذهب إلى ذلك التوجه من خلال احتواء العراق للحيلولة دون استئثار إيران به، لان ذلك سيأتي بنفع على كافة الدول بل سيدخل في عملية الاستقرار الشامل للمنطقة[2].

صفوة القول، إن العلاقات الخليجية العراقية انتابها قصور مزدوج، قصور دول مجلس التعاون الخليجي في الدخول الحقيقي والصادق إلى الفضاء العراقي، مقابل قصور العراق المماثل تجاه دول مجلس، ما يعني أن الأزمة مركبة. وفي ظل خضوع العراق للتأثير الإيراني ستغدو علاقته مع دول المجلس محدودة، وبما أن علاقات الخليج بإيران تخضع للمتغير الأمريكي، فأنها أيضاً ستكون محدودة، إذ كلما تأزمت علاقات الولايات المتحدة مع إيران انعكس ذلك على دول الخليج ما يفسر لنا التدخل

---

(1) عن مقومات ذلك التوجه، انظر علي حسين باكير، نحو علاقات تركية خليجية استراتيجية، مجلة أراء حول الخليج، العدد 49، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، أكتوبر 2008) ص65.

(2) انظر د. عبد الحفيظ محبوب، اصطفافات إقليمية جديدة في المنطقة بقيادة دول مجلس التعاون، مجلة أراء حول الخليج، العدد 88،(دبي: مركز الخليج للأبحاث، يناير 2012) ص ص 32-33

الإيراني في الخليج، وسينعكس ذلك على مستقبل العلاقات العراقية الخليجية، وبالتالي ستصبح المعادلة كالاتي:

1. علاقات عراقية خليجية تحددها إيران من خلال استئثار نفوذها في العراق، فضلاً عن القصور المزدوج من الطرفين العراقي والخليجي مقابل توظيفها إيرانياً.
2. علاقات إيرانية عراقية تحددها دول خليجية، لان هذه الأخيرة تجد في هذه العلاقات تهديداً مشتركاً لأمن الخليج.
3. علاقات إيرانية خليجية تحددها عوامل محلية (الجزر الإماراتية) إقليمية (البرنامج النووي الإيراني) دولية (الولايات المتحدة، عبر توظيفها للخطر الإيراني لديمومة التقارب الخليجي الأمريكي).
4. علاقات إيرانية أمريكية تحددها دول الخليج، تحسباً من استثمارها أمريكياً على حساب المصالح الخليجية، وزيادة الخلل في موازين القوى لحساب إيران.
5. علاقات إيرانية عراقية خليجية أمريكية يحددها (امن الخليج) إذ إن تباينات تلك القوى في مفهومها لأمن الخليج بين المصطفين إلى جانب إيران والأخرين إلى جانب الولايات المتحدة، تحول دون تطور تلك العلاقات ككل لاسيما وأن هذه التباينات لا تتعدى كونها أداة للمواجهة أو للتغيير الإقليمي قوامها الاختيار بين الهيمنة الأمريكية أو الهيمنة الإيرانية.

من خلال كل ما تقدم، نتساءل هل أحدث تسهيل الولايات المتحدة لإيران بتوسيع نفوذها في العراق، تقاطعاً في علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، وهل ذلك أحدث تقاطعا مع رغبتها لجعل العراق حليفا استراتيجيا، من كل ذلك نرى إن لا تقاطع استراتيجياً بين توسيع النفوذ الإيراني وبين استراتيجية الولايات المتحدة

الإقليمية، فالعراق نفسه قد يصبح ميداناً لإنهاء ذلك النفوذ[1]، فعلى الرغم من أن التدخل الإيراني في الشؤون العراقية قد يثير حفيظة صناع القرار الأمريكيين بيد أن هذا التدخل مجدياً لهم لسببين:

- مجديا كونه أسهم إلى حد بعيد في إضفاء النجاح على الفشل الأمريكي في العراق لاسيما عندما يعزي الساسة الأمريكان فشلهم إلى التدخل الإيراني في العراق ومساهمته في عدم الاستقرار.
- ومجدي أيضاً، لكونه أسهم إلى حد كبير في بلورة الخطر الإيراني في المنطقة، مما قاد ذلك إلى تحول غير مسبوق في نمط التحالفات والصراعات، إذ إن صعود ما يسمى الخطر الإيراني في المنطقة كمصدر للتهديد، أدى إلى تقارب غير مسبوق أيضاً في علاقات بعض الدول العربية مع "إسرائيل".

أي أن تغير علاقات عدد من تلك الدول مع إيران نحو منحى صراعي، أدى بتلك الدول إلى التقارب مع "إسرائيل" على قاعدة الخطر المشترك، وما أدى ذلك حصول تحول في طبيعة التهديد من الإطار الدولي إلى المحلي وهي تحولات تجسد عملياً انحسار أطروحة الأمن الوطني لحساب "الترتيبات الدولية الأمنية"[2].

في ظل تلك الروية ذهبت دول مجلس التعاون الخليجي إلى احتواء دور العراق لضرورة ما يعينها في تحديات علاقاتها مع إيران، كون توسيع القدرة الإيرانية يمسها في الصميم لما تقوم عليه السياسة الإيرانية من مداخل للتوسع والتأثير. ذلك ما يفسر

(1)انظر: د.خضر عباس عطوان، النفوذ الإيراني في العراق واثره على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مصدر سبق ذكره، ص34؟

(2) د. حسين حافظ وهيب، استراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء الشرق الأوسط، مجلة السياسية والدولية، العدد 18، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2011) ص51.

تظافر الجهود الخليجية نحو أبعاد العراق عن المظلة العربية لتثبيط التفـاعلات الإيرانيـة في الخليج العربي. فالعراق صار في وضع لا يتناسب وطبيعة خيارات الأمن الخليجـي التي يطمح إليها مجلس التعاون الخليجي كـون العـراق سيصـبح شـاغلا امنيـاً بـإدارة إيرانية.

رابعا: الأزمة السورية ومخرجات التأثير في البيئة الإقليمية

لا يخفى على أحد أن البيئة الإقليمية في الشرق الأوسط ازدادت هشاشة وعدم استقرار بسبب الأزمة السورية، وفي الواقع فقد أنتجت الأزمة السورية واقعًا جيوستراتيجي معقد في الإقليم يبرز في التّنافس بين تركيا وإيران، إذ أسهمت المرونة السّابقة في النظام الدّولي في إعطاء الدّول الإقليمية دوارًا أكثر فعالية تعبر به عن سياساتها وطموحاتها في المناطق الحيوية لمصالحها المباشرة.

أمام هذا الواقع الجديد الجيوسياسي، وقفت إيران إلى جانب النظام السّوري سياسيا ولوجستيا، فاتحة الباب لاستمرار الاشتباك جيوستراتيجياً مع دول مركزية في مجلس التّعاون الخليجي من جهة، واستطراداً مع تركيا، أبرز الفاعلين الجيوستراتيجيين الإقليميين في المنطقة.

وعلى ما يبدو أن الأزمة السورية وضعت كلا من تركيا وإيران في مفترق الطرق، كاشفة الأجندات الإقليمية للطرفين مؤكدة ما كان يروج له البعض بأن وجود حلف يضم إيران وسوريا وتركيا وحزب الله في جبهة واحدة ما هو إلا محاولة لاحتواء الصعود التركي آنذاك ضمن المحور الإيراني في المنطقة العربية ولمنع الاستفادة من دور تركيا في الحد من النفوذ الإيراني، أو الاستعلاء الإسرائيلي، وتشير تطورات الأحداث إلى أن مثل هذا الطرح لم يكن سوى "وهم" وأن مثل هذه الرؤية سرعان ما انتهت تماما مع اندلاع الاحتجاجات في سوريا التي وضعت كلا من إيران وتركيا على طرفي نقيض ورفع حدة التوتر في العلاقة بين الطرفين، وهدد هذا المسار بإمكانية الصدام بينهما استنادا إلى ما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع في سورية، وما يحتمل أن يكون عليه

مصير النظام السوري، الأمر الذي قد يكون على حساب احد الطرفين في حال انهيار النظام أو بقائه[1].

ومهما يكن من أمر، فقد أفرزت الأزمة السورية حالة من التّنافر بين دولتين إقليميتين، لكل منهما مصالحها في الوطن العربي. فإيران ترى أن تركيا تريد التخلص من النظام السوري ودعم الإسلاميين الليبراليين لتسلم السلطة، وأن ذلك هو جزء من أجندة أمريكية في المنطقة، تحاول الولايات المتحدة من خلالها إعادة تعريف مصالحها عبر التيار الإسلامي المعتدل الذي يمتلك قواعد شعبية عريضة، في المقابل، كانت تركيا ترى إن ما يحدث في سوريا -وبسبب الحدود المشتركة- يفرض عليها التدخل، فالسوريون الفارون من العنف ذهبوا إلى تركيا، وبذلك فرض على الأخيرة التدخل[2].

وفي الواقع لم يكن الاستقطاب التركي الإيراني معزولا بين الطرفين فقط بل برز دوره في الموقف الخليجي من الأزمة السورية، ويمكن القول وجدت بلدان مجلس التعاون الخليجي وقوع الثورات في مناطق طرفية من الوطن العربي (منطقة المغرب العربي في بداية الأمر) اقل تأثيرا في أنظمتها بيد أن انخراط سوريا في هذا الحرك جعلها تدرك إنها أصبحت بالقرب من الربيع العربي وتداعيته، لاسيما في ظل انخراط إيران مع سوريا وتأييدها للنظام، وحينها كان موقف الخليجي من سوريا في بداية الثورة قائم على رد الفعل أكثر منه على الفعل واتسم بضعفه في بادي الأمر، ولم يكن ليتبلور

(1)علي حسين باكير ، الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة، (معهد الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، كانون الثاني 2012) ص1

(2) د. محجوب الزويري، ايران الثورية والثورات العربية: ملاحظات عن السياسة الخارجية الإيرانية ومالاتها، مصدر سبق ذكره، ص 10

بتأييد ودعم حقيقي وفعال إلا في ظل النفوذ والتدخل الإيراني القوي لصالح الرئيس بشار الأسد.

إذ كانت إيران تواصل تكريس نفوذها الإقليمي في ظل الثورات العربية، وتحرج دول الخليج العربي مجتمعة، والسعودية على وجه الخصوص. فمن ناحية أولى، تكرس سياساتها التدخلية المعروفة في الإقليم بتكرار رفضها فتح ملف الجزر الإماراتية التي تحتلها وترفض أي مفاوضات حولها، بل وتعبر عن غضبها لأي إشارة إماراتية أو خليجية تشكك في "السيادة الإيرانية" على الجزر، وتواصل تعزيز نفوذها ودعمها لجماعات شيعية في المنطقة الشرقية في السعودية والبحرين. ومن ناحية أخرى، عملت على توسيع نفوذها وتدخلها في اليمن عن طريق الدعم اللوجيستي والعسكري للحوثيين، وتتطلع لإيجاد موطئ قدم بأي ثمن في مصر ما بعد الثورة. وهكذا، عملت إيران على محاصرة دول الخليج خاصة السعودية، من الجهات الأربع، العراق وسوريا في الشمال، واليمن في الجنوب، والمنطقة الشرقية من الشرق، وتأمل في استكمال السوار المحيط بالمنطقة الخليجية من الغرب عن طريق جر مصر للتحالف معها[1].

وكان من الطبيعي أن تؤدي مثل هذه السياسة الخارجية إلى ردود فعل من النوع والدرجة ذاتهما من قبل دول مجلس التعاون الخليجي. ومن هنا، أتى موقفها من الثورة السورية على نحو تحولت معه سوريا إلى ميدان للصراع على النفوذ بين إيران ودول مجلس التعاون إقليميا، وروسيا والغرب دوليا. لكن من الواضح أن تصميم إيران وتدخلها في دعم النظام السوري لا يكافئه التصميم الخليجي ذاته. ولا يزال الاستنفار الخليجي لدعم المعارضة والجماعات المسلحة التي تقاتل النظام في سوريا،

---

(1) د.خالد الحروب، حسابات حذرة محددات الدعم الخليجي للتغيير في سوريا، مجلة السياسة الدولية، العدد 192، (القاهرة: مركز الأهرام، أبريل 2013) ، ص90.

بأمل لجم جماح التمدد الإيراني، أدنى من أن يحقق أهدافه بعد مرور ثلاث سنين على اندلاع الأزمة في سوريا[1].

ويمكن القول إن مواقف دول المجلس تجاه الأزمة السورية تجد أصولها في محاولة إنهاء التحالف ما بين نظام الرئيس بشار الأسد، وكل من إيران وحزب الله اللبناني، باعتبار أن هذا التحالف بات يشكل مصدر تهديد قويا للاستقرار الإقليمي عامة، ولأمن دول الخليج خاصة، لاسيما في ظل السياسة الإيرانية ذات الطابع الهجومي، وتطلعاتها نحو قيادة المنظومة الخليجية، استنادا إلى تفوقها العسكري. ونظرا لعدم تجاوب النظام السوري مع المساعي الخليجية، فيما قبل وبعد الأزمة السورية، فقد تطور الموقف الخليجي نحو إحداث تغيير هيكلي في بنية النظام، عبر مساندة المعارضة السورية، ومساندات الجماعات المسلحة بشتى أشكالها، جنبا إلى جنب توجيه التحركات العربية لتمثل ضغطا أكبر على النظام السوري، لعله ينتهي إلى تغييره كليا، بما في ذلك رحيل رئيسه، وإخراجه من المشهد السياسي تماما[2].

وفي الواقع إن العراق لم يكن بعيدا عن هذه البيئة الإقليمية الذي اتسمت بفوضى التدخلات والتقاطعات السياسية، بل وجد العراق نفسه في خضم هذه الأحداث وقد أدى وجوده في المحور الإيراني السّوري بعد سنوات من العداء مع النظام السوري، إلى صبغ هذا المحور بصورة معيّنة، واقتصرت تحالفات إيران على النظام السوري وحكومة نوري المالكي وقتئذ في العراق، وحزب الله في لبنان، في حين عمدت تركيا إلى احتضان المعارضة السورية وتعزيز الضّغوط على نظام الأسد، هادفة إلى إنتاج نظام سياسي يتقاطع معها، من خلال فهم ضمني غير مصرّح به للأغلبية

---

(1) المصدر نفسه، ص 90

(2) د. حسن أبو طالب ، فاعلية مفقودة: تعقيدات الإدارة العربية للأزمة السوري، مجلة السياسة الدولية، العدد 190، (القاهرة: مركز الأهرام، أكتوبر 2012) ، ص73.

الديمقراطية على أنها أغلبية مذهبية. وأسهمت الأزمة السورية في تلاقٍ خليجي تركي على الهدف نفسه، كما أسهم انضمام السعودية لداعمي الجماعات المسلحة السوريّة، وهي التي عارضت الثورات العربية جميعها في تأكيد طابع الانقسام المحوري حول النظام السّوري [1].

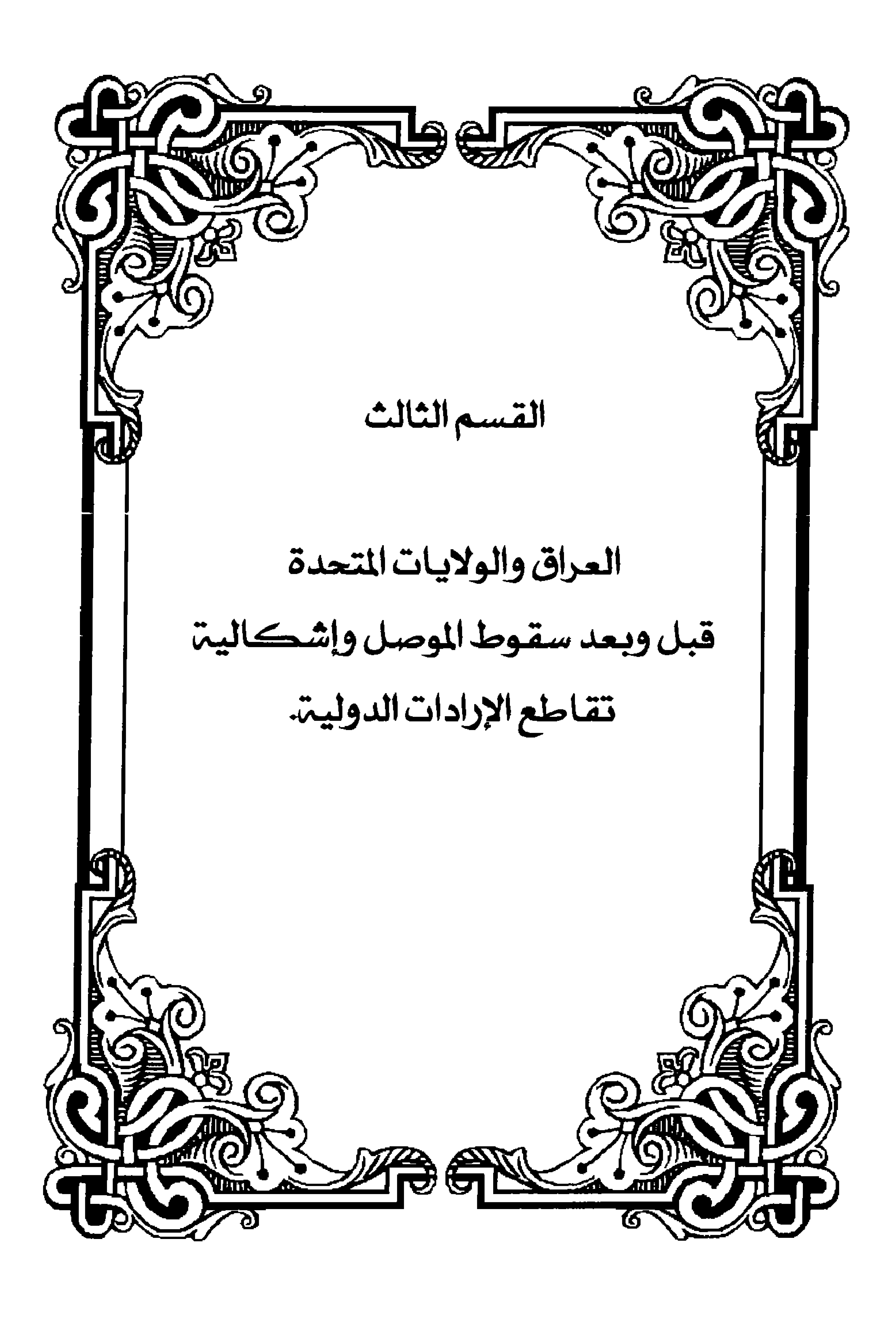
صفوة القول، أن الأزمة السورية أنتجت واقعًا جيوستراتيجياً معقداً برز في التّنافس بين تركيا وإيران وصولا إلى استقطاب تركي إيراني تمهيدا إلى عداء غير معلن خليجي إيراني، وعلى الرغم أن هذه الأطراف لم ينعكس عليها الصراع في سوريا بشكل مباشر بيد أن العراق كان الضحية الوحيدة في هذا الصرع، وقد تجلى ذلك في سقوط الموصل وغيرها من المدن العراقية بيد التنظيمات المسلحة التي كانت تقاتل في سوريا، بدعم من تركيا ودول الخليج. وهذا ما أدى إلى استفحال الأزمة الأمنية في العراق، وصولا إلى مرحلة انهيار الدولة.

وفي الواقع أن الفوضى التي سببتها الأزمة السوريا كان ضحيتها الوحيدة العراق بفعل البيئة الإقليمية في المنطقة التي تتسم بالتنافس والعداء الشديد بين الأطراف الإقليمية مما أدى تقويض الدور العراقي في المنطقة وتجزئته داخليا بين أطراف سياسية متعارضة ومتقاتلة.

وبناء على ذلك يمكن القول إن فوضى التدخلات الخارجية والدولية الإقليمية في الشأن الداخلي العراقي هي من الأسباب التي ساعدت على ظهور الجماعات المتطرفة مثل "داعش" وغيرها من الجماعات المسلحة وحصولهما على دعم مالي ولوجستي. وقد أدت هذه البيئة الإقليمية في المنطقة بمفاعيلها السياسية المتقاطعة إلى زيادة عدم الاستقرار في العراق ولاسيما بعد الأزمة السورية.

---

(1) التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربيّة ، مصدر سبق ذكره، ص20



القسم الثالث

العراق والولايات المتحدة
قبل وبعد سقوط الموصل وإشكالية
تقاطع الإرادات الدولية

لقد ارتبطت العلاقات العراقية الأمريكية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق في مجال مكافحة الإرهاب وتحدياته باتفاقية الإطار الاستراتيجي، إذ بموجب هذه الاتفاقية تعهدت الولايات المتحدة أن تقدم للعراق المساعدة في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى البيئية، ألا إن عدم استثمار هذه الاتفاقية من جانب العراق فضلاً عن تردد الجانب الأمريكي من إحياء اتفاقية الإطار الاستراتيجي جعل العلاقات الأمريكية العراقية في ظل تحديات الإرهاب غير فاعلة وجدية، فمع أول اختبار للعلاقات الأمريكية العراقية بعد 10 حزيران 2014 ظهر بشكل واضح عدم الالتزام الأمريكي مع العراق في مجال مكافحة الإرهاب.

ففي بلد مثل العراق يتمتع بأهمية جيوستراتيجية واقتصادية متزايدة، وبحكم المصالح الأمريكية المتعلقة به، فإنه إذا ما تعرض لخطر يهدد وحدة البلاد والعملية السياسية الديمقراطية برمتها، فمن المفترض أن تهب الولايات المتحدة للدفاع عنه ومساعدته عسكرياً ليس من أجله فحسب، وإنما لحماية وضمان المصالح الحيوية المرتبطة به، وبخلاف ذلك يثار التساؤل الآتي: ما هي الغاية إذاً من احتلال العراق إذا لم تسعَ الولايات المتحدة للدفاع عن مصالحها فيه؟

ولا نبغي من ذلك تحليلا لكشف أهمية العلاقة بين العراق والولايات المتحدة، لأن ارتباط الولايات المتحدة بالعراق كان وما زال تحقيقا لمصالح وغايات معروفة، فماذا نفسر تشديد الجانب الأمريكي على العراق بتوقيع اتفاقيتين أحداهما أمنية، والأخرى استراتيجية. ولهذا نتساءل ما هي طبيعة العلاقات الأمريكية العراقية في ظل إدارة الرئيس أوباما؟ وما هي رؤيته للتعامل مع تحديات الإرهاب؟ وما هي الأسباب التي تمنع الولايات المتحدة من الالتزام بتعهداتها في ردع التهديدات الأمنية الموجهة إلى العراق سواء في الحاضر أو المستقبل؟

أولا : العلاقات الأمريكية العراقية في ظل إدارة الرئيس بارك أوباما

إن التغيير في استراتيجيات الدول الكبرى لا يأتي في الأغلب من فراغ، وإنما عبر تراكمات تأخذ في التطور والتفاعل على امتداد مدة من الزمن يتشكل خلالها أركان التغيير بالتدريج، ومن ثم لم تكن استراتيجيات الإدارات الأمريكية للأمن القومي خارجة تماماً عن الاستراتيجيات التي كانت قبلها، بل أنها بمثابة الامتداد لكن اختلافاً عنها بالوسائل والتكتيكات [1]، لذلك لا يخطئ من يظن بأن الثابت في التغيير في استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي لا يشمله التغيير في الإستراتيجية بقدر ما يشمله التغيير في التكتيكات أو الوسائل التنفيذية.

ولكن لابد من القول إن السياسة الخارجية الأمريكية وبالرغم من الأهداف والمبادئ التي تلتزم بها فهي لا تحتكم لاستراتيجيات أو تكتيكات محددة، بل تتعدد وتتنوع بكل الأبعاد بحسب الجهة التي تتعلق بها السياسة في الساحة العالمية وظروفها الخاصة وبحسب اللحظة التاريخية والسياسية والاستراتيجية [2]. وبقدر ثبات ومنطقية تلك الرؤية، فإن هذه اللحظة التاريخية تكون رافعة لطرف دولي ومهبطة أو خافضة لطرف دولي آخر، فالظرفية الدولية لها أثرها الكبير في هذا التغيير لاسيما في الأولويات في السياسة الخارجية الأمريكية، وجراء ذلك فقد تراجع موقع العراق من سلم الأولويات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط في ظل إدارة الرئيس أوباما. ولكن كيف ولماذا؟

---

(1) د.معتز سلامة، استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، كراسات استراتيجية، العدد 209، (القاهرة: مركز الأهرام 2010) ص10.

(2) هادي قبيسي ، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين : المحافظة الجديدة والواقعية، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)، ص72

يكمن ذلك التراجع في إن اتجاه السياسية الخارجية الأمريكية بعد تسنم أوباما سدة الرئاسة كانت تؤول نحو تقليص الالتزامات الأمريكية خارج حدودها، وهذا ما أعلنت عنه إدارته عندما وضعت استراتيجية الانسحاب الأمريكي من العراق عاميّ 2010-2011 إذ عدّ أوباما العراق ملف من ملفات المنطقة ولا يحظى بالأولية في السياسة الخراجية الأمريكية [1]، ذلك ما يفيد بتغير أولويات الولايات المتحدة في العراق.

هذا يجعلنا أمام تساؤل يفيد، هل أن تراجع العراق في المدرك الأمريكي يعد إفراز للفشل أم النجاح؟ أم إن هناك قضايا أخرى شغلت بدورها المدرك الأمريكي عن العراق؟ يتضح ذلك أكثر من خلال الورقة التي أعدها مارتن إنديك مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى، والمساعد الخاص للرئيس أوباما ومدير أول للشرق الأدنى وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي، وريتشارد هاس رئيس مركز مجلس العلاقات الخارجية، التي حملت عنوان "ما بعد العراق، استراتيجية أميركية جديدة في الشرق الأوسط" وتذهب هذه الورقة إلى النظر إلى ما بعد العراق لاسيما القضايا المتعلقة بطموحات إيران النووية وما يترتب عنها من استخدام القوة لردع إيران والبدائل، فضلاً عن التفاهم مع الدول الكبرى بشأن إيران ، بالإضافة إلى تركيزها على قضية النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، ناهيك عن الصراع العربي الإسرائيلي، وعلاوة على ذلك هنالك إشارة إلى وضع الولايات المتحدة من الأزمة العالمية بخاصة في ظل صعود الصين وغيرها من القوى الصاعدة [2]، لاسيما إن تأثير

(1) محمد صادق الهاشمي وآخرون، الموقف الإقليمي من الانسحاب الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص50.

(2) Richard N. Haass and Martin Indyk، Beyond Iraq A New U.S. Strategy for the Middle East، Foreign Affairs، Issue، from our January/February 2009. At: http://www.foreignaffairs.com/articles/63718/richard-n-haass-and-martin-indyk/beyond-iraq

الأزمة المالية العالمية على أهداف السياسة الأمريكية يعتمد على وضعية المواجه التي ستسلكها الولايات المتحدة الأمريكية، وهنا تشير بعض الشواهد إلى إن الروح العدائية المحاربة تقوى كلما ارتفعت الثقة في الميدان الاقتصادي بعد التخلص من الكساد الحاد والعودة إلى الانتعاش [1].

وإذا ربطنا بين أهداف السياسة الخارجية الأمريكية والقوة الصاعدة مثل الصين، فيمكن القول، عند مجيء الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى السلطة وصف العلاقات الأمريكية الصينية بقوله إن تاريخنا في المستقبل سيتحدد بوضعنا على الباسيفيك المواجه للصين أكثر من وضعنا على الأطلسي المواجه لأوروبا، ولم يكن هذا الوصف بعيداً عن رؤية عدد من الخبراء الاستراتيجيين الأمريكيين ومن بينهم فريد زكريا الذي كتب يقول: إن القرن 21 سوف يتحدد بطبيعة العلاقات بين أمريكا والصين[2]. ومنذ بداية ولايته أدرك الرئيس أوباما ما تمثله العلاقة مع الصين ولذلك كانت الصين من أوائل الدول التي زارها في تشرين الثاني 2009، وسبقته ومهدت له هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية في إدارته الأولى والتي ذكرت قبل وصولها إلى بكين أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تدع قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان تؤثر في القضايا الاستراتيجية التي تربط البلدين[3].

وعلى هذا الأساس، عمل الرئيس أوباما إلى التوجه نحو القضايا التي لها تأثير مباشر على القوة الأمريكية مثل الأزمة المالية العالمية ودور القوى الصاعدة على مكانة

---

(1) د. نوار محمد ربيع، اثر الأزمة المالية العالمية على السياسة الأمريكية، مجلة المستنصرية للدارسات العربية والدولية، العدد 36، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2011) ص42

(2) نقلا عن: د. السيد أمين شلبي، العلاقات الأمريكية الصينية بين التعاون والمواجهة، ملف الأهرام الاستراتيجي. العدد 191، (القاهرة: مركز الأهرام، نوفمبر 2010) ص87.

(3) نقلا عن: بشير عبدالفتاح، هيلاري كلينتون إعادة صياغة العلاقات الأمريكية الصينية، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد 172، المجلد الخامس عشر، (القاهرة: مركز الأهرام، أبريل 2009) ص 9.

الولايات المتحدة، لذا فأنه عمد إلى تقليل الانغماس الأمريكي في الخارج ولاسيما في الشرق الأوسط، وأنهاء الاستنزاف في عقد من الحروب، والانكفاء نحو الداخل، وإعادة بناء القوة الأمريكية، اقتصادياً وداخلياً، كما انه اكد إن إدارته لن تتورط في حروب عسكرية جديدة في العالم الإسلامي، بل ستتعامل مع أيّ مخاطر لا تهدّد الأمن القومي والمصالح الحيوية الأميركية مباشرة عبر تحالفات دولية، وعبر تقديم التدريب والمشورة، والدعم المادي والعسكري للدول التي تواجه تحديات "إرهابية". وان تطلّب الأمر تدخلًا أميركياً مباشراً، فإنّ "مبدأ أوباما" في السياسة الخارجية يركز على العمليات الخاصة، والهجمات بطائرات دون طيار، كما في باكستان واليمن[1].

وعند التعرف على منطق أوباما في السياسة الخارجية يمكننا ملاحظة تغير الأولويات في السياسة الخارجية الأمريكية. فقد ألقى الرئيس الأميركي باراك أوباما خطاباً يوم 28 أيار 2014، في أكاديمية ويست بوينت WEST POINT العسكرية في نيويورك، حاول من خلاله إعادة تعريف سياسة بلاده الخارجية بعد أكثر من عقد من الحروب التي استنزفتها؛ وذلك عبر طرح رؤيةٍ شاملة لما ستكون عليه هذه السياسة في العامين والنصف المقبلين؛ أي خلال ما تبقى من عمر إدارته الثانية زمانياً.

يرى أوباما إن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة القادرة على القيادة دولياً. ولكن، لا يعني هذا أن يجري التعبير عن ذلك بالقوة العسكرية المنفلتة من عقالها، إلا إذا تعلق الأمر بالمصالح الأميركية الأساسية والحيويّة. من هنا يقوم منطق أوباما على إن القوة العسكرية الأمريكية لا تضاهيها قوة أخرى في عالم اليوم، ولكن لا يعني ذلك توظيفها دون رؤية واضحة ترهق كاهل الولايات المتحدة وحدها، كما إنها ليست هي المحدد الوحيد للقوة والقيادة دولياً، بل ثمة أدوات وعناصر أخرى تحدد مفهوم القيادة

(1) معضلة أوباما العراقية وخياراته تجاهها، إعداد وحدة تحليل السياسات، سلسلة: تقدير موقف، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو 2014) ص4.

الأمريكية وترسخه في عالم اليوم، فتهديدات أي دولة أخرى اليوم ضد الولايات المتحدة ضئيلة جداً ولا تقارن لما واجهته خلال الحرب الباردة [1].

ويرى أوباما إن مصادر التحديات والتهديدات على الساحة الدولية تغيرت اليوم عمّا كانت عليه عندما تبوأ أوباما سدّة الرئاسة؛ إذ جرى سحب القوات الأميركية المتواجدة في العراق أواخر عام 2011، وجرى تدمير قيادة القاعدة المتحصّنة في المنطقة الحدودية ما بين أفغانستان والعراق، وجرت تصفية أسامة بن لادن في منتصف عام 2011. وبسبب تغير معطيات البيئة الدولية في عالم اليوم، تغيّرت مصادر الخطر هي الأخرى؛ إذ يرى أوباما أنّ مصادر الخطر تكمن في العولمة والتقدّم التكنولوجي الهائل الذي أتاح إمكانياتٍ لأفراد، كانت في الماضي حكرا على دول، الأمر الذي عزز "قدرات الإرهاب". كما أنّ تصاعد القوتين الروسية والصينية، وسياساتهما المستفزّة لجيرانهما، يفرض تحدّيات من نوعٍ آخر على الولايات المتحدة وحلفائها والنظام الدولي برمّته. ولكن، ينبغي التعامل مع هذه التحدّيات من خلال المنظومة الدولية بقيادة أميركية، لعزل أي مخالفٍ للقانون الدولي ومعاقبته [2].

وبناءً عليه، وبحسب منطق أوباما، ومع تغير مصادر التحديات والتهديدات الدولية وطبيعتها، من الضروري أن تتغير مصادر القوة الأميركية وتتنوع، وذلك إن

---

(1) نقلا عن: أسامة أبو رشيد، سياسة إدارة أوباما الخارجية: محاولة تحقيق التوازن بين الميول الانعزالية وضغوط التدخل الخارجي، سلسلة تحليل السياسات، (الدوحة: للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو 2014) ص 3. وللمزيد قارن بين نص الخطاب الأصلي:

Remarks by the President at the United States Military Academy Commencement Ceremony‹ The White House‹ Office of the Press Secretary‹ May 28‹ 2014. At: http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2014/05/28/remarks-president-united-states-military-academy-commencement-ceremony

(2) نقلا عن: أسامة أبو رشيد، سياسة إدارة أوباما الخارجية: محاولة تحقيق التوازن بين الميول الانعزالية وضغوط التدخل الخارجي، مصدر سبق ذكره، ص5.

أرادت الولايات المتحدة الحفاظ على موقعها القيادي على الصعيد الدولي؛ بمعنى ألا تتورط في حروبٍ جديدة غير محددة الأهداف ومعروفة المعالم، بما يعني مزيداً من الاستنزاف الأميركي على شاكلة ما ترتّب على حربي أفغانستان والعراق. وهكذا، تصبح القوة العسكرية الأميركية مصدرا من مصادر القوة، ولكنها ليست الوحيدة. ولهذا، وبحسب منطق أوباما، فقد استثمرت الولايات المتحدة أكثر في إعادة بناء اقتصادها الذي "يبقى أقوى اقتصاد على الأرض" وقطاع الأعمال فيها هو الأكثر ابتكاراً. وتسير الولايات المتحدة اليوم بخطى ثابتة نحو الاكتفاء الذاتي من الطاقة [(1)].

لذلك لا يخطئ من يظن بأنه جراء التغيير في أوليات السياسية الخارجية الأمريكية أثناء إدارة الرئيس أوباما ولاسيما بعد جلاء قوات الاحتلال من العراق تراجعت أهمية الأخير في المدرك الاستراتيجي الأمريكي. فعندما تولى أوباما سدة الرئاسة في عام 2009، اتبع سياسية التوجه إلى الداخل والتقليل من الالتزامات الولايات المتحدة في الخارج، ونتيجة لذلك قام بإصدار بعض الأوامر التنفيذية والمذكرات الرئاسية لتوجيه القوات الأمريكية لوضع خطط لسحب القوات من العراق. ويقول مايكل نايتس، زميل ليفر في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، في هذا الصدد: إن إدارة أوباما مصممة على الوفاء بوعد إنهاء الحروب الذي قطعته في حملتها. ولهذه الغاية سحب البيت الأبيض القوات الأمريكية المقاتلة عام 2011 من العراق...." ويضيف "إنّ أي بلد آخر يتمتع بالأهمية نفسها ويواجه التحديات المفجعة نفسها-بعد ازمه الموصل-كان سيحصل على المزيد من الدعم الأمريكي، لكن تعهد الانسحاب وضع العراق في فئة خاصة به وحده." [(2)] ويضيف مايكل نايتس "وثمة مشكلة رئيسية تكمن في أن العراق له وضعه الخاص المؤسف في السياسة الخارجية

---

(1) المصدر نفسه، ص5

(2) Michael Knights، Iraq War III Has Now Begun، Foreign Policy، Policy Analysis، The Washington Institute، June 11، 2014. At: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/iraq-war-iii-has-now-begun

للولايات المتحدة. ففي ظل إدارة أوباما، بدأ الانسحاب العسكري الأمريكي الكامل أول ما بدأ كوعود انتخابية، ولكن انتهى به المطاف كبديل عن الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل". ويرى نايتس إن وضع الانسحاب الكامل الهدف الاستراتيجي في العراق جعل من المستحيل تقريباً تزويد العراق بنفس الشكل من الدعم الذي قد تمنحه الولايات المتحدة لأي حليف رئيسي آخر للولايات المتحدة تمتد به أحد أذرع تنظيم (القاعدة) –بمعنى "داعش"–على أعتاب عاصمته". ويؤكد نايتس بسبب وضع الانسحاب لا تزال الولايات المتحدة تقاوم بشدة نشر أي قوات خاصة بها أو استعمال مروحيات مسلحة بدون طيار أو طائرات هجومية في العراق، وهي الوسائل التي تستعين بها الولايات المتحدة بشكل معتاد في ملاحقة الإرهابيين في أماكن أخرى من العالم، من الصومال وإلى باكستان"[1].

(1) Michael Knights، Iraq Needs U.S. Aid Now، USA Today، Policy Analysis، The Washington Institute، January 13، 2014. At:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/iraq-needs-u.s.-aid-now

ثانيا : محددات العلاقات العراقية الأمريكية في ظل تحديات الإرهاب.

إن طبيعة العلاقات العراقية الأمريكية في ظل إدارة الرئيس أوباما قد تغيرت، باتجاه تقليل الالتزام الأمريكي في العراق ولكن حقيقة الأمر، إن هناك مؤشرات تحدد العلاقات الأمريكية العراقية في ظل تحديات الإرهاب منها ما يتعلق بالعراق داخليا وإقليميا ومنها ما يتعلق بالولايات المتحدة ومصالحها القومية.

1 .محدد زوال العراق من نظرية المخّل بالأمن

ينصرف إلى الذهن ابتداءً تساؤل مفاده لماذا لم يعد العراق يمثل تلك الأولوية في المصالح الأمريكية؟ يبدو أن هناك سبباً آخراً كثير ما يتم أغفاله، يضاف إلى ذلك التغيير في سلم الأولويات الأمريكية وهو زوال العراق من نظرية المخل بالأمن. قد لا يعني القول إن زوال العراق من نظرية المخل بالأمن، بما يفيد بأن العراق سيكون غير مهدد للولايات المتحدة، على أن هذه النظرية تفيد في تعيين الدول المارقة التي تقوم عقبة أمام الاستقرار الإقليمي وأخيراً أمام الاستقرار العالمي [1]، كذلك لم يعد العراق كدولة مارقة في المدرك الاستراتيجي الأمريكي كمحصلة انشغال تتقاطع فيها المصالح الأمريكية في المنطقة فكراً وممارسة.

فبعد احتلال العراق في العام 2003 تم تلبية الحاجات الاستراتيجية المشتركة للطموحات الأمريكية - الإسرائيلية الإقليمية والدولية. إذ لم يعد العراق يؤدي وظيفته كموازن استراتيجي في البيئة الأمنية في الشرق الأوسط، فقد أدى تدمير العراق إلى أن تعيش المنطقة في أجواء معادلة جديدة لتوازن القوى، كما أدى ذلك إلى تخلخل الضغط في المنطقة واختلاله واندفاع الضغوط الإقليمية العالية إلى العمق العربي بغية

---

(1) موسوعة الاستراتيجيا، بأشراف تيري دي مونبريال وجان كلين، ترجمة د. علي محمود مقلد، ط1، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011) ص1126.

ملء الفراغ، حيث تتحكم حاليا في المنطقة ثلاث قوى إقليمية رئيسية، وهي: تركيا بمشروعها القومي الديني، وإيران بمشروعها القومي الديني، وإسرائيل بمشروعها التوسعي، وإن الغائب الوحيد عن هذه الساحة هو العراق حيث تتفق جميع هذه القوى الإقليمية على ضرورة تغييبه واستمرار التلاعب به تحت مختلف الذرائع والمسميات وتشظيته وفق شروط واستحقاقات الجغرافيا السياسية الجديدة [1]. فمنذ احتلال العراق في عام 2003 م ظهرت مرحلة جديدة كانت ملامحها الأساسية اختفاء المظاهر السيادية لبعض الدول الشرق أوسطية حتى تلك المتعاونة مع الولايات المتحدة وظهور نظام إقليمي جديد انطلق من رؤية جيوسياسية غير تقليدية، ويتميز النفوذ الأمريكي المباشر ليس في العراق فحسب بل في دول عربية شتى وما يلحقه هذا التواجد من اختفاء مظاهر التوازن الإقليمي التقليدي الذي كان قائماً، وغياب ابسط قواعد السلوك القانوني الذي يحكم الدول، ويهدف النظام الإقليمي الجديد إلى إعادة تشكيل نظام الأمن الدولي بما يخدم المصالح الأمريكية ويحاول كذلك تحييد القوى المنافسة للولايات المتحدة في مناطق الصراع الدولي مثلا إيران وسوريا[2].

وتبعاً لذلك ليس من الغرابة القول إن العراق لم يعد يهدد الأمن القومي الأمريكي سواء بشكل عملي أو مباشر، كذلك والاهم لم يعد يشكل أي تهديد للأمن القومي الإسرائيلي [3]. وهذا ما أشارت اليه استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2010، إذ لم تشر الوثيقة إلى تهديدات أو مخاوف تتعلق بالأمن القومي الأمريكي يكون مصدرها العراق تستوجب البقاء فيه عسكريا، أكثر من الإبقاء على وجود مدني

---

(1) للمزيد انظر: د. خالد المعيني، الاحتلال المزدوج: التنافس الإقليمي على ملء الفراغ في العراق، مصدر سبق ذكره، ص66

(2) المصدر نفسه، ص 66.

(3) رائد الحامد، عراق ما بعد أمريكا واقع الانسحاب وصورة المستقبل، ط1، (القاهرة: مركز بغداد للدراسات والاستشارات، 2010) ص 83.

قوي في العراق بما يخدم المصالح الاستراتيجية [1]. وهذا ما دفع الولايات المتحدة إلى تبني سياسة القوة الناعمة في العراق كسياسة مغايرة للسياسة التي اعتمدها الرئيس جورج وكر بوش في الحرب على الإرهاب.

وعلى الرغم أن زوال العراق من نظرية المخل بالأمن جعلته دولة غير مهددة للولايات المتحدة وكذلك لإسرائيل، ولا حاجة بنا إلى القول، إن الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي ظل ينظر باستمرار إلى العراق، بوصفه بلداً معادياً بحكم مواقفه المناوئة لإسرائيل، ولا شك أن ضمان أمن إسرائيل وتفوقها كان من ضمن دوافع احتلال العراق، وهذا ما أشار إليه وزير الدفاع ديك تشيني بقوله: "إن إعادة تنظيم الشرق الأوسط سيحقق الأمن الإسرائيلي بالدرجة الأولى..." [2]. وتبعا لذلك، فقد صرح به شاؤول موفاز وزير الدفاع الإسرائيلي قائلا: "إن إسرائيل أصبحت تتمتع ببيئة استراتيجية مريحة" [3].

2. محدد عدم تماهي العراق مع المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.

لعلنا لا نضيف شيئا جديدا إذا قلنا انه بعد احتلال العراق اخذ ينظر البعض إلى أن العراق سيصبح دعامة التغيير الأمريكي في المنطقة، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى جعل العراق حليفاً استراتيجياً قوياً لها، والارتباط به استراتيجياً بما يؤهله لممارسة دور المدافع عن المصالح الأمريكية في المنطقة والمحقق لها، من خلال مساعيه

---

(1) المصدر نفسه، ص44.

(2) نقلا عن: د. فكرت نامق العاني، العراق بين قيود الفصل السابع وبنود الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية دراسة تحليلية، مجلة قضايا سياسية، العدد 23-24، (بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2011) ص5.

(3) نقلا عن: د. أياد حلمي الجصاني، احتلال العراق ومشروع الإصلاح الديمقراطي الأمريكي حقائق وأوهام،(بغداد: مكتبة دار الكتاب العربي، 2008) ص ص 68-69

لتحقيق أهدافه ومصالحه، وتسند وجهة النظر هذه، إلى أن احتلال العراق كان من اجل غايات ومصالح معينة لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى لتبني شراكات إقليمية بين قوى كبرى وقوى صغرى، ستعمد لأن تعطي دوراً إقليمياً للعراق يتماهى مع مصالحها في المنطقة [1].

على الجانب الأمريكي، نجد ما يدعم ذلك التصور من خلال متابعة تصورات مراكز الفكر والرأي الأمريكية، فقد حدد المدير التنفيذي لمعهد واشنطن روبرت ساتلوف في تقرير له في 8 تشرين الثاني 2012 عقب فوز الرئيس أوباما بالولاية الثانية، بعنوان"تخطيط سياسة الشرق الأوسط لإدارة أوباما في فترة ولايتها الثانية" أولويات الولايات المتحدة في الإدارة الثانية للرئيس أوباما، وافترض المعهد أن التقرير بمثابة مذكره من عضو وهمي في مجلس الأمن القومي يحدد لأوباما مخطط سياسته في الشرق الأوسط في مدة أدارته الثانية. وقد ورد ذكر رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في التقرير ضمن القادة الإقليميون الثلاثة الذين يستحقون إيلاء اهتمام خاص من الولايات المتحدة، وأكد التقرير إلى أن العراق يعد محور الارتكاز الثالث في دبلوماسية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ...... وإن العراق - وهي دولة فاعلة تحظى بديمقراطية مؤثرة وإن كانت "خجولة" بين إيران وسوريا - تمثل أمراً بالغ الأهمية لمصالح الولايات المتحدة [2].

---

(1) عبد الحميد الغانم، الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في العراق، (بغداد: مركز العراق للدراسات، 2008) ، ص 144.

(2) Robert Satloff، Middle East Policy Planning for a Second Obama Administration، Policy Watch 1995، Policy Analysis، The Washington Institute، November 9، 2012. At: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/middle-east-policy-planning-for-a-second-obama-administration-memo-from-a-f

وتبعاً لهذه الأهمية التي يحظى بها العراق، وضع مركز الأمن الأمريكي الجديد، في تقرير له المصالح والأهداف الأمريكية في العراق إلى الآتي: [1]

★ **الحفاظ على عراق موحداً:**

عانى العراق من انقسامات في ضوء الاختلافات العرقية والأثنية التي كان لها تأثيرات متوالية على جميع أنحاء المنطقة، وان استمرارها تمزق العراق وتفككه، وربما تحفز طموحات إقليم كردستان العراق في الاستقلال.

★ **زيادة إنتاج الطاقة:**

يمتلك العراق ما يقدر بـ 143 مليار برميل من احتياطي النفط الخام، وهذا ما يتجاوز إيران، لذا فإن زيادة إنتاج النفط العراقي إذا ما استقرت سوف تهّيج الأسواق العالمية، ما يؤثر ذلك بصورة مباشرة على الاقتصاد الأمريكي في المدى القريب، لاسيما في ظل النفوذ الإيراني في العراق، بذلك فإن صادرات النفط العراقي ممكن أن تساعد في التعويض عن الآثار السلبية في السوق العالمية جراء العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران.

★ **استمرار التعاون الأمني الثنائي.**

أن من شأن استمرار شراكة أمنية بين الولايات المتحدة والعراق، أن تساعد على ضمان الوصول الأمريكي للخليج العربي، ذلك بسبب ما يتيح العراق من ثقل جيوبولتيكي يجعله شريكاً قيماً للولايات المتحدة، لا سيما وان الأمر هناك ما يزال

(1) Melissa G. Dalton and Nora Bensahel، Revitalizing the Partnership: The United States and Iraq a Year after Withdrawal، Center for a New American Security، Policy Brief، December 19، 2012، p3

حيوياً، في ظل إجراءات مكافحة الإرهاب ومكافحه عمليات القرصنة، فضلاً عن حماية مرور ناقلات النفط، وربما القيام بعمليات عسكرية ضد إيران.

★ **دمج العراق في بنية أمن المنطقة:**

دفع العراق إلى الشراكة مع دول الخليج، إذ إن العراق ودول مجلس التعاون الخليجي يتشاركان معاً في نفس الشواغل الأمنية، التي تمثلها سوريا وإيران. وبقدر ما تؤديه هذه الخطوة من تبديد الشكوك الخليجية من عراق تحكمه حكومة شيعية في ظل علاقته مع إيران، بقدر ما يعود بالنفع على الولايات المتحدة.

وبموجب هذه الأهداف تحدد المصالح الأمريكية في العراق إلا أن هناك تحديات أدت إلى تغيير تلك الرؤية الأمريكية للعراق، ويدل على ذلك عزوف الولايات المتحدة عن أحياء الشراكة مع العراق بموجب اتفاقية الإطار الاستراتيجي الموقعة بين الجانبين في عام 2008. إذ إن أحد أسباب عزوف الولايات المتحدة عن أحياء الشراكة مع العراق بموجب هذه الاتفاقية هو عدم تماهي العراق مع المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

وعند تحليل اتفاقية الإطار الاستراتيجي تتبين لنا هذه التحديات التي حالت دون تفعيل الاتفاقية بين الطرفين، فعند النظر على ديباجة اتفاقية الإطار الاستراتيجي نجد محدد مهم في النقطة الأولى على التزام الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الاتفاقية وهو محدد المصالح المشتركة بين الطرفين[1]. وذلك يعني ضمنياً إن عدم التزام العراق بمصالح وأهداف الولايات المتحدة يعد مبرراً لتجميد أو عدم أحياء اتفاقية الإطار

(1) حول اتفاقية الاطار الاستراتيجي، انظر نص الاتفاقية:

http://photos.state.gov/libraries/iraq/216651/US-IRAQ/US-Iraq_Strategic_Framework_Agreement_ARa.pdf

الاستراتيجي، بمعنى في حالة تقاطع الأهداف ليس هناك مجالاً للقول في استمرار هذه الاتفاقية. إذ تمثل هذه الفقرة الكسب التي حققته الولايات المتحدة من احتلال العراق وهو ضمان تحقيق العراق للأهداف والمصالح الأمريكية.

وعند النظر إلى الفقرة الرابعة من المبادئ العامة في اتفاقية الإطار الاستراتيجي نجد أنها تنص "على الولايات المتحدة ألا تستخدم أراضي ومياه وأجواء العراق منطلقاً أو ممراً لشن هجمات على بلدان أخرى وان لا تطلب أو تسعى لأن يكون لها قواعد دائمة أو وجود عسكري دائم في العراق"[1]. يبدو أن هذه النقطة كانت مثار خلاف بين الطرفين، وان تسوية ذلك الخلاف كانت بأدراجها، فولايات المتحدة كانت تتطلع لوجود عسكري في العراق، وإلى قواعد دائمة فيه، إلا أن عدم تلبية ذلك الطموح من العراق حدا بالولايات المتحدة إلى عدم الالتزام بهذه الاتفاقية. إذ كانت الرغبة الأمريكية تفضل وتطمح إلى الإبقاء على قرابة 5000 جندي أمريكي لتقديم المشورة والتدريب إلى القوات العراقية وتوجيه عمليات خاصة ضد الإرهاب، غير أن إصرار الحكومة العراقية على أجلاء القوات الأمريكية أدى إلى فشل التوصل إلى اتفاق بشأن وضع القوات التي ستبقى في العراق، بما يضمن منحها حصانة قضائية أمام المحاكم العراقية، ما اضطر الإدارة الأمريكية إلى سحب كل قواتها من العراق[2].

وقبيل انسحاب القوات الأمريكية من العراق حدد معهد واشنطن لدارسات الشرق الأدنى ملخص تنفيذي بعنوان "شراكة مسؤولة لقطاع الأمن القومي العراقي ما بعد 2011: جاء فيه "تنوي الولايات المتحدة سحب جميع قواتها العسكرية من العراق بحلول كانون الأول/ ديسمبر 2011، إلا إذا طلبت بغداد غير ذلك ووافقت

(1) المادة الرابعة من المبادئ العامة في اتفاقية الاطار الاستراتيجي، انظر نص الاتفاقية:

http://photos.state.gov/libraries/iraq/216651/US-IRAQ/US-Iraq_Strategic_Framework_Agreement_ARa.pdf

(2) انظر معضلة أوباما العراقية وخياراته تجاهها، مصدر سبق ذكره، ص 3

واشنطن على الطلب"... وتشير كل الاعتبارات إلى استحسان وجود عسكري أمريكي متبقي في العراق بعد عام 2011.... وتحديداً تستلزم الشراكة المسؤولة وجوداً عسكرياً أمريكياً بعد عام 2011 يتم سحبه مرحلياً بناء على مدى استعداد العراق"[1].

ولا مناص من القول بان الولايات المتحدة كانت ترى بقاء قواتها قبالة بناء شراكة مسؤولة مع العراق، وعلى الرغم أن الولايات المتحدة ترى أن الحكومة العراقية هي من أفشل التوصل إلى اتفاق يُبقي على القوات الأمريكية، إلا إنها لا تولي اهتمام إلى التوقيت الزمني للانسحاب الموقع عليه من الجانبين والمقرر في الاتفاقية الأمنية، والحقيقة أن الحكومة العراقية كان ملتزمة في ذلك بوضع القوات الأمريكية في العراق. غير أن ذلك أصبح من وجه نظر أمريكية أن العراق لا يتماهى مع المصالح الأمريكية، وعليه فإنها تنأى بنفسها عن التدخل العسكري لمساعدته بعد أن تفاقم خطر "داعش" بالعراق، ويقول في هذا الصدد السيناتور الجمهوري عن ولاية كنتاكي في مقال له - بعد أن سيطر تنظيم "داعش" على الموصل- بعنوان (على أمريكا الالتزام بالحياد في حرب العراق الأهلية): "أن حرب العراق قد كلفت هذا البلد غالياً، وفشلت الولايات المتحدة في تحقيق هدفها الأكثر طموحاً وهو تشكيل حكومة مستقرة لكل العراقيين تميل صوب الغرب، أن الحكومة في بغداد ليست صديقة لأمريكا وأي إجراءات ضد "داعش" لا تخدم مصالح الولايات المتحدة"[2]. ويضيف أولئك الذين يقولون إنه كان من الخطأ مغادرة القوات الأمريكية العراق ويتناسون أن حكومة المالكي كانت تطالبنا بالمغادرة عام 2011." وأولئك ألذين يقولون إنه يجب علينا إعادة

---

(1) Barak Salmoni، Responsible Partnership: The Iraqi National Security Sector after 2011، Policy Focus 112، Policy Analysis، The Washington Institute، May 2011. At: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/responsible-partnership-the-iraqi-national-security-sector-after-2011

(2) Rand Paul، America Shouldn't Choose Sides in Iraq's Civil War، The Wall Street Journal، June 20، 2014. At: http://www.realclearpolitics.com/2014/06/20/america_shouldn039t_choose_sides_in_iraq039s_civil_war_334980.html

الانخراط في العراق نسوا أيضاً جزءاً مهماً من مبادئ واينبرغر (وزير الدفاع في عهد ريغان): وهو "عدم إشراك القوات العسكرية في قتال ما لم تتطلب مصالح أمريكا القومية الحيوية وحلفائها ذلك مع نية الانتصار مسبقاً، وأيضا لا ينبغي أن تلتزم القوات الأمريكية بمعركة من دون "ضمانات معقولة" كتأييد الرأي العام الأمريكي والكونغرس" [1].

أما عند تحليل بنود اتفاقية الإطار الاستراتيجي الأخرى، نجد أن اغلبها تتحدث عن التزام الولايات المتحدة بمساعدة العراق، وتتحدث عن حاجة العراق للولايات المتحدة، ومسؤولية الأخيرة في تقديم المساعدة له، وبذلك فإن الاتفاقية توفر مزايا للعراق على الولايات المتحدة أن تلتزم بتقديمها، في حين لا نجد مزايا مماثلة للولايات المتحدة توجب على العراق أن يلتزم بها، سوى أن يتماهى العراق ضمنيا مع الولايات المتحدة مقابل تلك المزايا وان يكون محابياً للمواقف الأمريكية في المنطقة.

ذلك يعني عملياً أن اتفاقية الاطار الاستراتيجي لم تعد تلبي الطموحات الأمريكية، فعلى الرغم أن الاتفاقية قدمت بطلب أمريكي، إلا أن هناك العديد من الشروط كان يبتغيها الجانب الأمريكي، وان عدم موافقة الحكومة العراقية عليها حال دون إدراجها، لذا كانت الاتفاقية أطاراً لتمضية العلاقات مع العراق ولكنها لم تحقق كل الرغبة الأميركية، ولهذا فإن الاتفاقية غير مقدسة لكي تلتزم بها الولايات المتحدة، ونظر لأنها ليست معاهدة فإن طبيعة الالتزام بها تتحدد برغبة البلد في تحقيق المصالح وبلوغ الأهداف، وطالما أن العراق في مواقفه الإقليمية قد خالف التوجهات الأمريكية، فإن عدم الالتزام بالاتفاقية اصبح مُبرراً أمريكياً.

ووفقا لأحد الباحثين الأمريكيين، "أن سياسة العراق تجاه الأزمتين الإيرانية والسورية المعارضة علناً لسياسة للولايات المتحدة، هي المصدر الرئيس الذي زاد من

---

(1) ibid

إحباط الولايات المتحدة على العراق، لان القادة الأمريكيين مستاؤون ومنزعجون من أن الحكومة العراقية غير مجندة في الحملة ضد إيران، وكذلك يشعر صنّاع السياسة الأمريكية بخيبة أمل لعدائية الحكومة العراقية تجاه التدابير القسرية ضد النظام السوري[1].

وقد نشر في هذا الشأن مركز الأمن الأمريكي الجديد (CANS) المختص بقضايا وسياسات الأمن الوطني والدفاع، ضمن سلسلة "موجز السياسة"، تقريراً في كانون الأول 2012، تحت عنوان "تفعيل الشراكة الأمريكية العراقية بعد عام من الانسحاب الأمريكي" وجاء فيه التحديات التي تواجه العلاقات الأمريكية – العراقية في الوقت الراهن والتي تحول دون أحياء اتفاقية الإطار الاستراتيجي، ومن ضمن هذه التحديات كانت السياسات تجاه إيران، والحرب الأهلية في سوريا، والسياسات الطائفية.

وفيما يخص سياسة تعامل العراق مع إيران يرى التقرير "بأنه قد تنامى تأثير إيران على العراق بعد الانسحاب الأمريكي، بما يُثير مخاوف دوائر صنّاع القرار الأمريكي، إذ أن إيران لها تأثير واضح على صناعة القرار العراقي والسياسات العراقية، إلا أن هذا التأثير لا يعني السيطرة الكاملة، وعلى الرغم أن إيران تحظى بنفوذ سياسي ملحوظ في العراق، لكن لا ينصاع رئيس الوزراء "نوري المالكي" دائماً للرغبة الإيرانية، بل يسعى إلى موازنة علاقته بإيران مع علاقته بالولايات المتحدة، إلا أن استمرار علاقات العراق بإيران يعقد علاقاته مع الولايات المتحدة، حيث مازالت الولايات المتحدة يساورها الشك تجاه الأهداف والأنشطة الإيرانية في المنطقة. وجدير بالاهتمام، أن الرغبة العراقية في السماح لإيران بتقديم مساعدة عن طريق المجال

(1) Ted Galen Carpenter، The Iraq Debacle Continues، The National Interest، January 3، 2013. At: http://nationalinterest.org/commentary/the-iraq-debacle-continues-7922

الجوي العراقي للنظام السوري في بداية عام 2012، وضعت العراق في خلاف مع السعودية، وكذلك حلفائها من السنة الذي يدعمون المعارضة السورية، وكذلك مع الولايات المتحدة أيضاً[1].

أما بخصوص الحرب الأهلية في سوريا فيرى تقرير مركز الأمن الأمريكي الجديد "تشترك كل من الولايات المتحدة والعراق في تخوف عام، وهو التأثيرات الممتدة للحرب الأهلية السورية، إلا انهما يتبنيان مواقف سياسية متباينة حيال الوضع في سوريا، حيث يدعم العراق النظام السوري بصورة واضحة، ويرغب العراق في تجنب الانهيار المفاجئ للنظام السوري، وظهور حكومة بقيادة إسلامية سنية، في حين تقدم الولايات المتحدة دعماً غير قتالي للمعارضة السورية.... "[2].

أما بخصوص السياسات الطائفية يذكر التقرير "لقد تزايدت الانقسامات الطائفية في العراق خلال العام الماضي، حيث شددت على النظام السياسي العراقي الجديد، وجعلت من الصعوبة على الحكومة الوطنية مواصلة أجندة الوفاق الوطني المأمولة، وتصاعدت الخلافات بين الحكومة العراقية والطائفة السنية منذ الصيف الماضي، عندما بدأت القاعدة وغيرها من التنظيمات المسلحة السنية القيام بهجمات متناسقة ومتزامنة في عدد من المدن العراقية، ولقد تم تنفيذ هذه الهجمات بغرض تقويض الحكومة العراقية الشيعية، وكذلك للرد على قيام رئيس الوزراء نوري المالكي بتهميش السنة، ولإثناء السنة الآخرين عن التعاون مع الحكومة المركزية"[3].

(1) Melissa G. Dalton and Nora Bensahel، Revitalizing the Partnership: The United States and Iraq a Year after Withdrawal، Center for a New American Security، Policy Brief، December 19، 2012، p4.

(2) ibid.

(3) ibid.

وبناء على ذلك، نجد أن سياسة الولايات المتحدة إزاء العراق بعد انسحاب القوات الأمريكية متأثرة بتلك التحديات المشار إليها أعلاه. إذ قال الرئيس أوباما في تصريحات لمحطة »سي آن آن« غداة إعلانه إرسال 300 مستشار من القوات الخاصة إلى العراق في يوم 21 حزيران 2014، بعد الأزمة الأمنية في الموصل: أن أيَ لجوءٍ إلى القوة العسكرية الأميركية لن يساعدَ العراق على النهوض إذا لم يعمل قادتُه السياسيون على توحيد البلاد. وأضاف إن الصراع الدائر في العراق هو نتيجة 'الانقسامات الطائفية التي سُمِحَ لها بالتفاقم وإن حلَ هذه الخلافات يعود إلى الشعب والزعماء العراقيين، وشدد أوباما على أن الدعمَ الأمريكي سيكون محدوداً ومشروطا، قائلا إن عدمَ الاعتراف بمخاوفِ الأقليات بالإضافة إلى الغموض في تشكيل الحكومة بعد الانتخابات ترك العراق عرضة'للمخاطر'[1].

وبعد قرار الرئيس الأمريكي باراك أوباما بإرسال 300 مستشاراً لمساعدة العراق، أعلن في يوم 8 أب 2014، حينما تفاقم خطر 'داعش' في شمالي العراق 'بأنه قرر شن غارات جوية محددة الأهداف على مسلحي تنظيم الدولة الإسلامية في شمالي العراق إذا استهدفوا مصالح الولايات المتحدة هناك'[2].

ولعلنا لا نجانب الصواب إذا قلنا، إن عزم الولايات المتحدة بشن غارات جوية في شمالي العراق لم يكن بعيداً عن المصالح الوثيقة بين الأكراد والولايات المتحدة، فكردستان تسعى إلى حد كبير في تحقيق المصالح الأمريكية في حين يختلف ذلك التوجه مع الحكومة المركزية.

---

(1) Mark Landler and Michal. R. Gordon، U.S. to Send Up to 300 Military Advisers to Iraq، The New York Times، JUNE 19، 2014. At:
http://www.nytimes.com/2014/06/20/us/obama-to-address-nation-on-iraq-crisis.html

(2) Obama Vows To Continue Iraq Airstrikes 'If Necessary،' 8 August 2014. At:
http://usdailynews.us/news/obama-vows-to-continue-iraq-airstrikes-if-necessary

فعلى الرغم إن الرئيس أوباما ترك خيارات مفتوحة لمزيد من التدخل في العراق إذ قال: "إننا سوف نكون على استعداد لعمل عسكري موجه ودقيق، إذا ما قررنا بأن الوضع على الأرض يتطلب ذلك." إلا إن الرئيس أوباما تجاهل طلب الحكومة العراقية في حزيران 2014 بتقديم مساعدة أمريكية لمواجهة تقدم المسلحين في شمالي العراق [1]، ويبدو أن إدارة الرئيس أوباما ونتيجة لعدم توافق سياسات الحكومة العراقية مع سياستها، تحاول استعمال جو الأزمة لحثّ رئيس الوزراء نوري المالكي المنتهية ولايته على تقديم بعض التنازلات ذات الصلة بتشكيل أوسع للحكومة العراقية المقبلة [2].

وقد وصف الصحفي البريطاني روبرت فيسك في صحيفة الاندبندنت قرار الرئيس أوباما "بالنفاق الأمريكي" وقال إن "الولايات المتحدة تهب لإنقاذ أقليات محددة، ولكن ليس المسلمين" وأضاف أن "الرئيس الأمريكي باراك أوباما لم يحرك ساكنا عندما كان تنظيم الدولة الإسلامية، بقيادة أبو بكر البغدادي، يرتكب مجازر في العراق، لكنه يهرع لإنقاذ الأقليات كالمسيحيين والإيزيديين من إبادة جماعية محتملة". ويرى روبرت فيسك إن أمريكا كما قال أوباما تتصرف دفاعاً عن قنصليتها في أربيل وسفارتها في بغداد". ويضيف فسك أن الولايات المتحدة استخدمت العذر نفسه عندما أطلقت المدافع البحرية في جبال الشوف في لبنان قبل 30 عاما، بحجة أن أمراء الحرب في لبنان الموالين لسوريا يهددون السفارة الأمريكية في بيروت" [3].

---

(1) Eli lake، U.S. Taps Old Allies for New Iraq War، The Daily Beast، World News، 06.19.2014. At: http://www.thedailybeast.com/articles/2014/06/19/u-s-turns-to-old-frenemies-for-new-iraq-war.html

(2)Gregory Gause، Can Iraq Survive the ISIS Storm، The Council on Foreign Relations، Interviewee Brookings Institution Doha Center، June 17، 2014. At: http://www.cfr.org/iraq/can-iraq-survive-isis-storm/p33143

(3) Robert Fisk، Bombs away! US to the rescue – but only of certain minorities، not Muslims، The Independent، Friday 8 August 2014. At: http://www.independent.co.uk/voices/comment/bombs-away-us-to-the-rescue--but-only-of-certain-minorities-not-muslims-9658058.html

ويمكن تفسير الموقف الأمريكي إزاء العراق بعد الأزمة الأمنية في الموصل من خلال أنماط التغير في الفكر الاستراتيجي الأمريكي حيث عادة ما أرتبط كل تحرك للولايات المتحدة الأمريكية في مختلف مناطق العالم بمقولة دعم الأمن والاستقرار الدولي، إذ تجد الولايات المتحدة في هذه المقولة هدف بحد ذاته خاصة في المناطق ذات الأهمية للاستراتيجية الأمريكية، إذ يندمج تصور أهمية المنطقة الاستراتيجية للولايات المتحدة مع وجود التهديد بالمنظور الأمريكي فقط لينتج عنه تحرك أمريكي مباشر لمواجهة التهديد أو تحرك غير مباشر وذلك عبر الحلفاء، ومن هنا يصبح تحقيق هذا الهدف ذا أهمية ليس لتحقيق الأمن والاستقرار بحد ذاته، وإنما لضمان استقرار المصالح الأمريكية وحمايتها ولقد ساد هذا الاتجاه منذ الحقبة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحالي [1].

ويمكن القول إن أساس أنماط التغير في الفكر الاستراتيجي الأمريكي مبني على فكرة المصلحة لا المبدأ، إذ من الممكن إن تغض الولايات المتحدة النظر عن سلوكيات غير ديمقراطية إذا حدث ذلك التجاوز من حلفائها، في وقت تزداد حدة الانتقاد والمواجهة إذا صدرت سلوكيات غير ديمقراطية تمس المصالح الأمريكية أو مصالح حلفاء الولايات المتحدة [2]. فإحدى نقاط القوة في الديمقراطيات الليبرالية هي أنها – رغم جميع أخطائها– تحاول مساندة القيم، إلى جانب المصالح.

ونتيجة لعدم تماهي العراق مع المصالح الأمريكية اخذ ينظر إلى تقديم المعونة العسكرية للعراق على انه تهديد للمصالح الأمريكية، فقد ذكر رئيس لجنة العلاقات

---

(1) احمد والي حسين، عرض أطروحة دكتوراه بعنوان توظيف فكرة الديمقراطية في الاستراتيجية الأمريكية، مجلة قضايا سياسية، العددان الحادي والعشرون والثاني والعشرون، (بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة لنهرين،2010) ص 241.

(2) المصدر نفسه، ص 243.

الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي (وهو الذي رفض ترتيبات بيع أو تأجير الأسلحة إلى العراق في عام 2014) السيناتور روبرت مينينديز (ديمقراطي من ولاية نيو جيرسي)، "أن رئيس الوزراء نوري المالكي قد يستخدم هذه الطائرات ضد (خصومه السياسيين)، بالإضافة إلى استخدامها ضد التهديدات الأمنية الحقيقية مثل جماعة ألدولة الإسلامية في العراق والشام". وقد اعترض عضو مجلس الشيوخ أيضاً على (تواطؤ) حكومة بغداد الواضح فيما يخص الهجمات ضد الجماعة الإيرانية المعارضة "مجاهدي خلق"، التي وجدت ملاذاً في العراق". (1)

لكن بعد التغيير الوزاري الذي جرى في العراق تحول الموقف الأمريكي واتسعت العلاقات العراقية الأمريكية إذ اخذ التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة بتقديم الدعم للعراق لمكافحة الإرهاب من مجالات مختلفة، فهنالك من يشارك بالدعم العسكري المباشر كالضربات الجوية على مواقع "داعش" ، وهنالك من يشارك بالدعم اللوجستي الإسنادي أو الدعم الإنساني أو من خلال المعلومات الاستخباراتية أو التأثير في وسائل الاتصال الاجتماعي والحد من تمويل الإرهاب و السيطرة على شبكات التجنيد للمقاتلين الإرهابيين كما أن التحالف الدولي قدم المساعدة والمشورة إلى إقليم كردستان العراق في مكافحة الإرهاب.

ونتيجة لهذا التحول بدأت هناك إعادة تقييم للصفقات السلاح التي أبرمتها الحكومة العراقية السابقة مع الولايات المتحدة، إذ أكد تقرير أوردته مجلة فورين بوليسي، "بأن الكونغرس الأمريكي يخطط لإعادة النظر في احتياجات العراق من

(1) Michael Knights، Why Iraq Should Get Apache Gunships، Policy Watch 2191، The Washington Institute، January 13، 2014. At: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/why-iraq-should-get-apache-gunships

الأسلحة مع رئيس الوزراء الجديد حيدر العبادي الذي وعدّ بتشكيل حكومة أكثر شموليه تضم الكرد والسنة، وبين التقرير إن تلك الاحتياجات حجبت الموافقة عنها لعدة اشهر بسبب قلق المشرعين الأمريكيين من الحكومة السابقة أو بسبب قلقهم بوقوعها بيد تنظيم "داعش" الذي استولى على العديد من الأسلحة العراقية بعد سيطرته على الموصل. [1].

وحقيقة الأمر أن التحول في الموقف الأمريكي مرده إلى الخطوات الإصلاحية التي اتخذتها حكومة السيد العبادي على مستوى السياسية الداخلية وعلى مستوى السياسة الخارجية:

فعلى الصعيد الداخلي هناك العديد من الخطوات التي تصب باتجاه الإصلاح السياسي قامت بها حكومة السيد العبادي على المستوى الوزاري وعلى المستوى العسكري وكذلك على مستوى العلاقة بين المركز والإقليم، فضلاً عن خلق حالة توازن داخلي ما بين مطالب الكتل السياسية وهذه الخطوات، وعلى الرغم من اغلب هذه الخطوات تصب في الصالح الوطني بشكل عام إلا أنها أيضاً تنسجم مع التوجهات الأمريكية للعراق لاسيما إذا علمنا أن المساعدة الأمريكية للعراق في مجال القضاء على "داعش" كانت مشروطة بالتوافق السياسي الداخلي بين الأطراف السياسية العراقية.

أما على المستوى الخارجي، فإن ابتعاد العراق عن سياسة الاستقطاب الذي ولدتها الأزمة السورية فضلاً عن انفتاح الدبلوماسية العراقية على دول مجلس التعاون الخليجي وما تمخض عنها من زيارة الرئيس العراقي فؤاد معصوم إلى المملكة العربية

---

(1) Gopal Ratnam and Kate Brannem، Iraq Needs Weapons But Can It Keep Them?، Report in Foreign Policy، 20 November، 2014. At:
http://foreignpolicy.com/2014/11/20/iraq-needs-weapons-but-can-it-keep-them/

السعودية وقبلها زيارة وزير الخارجية إبراهيم الجعفري، فضلاً سعي العراق عن تحسين العلاقات مع تركيا وغيرها من الدول التي تنسجم مع التوجهات الأمريكية في الشرق الأوسط، كان لها أثر كبير في تطور العلاقات العراقية الأمريكية ولاسيما في مجال مكافحة الإرهاب. فقد أشاد الرئيس الأمريكي باراك أوباما عبر اتصال هاتفي مع رئيس الوزراء حيدر العبادي بالجولة الإقليمية التي قام بها إلى دول المنطقة، وأضاف الرئيس أوباما إن هذه الجولة تبين رؤية وتوجه العراق وسياسته الخارجية وتحشيد الدول ضد تنظيم "داعش" [1].

وبناء على ذلك يمكن القول، إن المساعدة الأمريكية للعراق في إطار اتفاقية الإطار الاستراتيجي بشتى المجالات محددة بشروط لعل أهمها التوافق مع المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. ويبدو أن تردد الولايات المتحدة في تسليح العراق وكذلك الإبطاء في دعمه عسكرياً بعد الأزمة الأمنية في الموصل، هو تحذير أمريكي يفيد بتذكير الحكومة العراقية بأنها لا يمكن أن تبتعد كثيراً عن الولايات المتحدة.

فطالما إن الولايات المتحدة الأمريكية دولة إمبريالية فإن مصالحها تدفعها إلى ممارسة التكتيكات القصيرة الأمد لخلط الأوراق وإرباك الوضع السياسي والأمني في منطقة ما، ذلك بأن هذه التكتيكات غالبا ما تنطوي على خلق فوضى تمهد لضرورة أمريكية في المنطقة، وبسبب فقدان التأثير الأمريكي على العراق ومواقفه الإقليمية والدولية عقب انسحاب القوات الأمريكية مقارنة بذلك الوضع قبل الانسحاب، كان تنظيم "داعش" بمثابة الفرصة لتذكير العراق بحاجة الولايات المتحدة له وذلك لإعادة التأثير الأمريكي على العراق، فبعد إن تمكن تنظيم "داعش" في يوم 10 حزيران 2014

(1) نقلا عن: المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء حيدر العبادي، 19 كانون الأول 2014. للمزيد ينظر الرابط الاتي:
http://www.pmo.iq/press/19-12-2014.htm

من السيطرة على الموصل ثاني اكبر المدن العراقية، وما تلى ذلك من وقوع مئات القتلى والجرحى، كان المثير في كل ذلك هو سكوت وتردد الفعل الأمريكي إزاء ما يحدث في العراق رغم حاجة الأخير للدعم والمساندة العسكرية، وتدل احد أسباب عزوف الولايات المتحدة عن تقديم الدعم للعراق بموجب اتفاقية الإطار الاستراتيجي الموقعة بين الجانبين في عام 2008 هو عدم تماهي العراق مع المصالح الأمريكية. وذلك يعني ضمنيا إن عدم التزام العراق بمصالح وأهداف الولايات المتحدة يعد مبررا لتجميد أو عدم أحياء اتفاقية الإطار الاستراتيجي، بمعنى في حالة تقاطع الأهداف ليس هناك مجالا للقول في استمرار هذه الاتفاقية.

فرغم ادعاء الولايات المتحدة الأمريكية في محاربة الإرهاب، إلا أنها لا تعير أهمية لمحاربته إذا لم تتطلب مصالحها ذلك، وهنا تصبح الولايات المتحدة بموضع المصّدر للأمن مقابل رعاية مصالحها. وهذا ما يفيد بفشل فرضية إن الحرب على الإرهاب تجعل العالم أكثر استقراراً. فقد أصبح الإرهاب عامل لرعاية المصالح مقابل تصدير الأمن. وكأنما الإرهاب يخدم المصالح الأمريكية بصورة غير مباشرة. إذ إن حتمية وجوده أصبحت تستدعي التدخل الأمريكي لمحاربته، والحالة العراقية خير تجربة، فعلى الرغم من طرح الولايات المتحدة خيار التدخل البري للقضاء على تنظيم "داعش" في العراق، إلا أنها استعاضت عن ذلك التدخل المباشر، بأخر غير مباشر عن طريق إرسال عدد من المستشارين العسكريين إلى العراق مع بعض العناصر الأمنية، وهذه الحالة هي إعادة الوجود الأمريكي في العراق ولكن بصورة غير مباشر.

وفي الواقع إن إعادة وجود القوات الأمريكية إلى العراق كانت حاضرة في المدرك الأمريكي بعد سيطرة تنظيم "داعش" على الموصل كفرصة لإعادة أحياء الوجود

الأمريكي في المنطقة بشكل أكثر، ففي توصيات الخبير الاستراتيجي "ماكس بووت"[1]، أمام لجنة الخدمات المسلحة في الكونغرس الأمريكي التي جاءت تحت عنوان "ما هو نوع القوات التي نحتاجها في العراق" يرى ماكس بوت إن إرسال الرئيس الأمريكي عددا من المستشارين إلى العراق مع بعض العناصر الأمنية التي يصل عددها إلى حوالي 825 جندياً أمريكياً هي بداية جيدة ولكن إذا أردنا النجاح في دحر "داعش" نحتاج لوجود أكبر من القوات والاستخبارات للتعامل مع أربع مهام رئيسية هي: جمع وتوزيع المعلومات، بناء وحدات عسكرية استشارية (ليس فقط من الجيش العراقي ولكن أيضاً من العشائر السنية والبيشمركة الكردية)، توجيه الضربات الجوية، واستعمال العمليات الخاصة المباشرة."[2].

ويرى بوت في شهادته يمكن لقوات العمليات الخاصة الأمريكية أن تساعد في إنجاز كل المهمات السابقة، إذ يمكن لقوات المستوى الأول (قوات دلتا ووحدات النخبة) أن تجري هذا النوع من قيادة عمليات ممنهجة لاستهداف "داعش"... ويقدر ماكس بوت أننا بحاجة لعشرة آلاف مقاتل على الأقل بضمنهم العناصر اللوجستية والأمنية المطلوبة للسماح لأفراد الاستخبارات والمستشارين وأجهزة التحكم على

---

(1) هو احد أبرز المؤرخين العسكريين الأميركيين والمحللين في مجال السياسة الخارجية ، والإرهاب وحرب العصابات وهو زميل أول في دراسات الأمن القومي في مجلس العلاقات الخارجية. ينتمي إلى المحافظين الجدد، وكان مستشارا للقادة العسكريين الأمريكيين في العراق وأفغانستان. وتأخذ توصياته في الإدارة الأمريكية على محمل الجد. وكان يرى في خروج القوات الأمريكية من العراق بالمأساة، للمزيد عن ماكس بوت انظر الرابط الاتي:

http://www.cfr.org/experts/national-security-warfare-terrorism/max-boot/b5641

(2) انظر شهادة ماكس بوت أمام لجنة الخدمات المسلحة في الكونغرس الأمريكي، الدورة الثانية، مجلس العلاقات الخارجية:

Max Boot، Jeane J. Kirkpatrick، A Strategy for Defeating ISIS in Syria and Iraq، Testimony، Council on Foreign Relations، July 29، 2014، p 4

الأرض والعمليات الخاصة بأداء مهامهم بهامش مقبول من الأمان. وهذا أقل من العدد الذي أوصى به القادة الأمريكان ليبقى في العراق بعد الانسحاب الأمريكي عام 2011 لضمان القدرة على تنفيذ الاتفاقية الأمنية مع العراق."[1].

ويبدو إن توصية ماكس بوت قد وجدت أذاناً صاغية في الإدارة الأمريكية كما وجدت دعوته السابقة بخصوص تسليح وتدريب المعارضة السورية [2]. فقد ازداد عدد المستشارين الأمريكيين في العراق من 300 مستشاراً منذ أن أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما في يوم 21 حزيران 2014 تقديم الدعم والمساعدة للعراق [3]، وصولا إلى 4000 مستشاراً أمريكياً في العراق، وذلك لإنجاز مهمة تدريب وتقديم المشورة والمساعدة لقوات الأمن العراقية [4].

---

(1) Ibid، p 5

(2) لقد اقترح ماكس بوت أمام لجنة الخدمات المسلحة في الكونغرس الأمريكي "إن فرصة الولايات المتحدة للقضاء على تنظم داعش في سوريا تتمثل في زيادة تسليح وتدريب الجيش السوري الحر، ولهذا اقتر ماكس بوت دعم الإدارة الأمريكية لطلب 500 مليون دولار لتسليح وتدريب مقاتلي الجيش السوري الحر وقد وجدت هذه الدعوة أذانا صاغية من خلال طلب قدمه الرئيس باراك أوباما إلى الكونغرس بتخصيص مبلغ 500 مليون دولار لتدريب وتسليح المعارضة السورية "بما فيهم الجيش الحر" حتى تتصدى لتنظيم داعش. وهذا ما يفيد بأهمية توصيات ماكس بوت في الإدارة الأمريكية. للمزيد عن قرار أوباما حول تسليح المعارضة المسلحة انظر:

Jamal Falahat، Obama wages war against Islamic State، September 11، 2014. http://arabspring-news.com/obama-wages-war-against-islamic-state/

(3) Mark Landler and Michal. R. Gordon، U.S. to Send Up to 300 Military Advisers to Iraq، The New York Times، JUNE 19، 2014. At: http://www.nytimes.com/2014/06/20/us/obama-to-address-nation-on-iraq-crisis.html

(4) للمزيد عن عدد المستشارين الأمريكان في العراق انظر:

Yerevan Saeed، US to send more military advisors to Iraq، mainly Anbar province، the Rudaw، 20 December 2014.at: http://rudaw.net/english/middleeast/iraq/20122014

أن الوجود الأمريكي في العراق وان كان بشكل استشاري، ولكن ما هو المغزى منه؟ ترى رئيسة معهد الحرب الأمريكي في هذا الصدد الدكتورة كيمبرلي كاغان Kimberly Kagan في مقال نشر لها على صحيفة لوس أنجلوس تايمز بعنوان أستراتيجية الولايات المتحدة ضد الدولة الإسلامية" أن التحالف الدولي لا توجد لديه فرصة لتمكين الحلفاء المحليين للقضاء على ملاذا تنظيم "داعش" في العراق، حتى انه قد لا يتمكن من تحديد توسع تنظيم "داعش"، ولغرض تمكين الحملة الجوية التي يقوم بها التحالف الدولي يتطلب وضع بعض القوات الأمريكية في المناطق العربية السنية التي تخضع لسيطرة تنظيم "داعش"، وذلك للتحالف معهم وتحويلهم ضد تنظيم "داعش"، وقد لا تتمكن قوات الأمن العراقية القيام بهذه المهمة لأنها لا تحظى بالقبول في المناطق السنية،[1] وهنا تبرز حاجة القوات الأمريكية في لعب دور الوسيط كما فعلت في عامي 2007 و2008 بالتعاون مع العشائر السنية بطرد القاعدة، ألا إن الولايات المتحدة لا يمكن إن تؤدي هذا الدور ألا إذا كانت متواجدة على الأرض. [2].

وفي شهادته أمام الكونغرس الأمريكي يعزز جيمس جيفري السفير الأمريكي السابق في العراق هذه الرؤية بالقول "في العراق، لا يمكن أن تقع مسؤولية استعادة المناطق السنية بالدرجة الأولى على وحدات البيشمركة الكردية وبالتأكيد ليس على عاتق المليشيات الشيعية. فهذه الجهود تستلزم مشاركة بين أطراف داعمة محلية من العرب السنة - كما حصل مع حركة "الصحوة" بين عامَي 2006 و2008 - وقوات

---

(1) يبدو إن المطلب الأمريكي الذي يؤكد عليه اغلب المسؤولين الأمريكيين بنشر قوات برية في المناطق السنية الخاضعة لتنظيم داعش في العراق اخذ يدخل حيز التنفيذ -لكن عن طريق المستشارين- في محافظة الأنبار بعد أرسال العديد من المستشارين الأمريكيين إلى الأنبار في قاعدة عين الأسد وغيرها لغرض المساعدة في تحرير المحافظة من تنظيم "داعش" وتدريب وتأهيل قوات العشائر العراقية والحرس الوطني.

(2) Kimberly Kagan and Frederick W. Kagan، U.S. strategy against Islamic State is too much air، not enough boots، Los Angeles Times، October 6، 2014.

عسكرية عراقية نظامية ومنضبطة خالية من النزعات الطائفية، ومصحوبةً بتواصل سياسي بين حكومة بغداد ذات الغالبية الشيعية والعرب السنة والأكراد[1].

يتبين من ذلك أن الولايات المتحدة تسعى إلى جعل العراق أسيراً لها من خلال تباطئها في تسليح الجيش العراقي بالطائرات، وممانعتها في أن يتعاون العراق مع دول أخرى للتسليح، ويبدو إن ذلك مرده إلى سعي الولايات المتحدة إلى تعزيز تواجدها العسكري في العراق وذلك لتأكيد قبضتها عليه من جديد ولكن بوسيلة أخرى ليس عن طريق إقامة نظام ديمقراطي وتحريره من النظام الديكتاتوري، وإنما من اجل تحريره من "داعش". وهنا نتساءل ما هي الغاية من وجود القوات الأمريكية في العراق؟ ولماذا تسعى الولايات المتحدة إلى إعادة قواتها للعراق؟

على الرغم من أن الأزمة الأمنية التي يعاني منها العراق بعد أحداث الموصل ستكون هي المبرر والغطاء للتواجد الأمريكي في العراق، ألا إن الأمر الذي لا محل فيه لخلاف هو أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد انسحابها من العراق في عام 2011 بدأت تخسر نفوذها في العراق، وكان اغلب المسؤولين الأمريكيين يعزون ضعف التأثير الأمريكي في العراق لعدم وجود قوات أمريكية على الأرض، فالعراق بعد الانسحاب الأمريكي بدأ يبحث عن مصالحه بعيدا عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية. وبسبب فقدان التأثير الأمريكي على العراق ومواقفه الإقليمية والدولية عقب انسحاب القوات الأمريكية مقارنة بذلك الوضع قبل الانسحاب، كان تنظيم "داعش" بمثابة الفرصة لتذكير العراق بحاجة الولايات المتحدة له وذلك لإعادة التأثير الأمريكي عليه ولكن بصورة مختلفة.

(1) James F. Jeffrey، Assessing the Strategic Threat from ISIS، Congressional Testimony، The Washington Institute for Near East Policy، February 12، 2015.

وهذا ما يفيد بأن الانسحاب الأمريكي من العراق كان قرار متعجلا وان إعادة التواجد الأمريكي سيعيد التأثير الأمريكي على العراق، إذ يعتقد العديد من المسؤولين الأمريكيين أنه كلما قدمت الولايات المتحدة دعماً عسكرياً أكثر كلما ازداد نفوذها على العملية السياسية في العراق، بينما إذا لم نعمل أي شيء فسوف نتخلى عن دورنا في العملية السياسية لصالح إيران ووكلائها[1]. وعلى هذا فإن مسالة التواجد الأمريكي في العراق أضحت مسألة مهمة لدى صناع القرار من اجل إعادة ضبط العلاقات العراقية الأمريكية بالمسار الذي يخدم مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، في إطار القضاء على تنظيم "داعش".

ولهذا فالولايات المتحدة تحارب الإرهاب وفق طريقتها تقدم له تنازلات ومساومات وتجد له حلول في مناطق بالشكل الذي يناسبها وتمنعه وتحاربه في مناطق أخرى دون أن تقدم له تنازلات، ذلك بأن ردها على إقامة "داعش" دولتها المزعومة وإرهابها في سورية والعراق لم يكون بذلك المستوى في زعمها بمحاربة الإرهاب.

3.محدد جماعات الضغط وتأثيرها على السياسية الخارجية الأمريكية إزاء العراق

تمارس جماعات الضغط دورا غير قليل في التأثير على السياسة الأمريكية إزاء العراق، فنتيجة لتوتر العلاقات بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان، وأيضا لعدم تماهي العراق مع المواقف الإقليمية العربية مثلا السعودية وقطر، تتجه بعض جماعات الضغط الكردية والخليجية داخل الإدارة الأمريكية للتأثير على سلوكها إزاء العراق، وذلك لقدرتها على إيصال صوتها إلى صناع القرار الأمريكان.

---

(1) Max Boot، Jeane J. Kirkpatrick، A Strategy for Defeating ISIS in Syria and Iraq، op.cit، p 4.

وفي الواقع تعد جماعات الضغط من العوامل المؤثرة على السياسية الخارجية الأمريكية، وهي عبارة عن أفراد يعملون في سبيل التأثير على قرارات الحكومة، وهناك شبه إجماع على أن (جماعة الضغط – اللوبي) تعرف بأنها جماعة منظمة تسعى إلى تحقيق مصالحها سواء أكانت المصالح لأعضائها أم للدول التي تُمثلها داخل الولايات المتحدة [1]، وتسعى جماعات الضغط بغية تحقيق أهدافها إلى وسائل عديدة، منها تعزيز علاقتها مع أعضاء السلطة التنفيذية وأعضاء السلطة التشريعية، وتهدف تلك الوسيلة إلى التأثير على صانعي القرارات عن طريق السلطة التنفيذية بواسطة تأييدها لقانون معين أو معارضتها لذلك في كافة المراحل التي يمر بها القانون، إذ إن جماعات الضغط تحاول تغذية السلطة التشريعية بفيض من المعلومات، بحيث يمكن أن تؤثر على توجيه مثل هذا التشريع لمصلحتها. لاسيما وان المؤسسة التشريعية في الكونغرس من الممكن أن تسمح لبعض جماعات الضغط بالتعبير عن آرائها أمام لجان الكونغرس مما يؤثر على صانعي القرارات، فهناك علاقة مباشرة وطردية بين جماعات الضغط وهذه اللجان مع الأخذ بنظر الاعتبار مصادرها المالية، ومن الطبيعي إن هذا الدور يزداد ويتعاظم كلما ازدادت هذه المصادر. [2] ومن الوسائل الأخرى التي تستخدمها جماعات الضغط هي الرأي العام بغية تحقيق أهدافها، إصدار النشرات وتوزيعها وعقد الندوات وألقاء المحاضرات، واستخدام الإذاعة والتليفزيون إلى غير ذلك من وسائل الاتصال بالرأي العام.

وتتأثر الولايات المتحدة في كثير من قراراتها بجماعات الضغط، فعلى الرغم إن وزارة الخارجية تنفذ السياسة الأمريكية، إلا إن تلك السياسة هي من صنع بعض

(1) Khalil Marrar‹ The Arab Lobby and US Foreign Policy: The Two-State Solution‹ Routledge Research in American Politics‹ 2008‹ p10.

(2) د. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، ط1، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010) ص 319.

الجهات الفاعلة مثل البيت الأبيض، مجلس الأمن القومي، وزارة الخارجية، وزارة الدفاع، الكونغرس، مراكز الفكر الرأي، البيروقراطية، جماعات الضغط. لذلك فإن مراحل عملية صنع السياسية الخارجية الأمريكية تخضع في كثير من الأحيان إلى تأثير هذه الجهات الفاعلة، وتبرز دور جماعات الضغط كأحد الجهات الفاعلة غير الرسمية التي تؤثر عملياً في صنع السياسية الخارجية الأمريكية.

وقد تأخذ جماعات الضغط شكلاً رسمياً كما يحدث في الولايات المتحدة، أو قد تقوم بمهام جماعات الضغط ولكنها مسجلة تحت اسم أخر كمراكز أبحاث التي تمثل هي الأخرى جماعات ضغط، فهي لا تنتج دراساتها عبثا وإنما تقوم ببعض الدراسات لجماعات ضغط مسجلة وجماعات مصالح ضخمة كما أنها تقوم ببعض الدراسات لتحقيق أهداف محددة خاصة بمركز الدراسات ذاته. [1] ومن خلال دراستنا لاحظنا سعي الكثير من جماعات الضغط داخل الإدارة الأمريكية بدعم من المملكة العربية السعودية وكذلك من إقليم كردستان للتأثير سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق وعليه سنوضح هذا التأثير على النحو الآتي:

أولا: المملكة العربية السعودية وجماعات الضغط الأمريكية

تملك المملكة العربية السعودية قدرة واسعة للتأثير على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط من خلال نفوذها داخل جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى الرغم من أن اعتماد الاقتصاد الأمريكي على النفط السعودي قد

---

(1) مجدي خليل، مفهوم جماعات الضغط ووضع مصر منها، صحيفة إيلاف الالكترونية، 15 تشرين الثاني، 2007، ينظر الرابط الاتي:

http://www.elaph.com/ElaphWeb/ElaphWriter/2007/11/280148.htm#sthash.qJzVE2tx.dpuf

تضاءل تدريجيا إلا إن الضغط السعودي داخل الولايات المتحدة لم يتضاءل بل توسع بصورة أكثر فاعليه وبطرق اكثر تنوعاً، منها إعطاء رواتب من الحكومة السعودية إلى مسؤولين سابقين في الكونغرس الأمريكي، مثل السناتور الأمريكي السابق نورم كولمان الذي يسعى إلى حد كبير لضمان المصالح السعودية في واشنطن وهو جمهوري من ولاية مينيسوتا الذي يقود واحدة من أكبر لجان تنظيم العمل السياسي في الولايات المتحدة (political action committee) وعمل هذه اللجنة هو جمع التبرعات لدعم المرشحين في الانتخابات الأمريكية أو للضغط لتبني تشريع معين في الكونغرس الأمريكي، ويرأس كولمان اكبر مجموعتين لتوجيه الأموال في انتخابات الكونغرس وهما مجموعة شبكة العمل الأمريكية(the American Action Network) وصندوق القيادة في الكونغرس (the Congressional Leadership Fund) وأنفقت هاتين المجموعتين ما يعادل 8 مليون دولار لتعزيز المرشحين الجمهوريين في وأبعاد الديمقراطيين، في انتخابات الكونغرس في عام 2014، وهذا ما جعل لجنة العمل السياسي التي يرأسها كولمان تحتل المرتبة الثالثة من بين اكبر لجان العمل السياسي في الولايات المتحدة لعام 2014. [(1)].

فضلاً عن ذلك، تعتمد السعودية على العديد من المنظمات غير الربحية كمؤسسات الفكر والرأي المؤثرة في واشنطن لتمرير سياستيها، على سبيل المثال يقول ايلي ليك كبير مراسلي الأمن القومي لصحيفة الديلي بيست الأمريكية تلقى فريمان رئيس مجلس سياسة الشرق الأوسط وهو معهد أبحاث في واشنطن في عام 2007 تبرع

(1) Lee Fang، The Saudi Lobbying Complex Adds a New Member: GOP Super PAC Chair Norm Coleman، The Nation Magazine، September 18، 2014.

بمليون دولار من الأمير الوليد بن طلال بن عبد العزيز آل سعود"[1]. فضلاً عن مجلس سياسة الشرق الأوسط تمول السعودية معهد الشرق الأوسط، الذي شهد احد ابرز زملائه وهو روبرت فورد سفير أمريكي سابق أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ على ضرورة تسليح الجماعات المتمردة السورية، وتدعم السعودية أيضاً ما يعرف ما يعرف بمؤسسة هيلاري وتشيلسي كلينتون، ومتحف سميثسونيان فرير للفنون، وغيرها من مؤسسات الفكر والرأي الأمريكية، فقد كشفت جلسة إبعاد التهم عن وزير الدفاع الأمريكي تشاك هيغل الذي استقال مؤخرا من إدارة أوباما، إن المجلس الأطلسي الذي كان يرأسه هيغل في وقت سابق وهو مركز أبحاث ينصح المشرعين في الكونغرس الأمريكي حول السياسة الخارجية الأمريكية، قد رفض تبرعات من المملكة العربية السعودية من بين حكومات أجنبية أخرى رغم استمرار شكوك العديد من المسؤولين في قبولها[2].

ولا يقتصر الضغط السعودي في الولايات المتحدة على مؤسسات الفكر والراي، وإنما يمتد ليشمل شركات ومكاتب المحاماة في الولايات المتحدة للتأثير بصورة أكبر على الرأي العام الأمريكي ومن ثم السياسة الأمريكية، مثل شركة كورفيس

---

(1) وقد عد ذلك التبرع وفقا لبيان صحفي صدر في ذلك الوقت بانه بمثابة مشاريع مستقبلية لمجلس سياسة الشرق الأوسط، وعمل فريمان في ادراه أوباما الأولى بالأشراف على تقديرات الاستخبارات الوطنية والتحليلات الأخرى التي تستند عليها سياسة الأمن القومي. للمزيد انظر:

Eli Lake، Obama's intelligence pick linked to Saudi Arabia، The Washington Times، February 27، 2009. At: http://www.washingtontimes.com/news/2009/feb/27/obamas-intelligence-pick-linked-to-saudi-arabia/print /

(2) Lee Fang، The Saudi Lobbying Complex Adds a New Member: GOP Super PAC Chair Norm Coleman، op.cit.

(Qorvis-MSL Group) المعنية بإدارة سمعة الشركات والحكومات والأفراد، [1].
وتعد علاقة السعودية مع شركة كورفيس متميزة وتعود إلى عام 2001، عندما وقع معها آنذاك السفير السعودي بندر بن سلطان صفقة بقيمة 3،2 مليون دولار لتوجيه الأفضلية نحو المملكة العربية السعودية في الولايات المتحدة بعد أحداث 11 أيلول2001، وبموجب ذلك أخذت شركة كورفيس تجري مقابلات وتدخل مناظرات في واشنطن لإعادة الأفضلية للملكة العربية السعودية نيابة عن الحكومة السعودية [2].

فضلاً عن شركة كورفيس فإن الحكومة السعودية تعول على عدة شركات أخرى داخل واشنطن مثل شركة هوجان لوفلس Hogan Lovells، المعنية بمساعدة الشركات والمؤسسات المالية والجهات الحكومية في الأعمال القانونية دوليا ومحليا [3].
وبموجب العقد السنوي مع السفارة السعودية في واشنطن تجنيّ شركة هوجان لوفلس 60 الف دولار شهريا ما يعادل 720 الف دولار سنوياً، وتوفر هذه الشركة الخدمات القانونية للسفارة السعودية بشأن التطورات السياسية حول البرنامج النووي الإيراني وتتولى يضاً مسؤولية الرد على ما يتطلب الوضع في سوريا في ظل الأزمة الحالية، ووفقا لوثائق تقدمت بها شركة هوجان لوفلس، تبين إن هذه الشركة قامت بترتيب اجتماعات نيابة عن الحكومة السعودية مع رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي إد رويس لمناقشة قضايا تتعلق بالسلام والأمن في الشرق الأوسط بشأن سوريا وايران والعراق. وبصورة عامة تتولى شركة هوجان مناقشة مجموعة واسعة من قضايا السياسية الخارجية في واشنطن نيابة عن سفارة المملكة العربية السعودية بما في

(1) انظر مهام شركة كورفيس على موقعها الرسمي: http://www.qorvis.com/about

(2) Lee Fang، The Saudi Lobbying Complex Adds a New Member، op.cit.

(3) للمزيد عن مهام شركة هوجان لوفلس ينظر موقعها الرسمي على الرابط الاتي:
/http://www.hoganlovells.com/aboutus/overview

ذلك تقديم المشورة إلى صناع القرار بشأن الأنشطة السياسية التشريعية والتنظيمية في الولايات المتحدة، بصورة تخدم مصالح السعودية في منطقة الشرق الأوسط وعلى رأسها مواجهة صعود الشيعة في الشرق الأوسط، فضلاً عن الحصول على ضمانات أمريكية للقيام بكل ما يرومون به في المنطقة[1].

وبحسب قاعدة بيانات قانون تسجيل الوكلاء الخارجيين (Foreign Agents Registration Act) في الولايات المتحدة الذي يقضي بأن تعلن جماعات الضغط عن تمويلها من الدول الأجنبية التي تدافع عنها داخل الولايات المتحدة، فإن المملكة العربية السعودية دفعت نحو 100 مليون دولار لجماعات الضغط والشركات والاستشاريين والمتخصصين السياسيين والاقتصاديين وللعلاقات العامة على مدى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين [2].

ونتيجة لتأثير السعودية على جماعات الضغط نرى إن مؤسسات الفكر والرأي الأمريكية وعلى رأسها معهد واشنطن يحذر من المخاوف الخليجية من تسليح الولايات المتحدة للعراق. إذ يرى مايكل نايتس في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى تشكل المخاوف الإقليمية هاجسا أمريكيا من تسليح العراق، حيث يقول: " إن بيع المزيد من صفقات الأسلحة المتطورة إلى العراق في عهد المالكي يمكن أن يكون له أيضاً عواقب إقليمية نادراً ما يتم الاعتراف بها داخل دوائر الحكومة الأمريكية. فعلى

(1)Lee Fang، The Saudi Lobbying Complex Adds a New Member: GOP Super PAC Chair Norm Coleman، op.cit.

(2) للمزيد عن تمويل السعودية للشركات الأمريكية التي تعد من ابرز جماعات الضغط انظر:

Jeffrey Goldberg، Fact-Checking Stephen Walt، The Atlantic، December 8، 2010. At: http://www.theatlantic.com/international/archive/2010/12/fact-checking-stephen-walt/67648 /

سبيل المثال، يمكن لإيران ولدول أخرى ذات أغلبية سنية مثل المملكة العربية السعودية أن تنظر إلى هذه المبيعات على أنها مؤشر على أن واشنطن تفضل الشيعة"...."وعلاوة على ذلك، فإنه بقدر ما ترى المملكة العربية السعودية وغيرها من ممالك الخليج أن الولايات المتحدة تقوم بتسليح الشيعة ضد السنة، فإنها قد لا تجد غضاضة ولا حرجاً في انتهاج سياسات لا توافق عليها الولايات المتحدة (على سبيل المثال، تسليح وتمويل الجماعات المتطرفة مثل الجبهة الإسلامية السورية وفقا لرأي الكاتب). كما أنها قد لا ترى سبباً مقنعاً للوقوف بجانب مبادرات سياسية أمريكية مثل محادثات السلام الإسرائيلية الفلسطينية. وبالإضافة إلى ذلك، قد يتعرض استقرار الأردن وغيرها من حلفاء الولايات المتحدة إلى الخطر وذلك إذا ما اعتقد سكان تلك الدول ذات الأغلبية السنية أن أمريكا أصبحت عدوهم"[1].

في المقابل لا نجد هناك توجه مماثل من اغلب مراكز الفكر والرأي الأمريكية، يدين أو يضع حد لتمويل المملكة العربية السعودية للجماعات المسلحة في سوريا والعراق وبرغم من وجود دلائل على ذلك الدعم، إذ يقول في هذا الصدد ستيوارت ليفي وكيل وزارة الخزانة المسؤول عن تتبع تمويل الإرهاب في الولايات المتحدة: " إذا كان بأماكني قطع تمويل الإرهاب ومن بلد واحد، سيكون من المملكة العربية السعودية"[2].

ورغم تزايد الشكوك في الولايات المتحدة حول دور السعودية في دعم الجماعات المسلحة في سوريا الذي ساعد بشكل مباشر أو غير مباشر في صعود خطر

---

(1) Michael Knights، Why Iraq Should Get Apache Gunships، op. cit.

(2) نقلا عن:

Manfred Gerstenfeld، The Powerful Saudi Lobby in the United States، Arutz Sheva، Israel National News، November 28، 2011. At:

http://www.israelnationalnews.com/Articles/Article.aspx/10908#.U-fxonJ_t12

تنظيم "داعش" وغيرها من الجماعات المسلحة المتطرفة، بيد إن السعودية لاتزال تعد في واشنطن كشريك لجهود الولايات المتحدة في القضاء على تنظيم "داعش". ففي تقرير نشره مركز أبحاث الصراع والتسلح في أيلول 2014، وجد إن صواريخ m79 المضادة للدبابات التي استولى عليها تنظيم "داعش" في سوريا هي مماثلة لصواريخ m79 التي تم نقلها من المملكة العربية السعودية إلى أفراد ما يعرف "بالجيش السوري الحر"[1]. ومع ذلك فقد اعتمدت الولايات المتحدة خططاً لرفع دور المملكة العربية السعودية في حملة القضاء على تنظيم "داعش"، وقد تجسد ذلك في إعلان مسؤولين سعوديين في يوم 10 أيلول 2014 إن المقاتلين لمكافحة تنظيم "داعش" في سوريا سيتم تدريبهم وتجهيزهم في قاعدة عسكرية سعودية [2].

ويعزى سبب التغاضي الأمريكي على المملكة العربية السعودية فيما يخص قضايا تمويل الإرهاب، والديمقراطية وحقوق الأنسان، كونها دولة موالية للغرب أو لما توفره من ثقل من الناحية الاستراتيجية، زد على ذلك بسبب تأثيرها الكبير على جماعات الضغط داخل الولايات المتحدة، ووفقا لمجلة الإيكونيميست، "كل ملوك الخليج تنفق ثروات على شركات العلاقات العامة وجماعات الضغط حتى بدأ يقول مؤيدو الممالك العربية الغربيين، أن الشعب تحت ملكيات خيرة سعيد برؤية المعارضين المشاغبين الغربيين في الحبس، والأفكار الغربية حول حقوق الإنسان يعتبرونها غير مرغوبة، ولا تتلاءم معهم." [3]

(1) Islamic State weapons in Iraq and Syria، Conflict Armament Research، London، First published in September 2014، p7.

(2) Lee Fang، The Saudi Lobbying Complex Adds a New Member، op.cit.

(3) The Gulf those annoying democrats، The Economist Newspaper، Sep 8th 2012. At: http://www.economist.com/node/21562256

ثانيا: كردستان وجماعات الضغط الأمريكية

يمكن القول إن إقليم كردستان العراق يسعى من خلال مؤسسات ضغط قوية وحملة إعلامية ذكية في واشنطن للتأثير على السياسات الأمريكية إزاء العراق، من اجل الحصول على مساعدات مالية وعسكرية أمريكية لتلبية احتياجاتهم على المدى القريب، ولدعم هدفهم على المدى البعيد المتمثل بإقامة دولة ذات سيادة في شمالي العراق، وقد ازدادت هذه الحملات عقب سيطرة "داعش" على الموصل حيث استغلت آلة العلاقات العامة الكردية هذه النكسة بسرعة لتعزيز قضيتها في الولايات المتحدة[1].

ويهدف الأكراد من تكثيف مساعيهم لدى مختلف دوائر صنع القرار الأمريكية للدفاع عن طموحاتهم تحسباً لأسوأ السيناريوهات في العراق، وإدراكاً كردياً لأهمية الولايات المتحدة في النظام الدولي، فضلاً عن دورها في التأثير على السياسات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط.

وتشير ملفات للحكومة الأمريكية إن حكومة إقليم كردستان تنفق أكثر من مليون دولار سنوياً على أكبر جماعات ضغط في واشنطن من بينها شركة باتون بوجس البارزة لإسماع صوت الأكراد في الدوائر الحكومية العليا ووسائل الإعلام، وبدعم من مسؤولين سابقين لهم اتصالات قوية مثل السفير الأميركي الأسبق في العراق زلماي خليل زاده [2].

---

(1) Jay Solomon، Iraqi Kurd Officials Lobbying for Independence in Washington، The Wall Street Journal، July 3، 2014. At: http://online.wsj.com/articles/iraqi-kurd-officials-lobbying-for-independence-in-washington-1404407746

(2) Missy Ryan and Mark Hosenball، Kurds use well-oiled lobbying to plead for help in Washington، Reuters، Aug 7، 2014. At: http://www.reuters.com/article/2014/08/07/us-kurdistan-independence-lobbying-idUSKBN0G70BS20140807

إن سعي إقليم كردستان للتأثير على صناع القرار في واشنطن أخذ يؤثر في سياسية الولايات المتحدة إزاء العراق، ومن خلال ملاحظات سريعة على مراكز الفكر والرأي الأمريكية التي تعد الصوت المسموع داخل واشنطن، يتبين لنا مدى التأثير الكردي على سياسات الولايات المتحدة إزاء العراق.

فبعد إن اعلن تنظيم "داعش" "الخلافة" عقب سيطرته على الموصل، حذر رئيس الوزراء السابق نوري المالكي "من إن البلاد المجاورة لن تكون أمنة إذا لم يتم إيقاف تنظيم "داعش" في العراق" ودعا زعماء العشائر السنية إلى العودة لرشدهم والانضمام إلى محاولته لخلق حكومة اكثر شمولا في بغداد، إلا إن دعوات رئيس الوزراء لم تلاقِ قبولا أمريكيا لاسيما بعد تصريحات فؤاد حسين رئيس هيئة أركان إقليم كردستان في واشنطن بأن الأزمة هي نتيجة لتصاعد العنف من قبل السنة على مدى الأسابيع الماضية، والذي اكد إن العراق أصبح بالفعل مقسمة إلى ثلاث ولايات مع ثلاثة أنظمة مختلفة"[1]. ووفقا لهذه الرؤية أصبح العديد من المسؤولون من إدارة أوباما يرون إن حكومة المالكي التي يهمين على عليها الشيعية قد أثارت حالة التمرد السني في العراق[2].

وبناء على ذلك، نجد إن الموقف الأمريكي من العراق بعد الأزمة الأمنية في الموصل قد تأثر بذلك التوجه. إذ قال الرئيس أوباما في تصريحات لمحطة »سي آن آن« غداة إعلانه أرسال 300 مستشار من القوات الخاصة إلى العراق في يوم 21 حزيران 2014، بعد الأزمة الأمنية في الموصل: أن أيَ لجوءٍ إلى القوة العسكرية الأميركية لن

(1) Guy Taylor، Iraqi Kurds seek independence but with voice in Baghdad، The Washington Times، July 2، 2014. Read more:
http://www.washingtontimes.com/news/2014/jul/2/iraqi-kurds-seek-independence-but-with-voice-in-ba/?page=all

(2) ibid

يساعدَ العراق على النهوض إذا لم يعمل قادتـه السياسيون على توحيد البلاد".
وأضاف "إن الصراع الدائر في العراق هو نتيجة "الانقسامات الطائفية التي سُمِحَ لها بالتفاقم وإن حلَ هذه الخلافات يعود إلى الشعب والزعماء العراقيين، وشدد أوباما على أن الدعمَ الأمريكي سيكون محدوداً ومشروطا، قائلا إن عدمَ الاعتراف بمخاوفِ الأقليات بالإضافة إلى الغموض في تشكيل الحكومة بعد الانتخابات تـرك العراق عرضة "للمخاطر"[1].

وبعد قرار الرئيس الأمريكي باراك أوباما بأرسال 300 مستشاراً لمساعدة العراق، أعلن في يوم 8 أب 2014، حينما تفاقم خطر "داعش" في شمالي العراق "بأنه قرر شن غارات جوية محددة الأهداف على مسلحي تنظيم الدولة الإسلامية في شمالي العراق إذا استهدفوا مصالح الولايات المتحدة هناك" [2].

ولعلنا لا نجانب الصواب إذا قلنا، إن عزم الولايات المتحدة بشن غارات جوية في شمالي العراق لم يكن بعيداً عن المصالح الوثيقة بين الأكراد والولايات المتحدة، فكردستان تسعى إلى حد كبير في تحقيق المصالح الأمريكية في حين يختلف ذلك التوجه مع الحكومة الاتحادية أثناء رئاسة نوري المالكي.

فعلى الرغم إن الرئيس أوباما ترك خيارات مفتوحة لمزيد من التدخل في العراق إذ قال: "إننا سوف نكون على استعداد لعمل عسكري موجه ودقيق، إذا ما قررنا بأن الوضع على الأرض يتطلب ذلك." إلا إن الرئيس أوباما تجاهل طلب رئيس الحكومة

(1) Mark Landler and Michal. R. Gordon، U.S. to Send Up to 300 Military Advisers to Iraq، The New York Times، JUNE 19، 2014. At:
http://www.nytimes.com/2014/06/20/us/obama-to-address-nation-on-iraq-crisis.html
(2) Obama Vows To Continue Iraq Airstrikes 'If Necessary،' 8 August 2014. At:
http://usdailynews.us/news/obama-vows-to-continue-iraq-airstrikes-if-necessary

العراقية السباق نوري المالكي في حزيران 2014 بتقديم مساعدة أمريكية لمواجهة تقدم المسلحين في شمالي العراق [1]،

وهذا يبن إلى حد كبير دور كردستان في التأثير على السياسة الأمريكية إزاء العراق وذلك لقدرتها على إيصال صوتها إلى صناع القرار الأمريكان عبر جماعات الضغط، ويبدو أن إدارة الرئيس أوباما ونتيجة لعدم توافق سياسات الحكومة العراقية مع سياستها، ونتيجة لتوتر العلاقات بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان تحاول استعمال جو الأزمة لحثّ رئيس الوزراء نوري المالكي المنتهية ولايته وقتئذ على تقديم بعض التنازلات ذات الصلة بتشكيل أوسع للحكومة العراقية المقبلة[2]، بما يضمن مصالح إقليم كردستان.

أما على صعيد تسليح العراق مثلا نجد أن هناك صوتاً كردياً داخل مراكز الفكر والرأي الأمريكية يحذر من تسليح العراق، بسبب مخاوف كردية من هذا التسليح. ففي معهد واشنطن الذي يسعى لتعزيز فهم متوازن وواقعي للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ودعم السياسات التي تضمن سلامتها، يقول مايكل نايتس وهو متخصص في شؤون العراق، في مقال له عن تسليح العراق "بأن الأكراد العراقيين لديهم أسباب منطقية أكثر إقناعاً تجعلهم يعارضون صفقات بيع طائرات الأباتشي." "فلا تزال في أذهان العديد منهم ذكريات مؤلمة لمروحيات صدام حسين الروسية التي استخدمت بعضها في هجمات الإبادة الجماعية بالأسلحة الكيميائية". "واليوم، توجد مجموعة من

---

(1) Eli lake، U.S. Taps Old Allies for New Iraq War، The Daily Beast، World News، 06.19.2014. At: http://www.thedailybeast.com/articles/2014/06/19/u-s-turns-to-old-frenemies-for-new-iraq-war.html

(2) Gregory Gause، Can Iraq Survive the ISIS Storm، The Council on Foreign Relations، Interviewee Brookings Institution Doha Center، June 17، 2014. At: http://www.cfr.org/iraq/can-iraq-survive-isis-storm/p33143

طائرات "الأباتشي AH-64s" مزودة بتجهيزات قتالية ثقيلة يمكن أن تدمر أي مراكز دفاعية لقوات "البيشمركة" الكردية إذا سعت بغداد إلى إبعاد السيطرة الكردية على المناطق المتنازع عليها من قبل حكومة إقليم كردستان"[1].

ويشير الكاتب نفسه في مقالة أخرى بعنوان "ما تحتاجه فعلاً قوات البيشمركة الكردية في العراق" قائلا: "بالتأكيد يجدر بالولايات المتحدة أن تدعم حلفاءها التاريخيين -أي أكراد العراق -في هذه المعركة... وسط صخب الأصوات المطالبة بتدخل واشنطن لتسليح البيشمركة" ويضيف في موضع أخر أن الطريقة الأبسط لضمان الدعم اللوجستي والإعانة من الولايات المتحدة هي أن تتلقى البيشمركة الأسلحة والآليات الأمريكية وتستخدمها. وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة ماسة لمعدات مثل الصواريخ الخفيفة المضادة للدبابات وأجهزة اللاسلكي ومعدات الرؤية الليلية والدروع الواقية". [2]

وبخصوص التمويل العسكري الأمريكي لقوات البيشمركة الكردية، فقعب النقاشات التي جرت مع وفد حكومة إقليم كردستان والذي ضم كل من فؤاد حسين رئيس ديوان رئاسة إقليم كوردستان وفلاح مصطفى مسؤول العلاقات الخارجية في حكومة الإقليم، يوم 17 أيلول 2014 في جلسة اجتماع الاستماع إلى وزير الخارجية الأمريكي من قبل لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس بخصوص "استراتيجية الولايات المتحدة للقضاء على تنظيم "داعش" في العراق وسوريا". والتي حضرها كل من الرئيس الأمريكي باراك أوباما ووزير الخارجية جون كيري وأعضاء مجلس الشيوخ

(1) Michael Knights، Why Iraq Should Get Apache Gunships، op. cit.

(2) Michael Knights، What Iraq's Kurdish Peshmerga Really Need، Policy Watch 2299، the Washington Institute، August 7، 2014. At: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/what-iraqs-kurdish-peshmerga-really-need

جون ماكين، وروبيرت مينينديز، فضلاً عن "بوب كروكر" وجرى خلال الاجتماع التباحث حول المساعدات الاقتصادية والمادية الأمريكية إلى حكومة إقليم كوردستان وقوات والبيشمركة [1].

وعقب مشاركة الوفد الكردي بيومين طرح أحد كبار أعضاء الكونغرس الأمريكي وهو دانا روراباكر، تشريعاً في 19 أيلول يدعو الرئيس الأمريكي إلى تسليح قوات البيشمركة الكردية [2]، فضلاً ذلك قام أحد كبار أعضاء الكونغرس الأمريكي ورئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي إد رويس في 10 تشرين الثاني 2014، بطرح قرار يعبر عن "رأي الكونغرس" دعا فيه الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى "تزويد حكومة إقليم كردستان مباشرةً بالأسلحة التقليدية المتقدمة وبالتدريب والخدمات الدفاعية بصورة عاجلة ومؤقتة." ويحث مشروع القرار الرئيس السماح لحكومة إقليم كردستان بأن تستلم مباشرةً المعدات الأمريكية من أسلحة مضادة للدروع، وآليات مدرعة، ومدافع طويلة المدى، وذخائر ونظم أسلحة يستلزم تشغيلها طاقم عمل، وتجهيزات آمنة للقيادة والتواصل، وخوذات، ودروع واقية للبدن، ومعدات لوجستية، ومعدات دفاعية فائضة، وغير ذلك من المساعدات العسكرية التي يعتبرها الرئيس مناسبة"، وذلك لمدة ثلاث سنوات [3].

---

(1) انظر تفاصيل مشاركة وفد إقليم كردستان في الولايات المتحدة في اجتماع الاستماع إلى وزير الخارجية الأمريكي، على الموقع الرسمي لدائرة العلاقات الخارجية لحكومة إقليم كردستان، 18 أيلول 2014. ينظر الرابط الاتي: http://dfr.krg.org/a/d.aspx?l=14&a=44054

(2) Michael Knights، Iraqi Kurdistan: The Middle East's Next 'Little Sparta' The Washington Institute، November 23، 2014. Also available on at: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/iraqi-kurdistan-the-middle-easts-next-little-sparta

(3) ibid

في حين رفضت الولايات المتحدة في وقت سابق تقديم المعونة العسكرية إلى العراق، فقد ذكر رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي (وهو الذي رفض ترتيبات بيع أو تأجير الأسلحة إلى العراق في عام 2014) السيناتور روبرت مينينديز (ديمقراطي من ولاية نيو جيرسي)، "أن رئيس الوزراء نوري المالكي(وقتئذ) قد يستخدم هذه الطائرات ضد (خصومه السياسيين)، حتى وان كان استخدامها ضد التهديدات الأمنية الحقيقية مثل جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام". [1]

وفي زيارة أخرى لوفد كردي يضم كل من فؤاد حسين رئيس ديوان رئاسة إقليم كوردستان وفلاح مصطفى مسؤول العلاقات الخارجية في حكومة الإقليم في يوم 20 تشرين الثاني 2014 جرى ممارسة العديد من الضغوط الكردية على قادة الكونغرس الأمريكي ومراكز الأبحاث الأمريكية متلمسا دعمهم لتوطيد أواصر العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة وحكومة إقليم كردستان[2]. وعقب هذه الزيارة بيومين تصدرت منشورات معهد واشنطن لدراسة الشرق الأدنى مقالة للباحث مايكل ناتيس بعنوان "كردستان العراق: هل تصبح "إسبرطة الصغيرة" في الشرق الأوسط" وذلك في إشارة ثناء على شريك عسكري ناشئ تيمّناً بدولة المدينة الإغريقية القديمة التي كانت محط احترام ووقار بفضل جيشها القليل العدد والعالي القدرة". إذ يرى مايكل ناتيس "أن كردستان تسعى جاهدة لتصبح "إسبرطة الصغيرة" التالية. فلطالما كانت القوات القتالية الكردستانية المعروفة بالبيشمركة محط استحسان وثقة لدى الجيش

---

(1) Michael Knights، Why Iraq Should Get Apache Gunships، Policy Watch 2191، The Washington Institute، January 13، 2014. At:
http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/why-iraq-should-get-apache-gunships

(2) ibid

الأمريكي. وها هي كردستان العراق تظهر كمنصة لا مثيل لها تنطلق منها العمليات التي يشنها الغرب ضد تنظيم "داعش" حيث توفر لهذه العمليات قواعد آمنة مع سهولة النفاذ إلى الموصل وشرق سوريا وأكثر من ألف كيلومتر من الجبهة الأمامية لتنظيم "داعش" داخل العراق." [1].

وهذا التصوير للقدرات القتالية الكردية داخل واشنطن يحاول إظهار أهمية كردستان في استراتيجية الولايات لمحاربة الإرهاب في الشرق الأوسط، والسعي إلى تطوير هذه القدرات لتكون فاعلة في صد الإرهاب التي تسعى الولايات المتحدة إلى الحد من تأثيره الشرق الأوسط.

وبالفعل لم يغادر الوفد الكردي من واشنطن إلا بعد تقديم مشروع قرار إلى الكونغرس الأمريكي المرقم (5747) من قبل رئيس لجنة الشؤون الخارجية أيد رويس، وعضو الكونغرس أليوت أنكل، وتم المصادقة على هذا القرار من قبل الحزبين الديمقراطي والجمهوري في مجلس النواب الأمريكي، ويدعو هذا القرار إلى "منح الصلاحيات للحكومة الأمريكية بأرسال المستلزمات العسكرية والأسلحة إلى قوات البيشمركة بشكل مباشر وتدريبها بعيدا عن الحكومة الاتحادية" بحجة "أن جميع المستلزمات العسكرية التي تصل إقليم كوردستان والتي تمر عبر بغداد، تجعل عملية وصول الأسلحة الثقيلة للقضاء على تنظيم "داعش" بطيئة ومحدودة." [2].

أما على صعيد استقلال كردستان، يمكن القول إن هذا المطلب بدأ يتجلى بشكل أكثر وضوحاً في مراكز الفكر والرأي الأمريكية بعد أجراء الانتخابات البرلمانية

---

(1) ibid

(2) للمزيد حول تفاصيل زيارة الوفد الكردي إلى واشنطن وحول مشروع قرار المرقم (5747)، انظر الموقع الرسمي لدائرة العلاقات الخارجية في حكومة إقليم كردستان على الرابط الاتي:

http://dfr.krg.org/a/d.aspx?l=14&a=44303

الثانية عام 2010 في العـراق، وأصـبح هنـاك اتجاهـاً عامـاً في العديـد مـن المقـالات والأبحاث الصادرة من مراكـز الفكـر الأمريكيـة يؤكـد علـى إن اضـطراب الأوضـاع السياسية داخـل العـراق تمهـد لاسـتقلال كردسـتان. ويسـعى الكـثير مـن المسـؤولين الأمريكيين لإيصال هذه الرؤية لدوائر صنع القرار في الولايات المتحـدة مثـل السـفير الأمريكي الأسبق في العراق زلماي خليل زاده، وكـين بـولاك وهـو مسـؤول مخـابرات أمريكي سابق يعمل حالياً في معهد بروكنجز بواشـنطن. ويقـول كـين بـولاك في هـذا الصدد " إن تقدم "داعش" في الشهرين الأخيرين جعل احتمالات استقلال الأكراد أقوى من ذي قبل". وأضاف إنه يوفر فرصة للأكراد كي يقولوا لبقية العـالم .. انظـروا كيـف يمكن أن تتوقعوا أن نبقى جزءا من العراق؟ إننا لا نريـد مطلقـا أن نكـون جـزءا مـن العراق." [1]

وعقب الاتفاق الذي جرى مؤخرا بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان حول تقاسم عائدات النفط، يرى بولاك، تزامنا مع عمل الأكـراد الجـدي في بنـاء قـدراتهم العسـكرية فـإن الاتفـاق الأخـير سـيعمل علـى توسـيع قـدرات الإقلـيم الإنتاجيـة والتصديرية، وعندما يحصل ذلك ستكون كركوك ضمن نطاقهم مما يجعـل الاسـتقلال الاقتصادي ممكناً في تلك الرحلة". ويرى بولاك انه "مع نفـط كركـوك يسـتطيع الإقلـيم تصدير ما يقارب 500000 برميل يومياً وهذا أكثر من كافٍ لتلبية احتياجاتهم الماليـة إذا ارتفعت الأسـعار إلى 100 دولار للبرميـل الواحـد. وطالما بقيـت أسـعار الـنفط منخفضة خلال المرحلة المقبلة فإن الأكراد لا يكونون مستقلين ذاتيـاً حتـى مـع إنتـاج كركوك. ولكن من المحتمـل أن تـنتعش أسـعار الـنفط وأن تضـاف حقـول جديـدة في

(1) نقلا عن:

Missy Ryan and Mark Hosenball، Kurds use well-oiled lobbying to plead for help in Washington، op. cit.

الإقليم على المدى الطويل. وهذا يعني أن وجود كركوك تحت سيطرة حكومة إقليم كردستان ينبغي أن يُستغل من قبل الإقليم لترصين البناء الاقتصادي للإقليم تمهيداً للاستقلال[1].

ويبدو إن الولايات المتحدة تسعى إلى تمهيد هذا الاستقلال، فقد تغيرت سياستيها تجاه إقليم كردستان بعد سقوط الموصل إذ عارضت الولايات المتحدة في البداية تصدير النفط من إقليم كردستان خارج سيطرة الحكومة الاتحادية، إلا إن سيطرة كردستان على منابع النفط الغنية في كركوك بعد سيطرة تنظيم "داعش" على الموصل أتاح لواشنطن أن توظف كردستان بدلا من أن تعاقبها وأصبحت تغض النظر عن الصادرات الكردية خارج نطاق الحكومة المركزية[2]، ويبدو إن ابتعاد الولايات المتحدة عن موقفها السابق بخصوص رفضها تصدير النفط من كردستان بعيدا عن الحكومة الاتحادية هو ما وضع الأخيرة في مازق لاسيما بعد الأزمة الأمنية في الموصل مما ولد ضغطاً جرى بموجبه التوصل للاتفاق الأخير بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية.

أما السفير خليل زاده ففي مقالة نشرت له في 13 تموز 2014 في صحيفة النيويورك تايمز بعنوان "استعدوا لاستقلال كردستان"، يقول: "في حال فشلت الحكومة المركزية في منح تنازلات مُقنعة للسنة والأكراد، فسوف يندفع الكرد باتجاه السيادة والاستقلال وهُم جادون في ذلك، وعلى المجتمع الدولي التكيف مع هذا الواقع الجديد". ويضيف إن "الحجج التي طرحتها كردستان للانفصال معقولة، فهي أكثر

---

(1)Kenneth M. Pollack، Five Reasons for the Iraqi-Kurdish Oil Deal، The Brookings Institution، December 3، 2014.

(2) للمزيد عن تغير سياسة الولايات المتحدة بعد الأزمة الأمنية في الموصل انظر:

Gareth Stansfield، Kurdistan Rising: To Acknowledge or Ignore the Unraveling of Iraq، Middle East Memo، Number 33، The Brookings Institution، July 2014. P6

استقراراً وازدهاراً وأكثر تسامحاً من باقي أجزاء العراق، والحكومة المركزية غير قادرة على حماية شعبها، وسوف لن تكون قادرة على القيام بذلك في المستقبل المنظور، وهناك ما يقرب من مليون عراقي بما في ذلك العديد من المسيحيين لجأوا إلى كردستان". في إشارة إلى إن إقليم كردستان يرعى المسيحيين. ويرى خليل زادة في ظل هذه الأوضاع إن أفضل سيناريو للعراق هو إقامة بلد لا مركزي مع نظام اتحادي في المناطق ذات الأغلبية العربية، والعمل ضمن اتحاد كونفدرالي مع كردستان، وبديل ذلك هو حرب أهلية شيعية – سنية، وظهور كردستان مستقلة." ويشير زاده "على واشنطن أن تتكيف مع هذا الواقع الجديد"، ويرى "على الرغم من أن واشنطن لن تتخلى عن جهود مساعدة العراق في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، لكنها يجب أن تفكر جدياً في بدائل واقعية إذا ما انهار العراق، ومهما حدث، فإن تعزيز العلاقات مع كردستان الآن سوف يخدم المصالح الأمريكية المقبلة". [1]

ولا حاجة بنا إلى القول، إن الصوت الكردي داخل الولايات المتحدة بدأ يرتفع، وان استمراره لا يؤثر فقط على سياسية الولايات المتحدة إزاء العراق فحسب، بل ينذر بتفكك العراق وتقسيمه. ويبدو إن هناك رغبة كردية حثيثة في خلق مزيدا من المصالح الغربية في كردستان[2]. وذلك لسببين لإيجاد مبرر دائم للولايات المتحدة والغرب لحماية كردستان من أي أخطار داخلية أو إقليمية تتهدد الإقليم، والدفاع عن المصالح الكردية والترويج لاستقلال إقليم كردستان. وان تحقيق ذلك لا يكون بمعزل

(1)Zalmay Khalilzad، Get Ready for Kurdish Independence، The New York Times، JULY 13، 2014. At: http://www.nytimes.com/2014/07/14/opinion/iraqs-urgent-need-for-unity.html?_r=1

(2) عن هذه الرغبة انظر: حملة كردية في الولايات المتحدة لنيل التأييد والحماية لكردستان، صحيفة الاتحاد، الصحيفة المركزية لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني. انظر الرابط الاتي:

http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=25596

عن استقطاب جماعات الضغط المؤثرة في واشنطن، فضلاً عن إطلاق حملات لاستهداف الرأي العام الأمريكي والترويج للاستقلال. ويتولى مكتب حكومة إقليم كردستان في واشنطن على عاتقه تحقيق تلك الأهداف عبر التركيز على "تمويل الأنشطة الشبابية في الجامعات الأمريكية فضلاً عن تأهيل متدربين أكراد في مكاتب الكونغرس المهمة ومؤسسات الفكر والرأي في واشنطن"[1].

ويعزى سبب خضوع الولايات المتحدة لتأثير جماعات الضغط بمختلف أنواعها، إلى غياب الصوت العراقي داخل الولايات المتحدة، فضلاً عن أن هناك صورة غير مرغوبة في الولايات المتحدة تجاه العراق، ويذكر في هذا الصدد مايكل روبن وهو باحث في مؤسسة المشروع الأمريكي "أن حكومة إقليم كردستان لها لوبي يعمل داخل الكونغرس وكذلك ضمن الإعلام الأمريكي.... وبسبب موقف الولايات المتحدة من إيران وحزب الله فإن مناهضي الحكومة العراقية ينجحون في التغلغل في واشنطن، إذ إن الجهود التي تبذلها حكومات كل من السعودية وتركيا وقطر في إيصال الرسالة الطائفية بين الأوساط الأميركية المؤثرة، وانتقاد الحكومة العراقية في كل مناسبة يلتقون فيها بمسؤولين أميركيين، جعل حتى أصدقاء العراق التقليديين داخل الكونغرس ينقلبون ضده، وسرُّ ذلك يكمن في أن الصوت الوحيد الذي لا يمكن سماعه باستمرار في واشنطن هو صوت الحكومة العراقية"[2]. زد على ذلك،

(1) نقلا عن قباد طالباني، نجل الرئيس العراقي جلال طالباني، والممثل السابق لحكومة إقليم كردستان في واشنطن، والذي يشغل حاليا منصب نائب رئيس وزراء حكومة كردستان. انظر:

Qubad Talabani، The Kurdish Lobby، Qubad's Blog، 01 May 2009. At: http://qubadsblog.com/2009/05/the-kurdish-lobby/

(2) Michael Rubin، Iraqi diplomacy has no voice in Washington، American Enterprise Institute for Public Policy Research، November 01، 2012. At: http://www.aei.org/article/foreign-and-defense-policy/regional/middle-east-and-north-africa/iraqi-diplomacy-has-no-voice-in-washington/

حتى أن بعض الساسة الأمريكان يفضلون عدم ذكر اسم العراق في الكثير من القضايا. ويذكر في هذا الصدد روبرت ساتلوف المدير التنفيذي لمعهد واشنطن "يود قليلٌ من صناع السياسات ذكر كلمة "العراق" في المحافل العامة لأنها توحي في الأذهان بذكريات سيئة من العقد الماضي"[1]

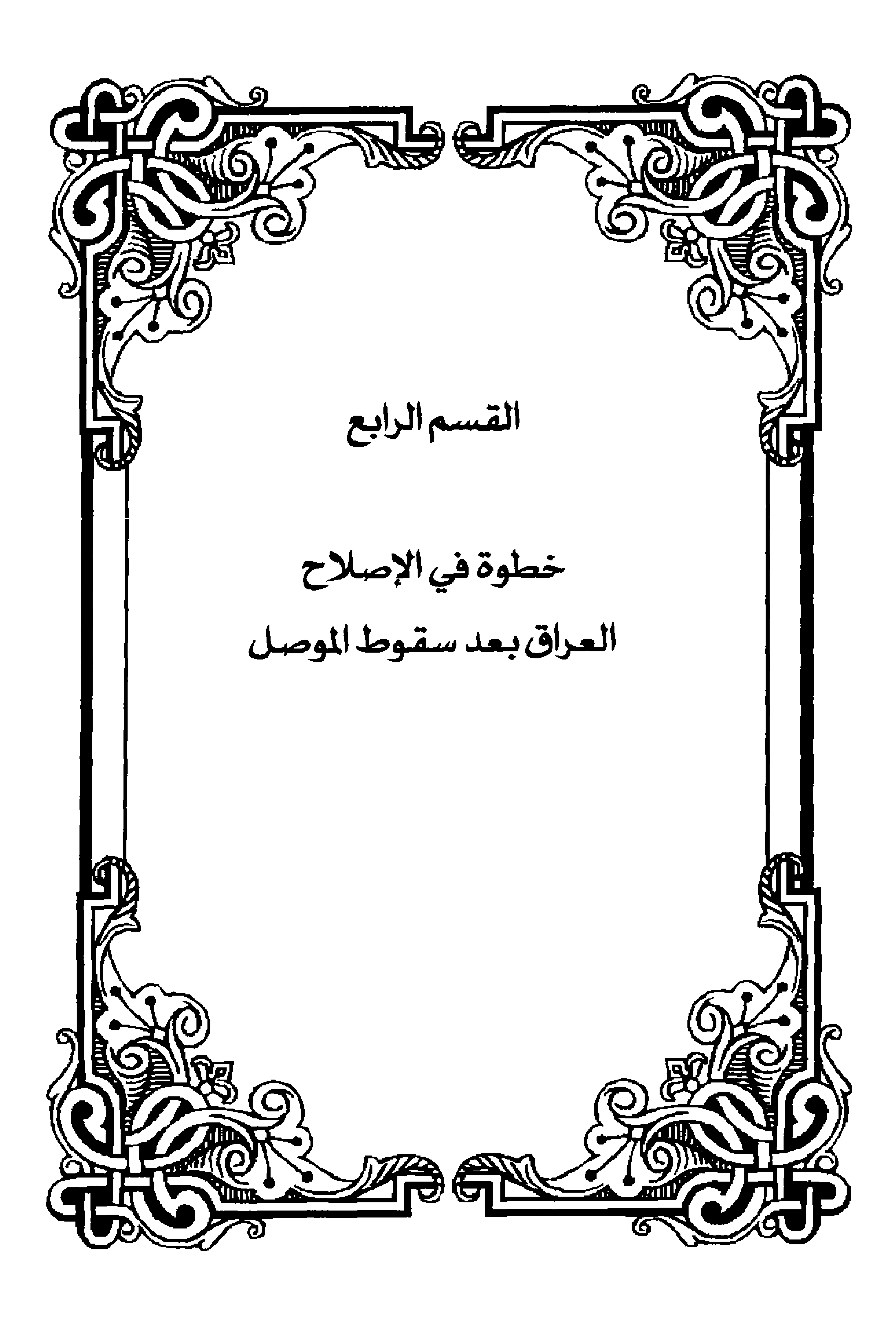
وبصورة عامة قد لاحظنا في الآونة الأخيرة قبل وبعد أحداث الموصل إن هناك توجه عام، يوحي بعملية تضليل استراتيجي، تسعى اليها مراكز الأبحاث الأمريكية في وصف ما يحدث في العراق، وقد لاحظنا إن "هناك اتفاق شبه تام بين كل الكتّاب على وصف الحكومة العراقية بأنها مُهيمنٌ عليها من قبل الشيعة، والقصد من ذلك هو استفزاز وإثارة السنة والأكراد لتوفير المبررات الكافية للمطالبة بالأقاليم والمطالبة بصلاحيات أكثر على حساب الحكومة المركزية، الأمر الذي يمهد لتقسيم وتجزئة العراق" [2].

من هنا تبرز أهمية تفعيل دور جماعات ضغط عراقية أو أمريكية مؤيدة للعراق من اجل تحسين صورة العراق وإيصال وجهة نظر معينة في الكثير من القضايا السياسية والاقتصادية والعسكرية التي ترتبط بالولايات المتحدة ويتأثر بها العراق. فعندما يسعى العراق إلى طلب أو شراء أو عقد صفقة مع الولايات المتحدة، لا يمكن أن تمر هذه الصفقة دون أن تمر على جماعات الضغط ، وهذه الجماعات بدورها ربما تعترض أو تؤيد لهذه الصفقة بحسب مصالح الدول التي تمولها، وفي ضل غياب دعم العراق لجماعات ضغط تؤيد أو تنقل مواقفه إلى صناع القرار في الولايات المتحدة

(1) Robert Satloff، Middle East Policy Planning for a Second Obama Administration، op.cit

(2) انظر: افتتاحية نشرة العراق في مركز الأبحاث العالمية، العدد 80، (مركز الدراسات الاستراتيجية جامعة كربلاء، 9 تموز 2014) ص4.

سيجعل السياسية الأمريكية تجاهه عرضة لآراء الغير من الدول أو عرضة لمصالح الدول الأخرى، وبذلك فإن العلاقات مع الولايات المتحدة سوف لن ترتقي إلى المستوى الذي يرنو اليه العراق بموجب اتفاقية الاطار الاستراتيجي وستكون علاقته رمادية وبها لا يستطيع العراق أن يوظف السياسية أو المواقف الأمريكية لصالحه في أحيان كثيرة.



القسم الرابع

خطوة في الإصلاح
العراق بعد سقوط الموصل

أولا: الإصلاح الداخلي في الحكومة الخامسة

من المعروف انه في الدول التي تأخذ بالنظام البرلماني ونظام تعدد الأحزاب لا يستطيع احد الأحزاب بمفرده الحصول على الأغلبية في البرلمان لتشكيل الحكومة مالم يتألف مع الأحزاب السياسية الأخرى، وبالتالي يتم تشكيل حكومة ائتلافية أي مكونة من أعضاء ينتمون لأكثر من حزب واحد، وعلى هذا الأساس يمكن تصور تشكيل وقيام الحكومة العراقية الخامسة، فقد قامت القوى السياسية المتقاربة في الرؤى والأفكار في البرلمان العراقي بالتحالف والتآلف فيما بينها، لتكون هناك ثلاث كتل سياسية على الصعيد النيابي اصبح لها وزن فعلي في تشكيل الحكومة وهذا الكتل السياسية هي أولا التحالف الوطني والذي يتكون من ائتلاف الكتل الشيعية فيما بينها ويعد الكتلة الأكبر داخل مجلس النواب، وثانيا تحالف اتحاد القوى الوطنية ويشمل اغلب الكتل السياسية السنية، وثالثا، التحالف الكردستاني ويشمل اغلب الكتل السياسية الكردية.

وبما إن التحلف الوطني يعد الكتلة الأكبر في البرلمان فقد تم تكليف أحد نوابه لتشكيل الحكومة وهو الدكتور حيدر العبادي، وفي محاولة منه لتغيير نهج الحكومة السابقة مع الأطراف السياسية ولضرورة تشكيل حكومة وطنية تكون منفذا لمشاركة الجميع قام التحالف الوطني بالانفتاح على الكتل السياسية الأخرى ومنها التحالف الكردستاني واتحاد القوى الوطنية لكي تحظى عملية منح الثقة للحكومة بمقبولية جميع الأطراف السياسية.

وقد اعتمد التحالف الوطني في مفاوضاته مع الكتل الأخرى على الورقة الختاميّة التي ستُمثّل البرنامج الحكومي للسنوات المقبِلة كأساس للتفاوض؛ للمُضيِّ في تأليف التشكيلة الوزارية ضمن المُدة القانونية. في حين اشترطت الكتل الأخرى إن

عملية منح الثقة للحكومة مرهون بموافقة التحالف الوطني على مطالب وشروط التحالف الكردستاني واتحاد القوى الوطنية. فقد ربط اتحاد القوى الوطنية، مشاركته بالحكومة الجديدة بتحقيق 18 مطلباً أبرزها العفو العام والتوازن واللامركزية وتفعيل قانون مجلس السياسات الاستراتيجية وقيادة جماعية للقوات المسلحة وتشكيل قوات أمنية (قوات الحرس الوطني) مرتبطة بوزارة الدفاع من أبناء المحافظات السّنية وتفعيل النظام الداخلي لمجلس الوزراء، والإسراع بالتصويت على قانوني المحكمة الاتحادية ومجلس القضاء الأعلى وتشريع تسعة قوانين مهمة مشترطاً تعهد التحالف الوطني تطبيقها وفقاً لجدول زمني محدد [1].

وكذلك الأمر نفسه مع التحالف الكردستاني فقد عقد مشاركته بالحكومة على أساس تحقيق مطالبه والتي تمحورت حول عدة نقاط أبرزها المادة (140)، والمشاكل الاقتصادية بين الإقليم وبغداد، وقضية النفط والغاز، وقوات البيشمركة، والشراكة الحقيقية في إدارة العراق، إلى جانب المطالبة بتعويض المواطنين الكرد المتضررين من عمليات الإبادة الجماعية، و(الأنفال)، والقصف بالأسلحة الكيماوية، وضحايا عمليات "داعش"، والنازحين إلى إقليم كردستان [2].

وبموجب هذه المطالب والشروط جرت المفاوضات بين الكتل السياسية حول تشكيل الحكومة إلا إن أجواء المفاوضات بين ممثلي اتحاد القوى الوطنية وممثلي التحالف الكردستاني من جهة وممثلي التحالف الوطني من جهة أخرى لم تكن إيجابية ومحبطة في بادئ الأمر، وقد تسيد الخلاف على أجواء المفاوضات وذلك بسبب عدم التوصل إلى أي اتفاق بين اتحاد القوى الوطني والتحالف الكردستاني مع التحالف

(1) للمزيد انظر نص ورقة مطالب اتحاد القوى الوطنية على الرابط الاتي: http://cutt.us/5XM16

(2) نقلا عن سعدي أحمد بيرة، عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني في تصريح لـ«الشرق الأوسط المزيد : http://www.qanon302.net/articles/2014/09/03/30719

الوطني بخصوص الورقة الختامية التي ستُمثِّل البرنامج الحكومي للحكومة المقبلة، وكذلك بسبب الخلاف بين الكتل السياسية حول التوزيع الوزاري للحكومة المقبلة.

فقد كان التحالف الوطني يريد تقديم أسماء المرشحين من الكتل الأخرى لشغل الحقائب الوزارية بينما كان اتحاد القوى الوطنية يريد الاتفاق على البرنامج الحكومي حتى يتضمن أدراج مطالب ورقته التفاوضية لغرض تقديم مرشحي الوزارات، ألا إن التحالف الوطني رفض البعض من نقاط ورقتهم التفاوضية وذلك بسبب زعم التحالف الوطني إن سقوف المطالب مرتفعة، وعلى أثر هذه الخلافات انهارت المفاوضات الأولية.

ففي الوقت الذي وقفت فيه عجلة المفاوضات مع اتحاد القوى الوطنية بسبب تضمين شروطه التفاوضية تحقيق مطلب نسبة 40٪ من المسؤوليات في إدارة الدولة وهو ما اعتبره التحالف الوطني امر غير واقعي كون هذه النسبة غير متوافقة مع تمثيله النيابي، شهدت المفاوضات بين التحالفين الوطني والكردستاني نقاط تفاهم كثيرة، وذلك بسبب اعتبار التحالف الوطني أن مطالب الأكراد ليست بدرجة من التعقيد، وأحيانا عدم المقبولية في جزء منها، مثل مطالب اتحاد القوى الوطني لا سيما أن كلها تقريبا تتعلق بالدستور، وبالتالي لا يجد التحالف الوطني نفسه في حالة من الحرج ، عندما يقدم الضمانات المطلوبة لتحقيق مطالب الأكراد، خصوصا أن الخلافات حول الدستور تشمل الجميع.

وبعد مفاوضات عديدة وافقَ التحالف الوطني على تمرير مطالب اتحاد القوى الوطني في يوم 31 أب 2014 وأوضح عضو الوفد التفاوضي لتحالف القوى الوطنية محمد الكربولي في بيان لاتحاد القوى أنه تمت تسوية نقاط الخلاف بين اتحاد

القوى الوطنية والتحالف الوطني حول مطالبنا"، مبيناً أنهم بانتظار الورقة النهائية لإدراجها ضمن البرنامج الحكومي المقبل"[1].

وبموجب ذلك تكونت وثيقة الاتفاق السياسي المنعقدة بين التحالف الوطني واتحاد القوى الوطنية والتحالف الكردستاني والتي على أساسها تم صياغة البرنامج الحكومي وعلى أساس ضمان تنفيذ هذه الوثيقة ستمنح الثقة لحكومة الدكتور حيدر العبادي.

وتشير هذه الوثيقة إلى إن الكتل السياسية اتفقت على اعتماد قاعدة أساسية ترتكز عليها في مواجهة متطلبات المرحلة القادمة وهي الالتزام بالدستور والعمل بجميع مواده وبنوده من دون انتقائية. كما اتفقت الكتل على جملة المبادئ الأساسية، أبرزها: تشكيل حكومة وطنية جامعة تعمل بروح الفريق الواحد على أساس مبدأي الشراكة الحقيقية، والتزام الحكومة والكتل السياسية المشكلة لها وضمن السقوف المحددة بترسيخ دعائم الوحدة الوطنية. وعلى وجوب الوقوف صفا واحدا في مكافحة الإرهاب وتحرير كل الأراضي العراقية من سيطرة "داعش"، وإعادة إعمار المناطق التي دمرها الإرهابيون والمتضررة من العمليات العسكرية وإعادة النظر في إدارة الملف الأمني وتحقيق التمثيل المتوازن للمكونات في الوظائف العامة، وحرص الحكومة على ضمان استقلالية القضاء. والاتفاق على تعاون الحكومة مع السلطة التشريعية، وإقرار النظام الداخلي لمجلس الوزراء، وأشارت الوثيقة إلى انه تمهيدا لحل الخلافات العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان في ملفي الموازنة العامة وتصدير النفط تلتزم الحكومة الاتحادية من جهتها فور المصادقة على تشكيلتها الجديدة في مجلس

(1) انظر بيان اتحاد القوى الوطنية على الرابط الاتي:

http://alzawraanews.com/index.php?option=com_content&view=article&id=41276:2014-08-31-19-18-50&catid=1:2013-02-17-17-25-32&Itemid=3

النواب بأطلاق سلفة لحساب إقليم كردستان وتلتزم حكومة إقليم كردستان من جهتها بالمباشرة بتسليم كميات النفط المنتج من حقول كردستان لتصديرها عبر وزارة النفط الاتحادية. كما أشارت الوثيقة إلى إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة كركوك وسائر المناطق المتنازع عليها في إطار المادة (140)، وأمداد قوات البيشمركة بالإمكانات اللازمة في إطار مشروع تشكيل قوات الحرس الوطني لحماية الإقليم والمحافظات العراقية كافة ضمن منظومة الدفاع الوطني[1].

وعلى أساس هذه الوثيقة أنشئ التحالف الوطني الورقة الختامية للبرنامج الحكومي الذي جاء ملبي لأغلب بنودها، وكانت النتيجة تصويت مجلس النواب على منح الثقة للحكومة في يوم 8 أيلول 2014 وتم تشكيل الحكومة على أساس مشاركة كل الكتل النيابية المفترض أنها تمثل كل المكونات الاجتماعية والأثنية العراقية ما يعني جعل الحكومة شاملة ومحققة للتوازن الوطني والشراكة الوطنية.

وقد تبين السعي الجاد من قبل رئاسة مجلس الوزراء في جلسته الأولى المنعقدة في 9 أيلول، 2014، فقد كانت هذه الجلسة بادرة حسن نية لتحقيق مطالب الكتل السياسية بما يتماشى مع وثيقة الاتفاق السياسي الأنفة الذكر وقد اتخذ المجلس في جلسته الأولى عدة قرارات أهمها [2]:

1. الموافقة على إنشاء صندوق لإعادة أعمار المناطق التي تضررت بسبب العمليات الإرهابية وتكليف الأمانة العامة لمجلس الوزراء بدراسة آليات تنفيذ ذلك.

(1) انظر نص وثيقة الاتفاق السياسي بين الكتل المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية، على الرابط الاتي: http://www.xendan.org/arabic/drejaA.aspx?Jmara=1792&Jor=2

(2) انظر قرارات الجلسة الأولى لمجلس الوزراء للحكومة العراقية المنتخبة، بتاريخ 2014/9/9، على الرابط الاتي: http://www.cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=5223

2. الإيعاز بأعداد مشروع قانون لتأسيس قوات الحرس الوطني وتنظيم موضوع المتطوعين من الحشد الشعبي على أن ينجز المشروع خلال أسبوعين.

ويعد القرار الثاني إشارة حسن نية على تنفيذ الفقرة السادسة من وثيقة الاتفاق السياسي التي تنص على تطوير تجربة الحشد الشعبي والعمل على جعلها ذات بعد وطني مقنن يخدم عملية المصالحة الوطنية وذلك بتشكيل منظومة الحرس الوطني من أبناء كل محافظة كقوة رديفة للجيش والشرطة لها مهام محددة...."

وعلى صعيد المؤسسة العسكرية وانطلاقا من الفقرة السادسة من وثيقة الاتفاق السياسي التي تنص على تطوير تجربة الحشد الشعبي والعمل على جعلها ذات بعد وطني مقنن يخدم عملية المصالحة الوطنية وذلك بتشكيل منظومة الحرس الوطني من أبناء كل محافظة كقوة رديفة للجيش والشرطة لها مهام محددة...." وبحسب المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء فإن الإجراءات القانونية والتنفيذية لتشكيل الحرس الوطني تشق طريقها بالتنسيق مع وزارة الدفاع وهيئة الحشد الشعبي ولجنة المصالحة الوطنية في، وان هذه التشكيلات يمكن أن تكون نواة للحرس الوطني عند إقرار تشريعه من قبل مجلس النواب. ومن الجدير بالذكر أن مسألة قوات الحرس الوطني أصبحت في مرمى مجلس النواب وذلك بعد تقديم مجلس الوزراء قانون الحرس الوطني اليه، إلا أن تعطل إقراره قد يعود إلى اختلاف وانقسام القوى السياسية حول بنود مسودة قانون الحرس الوطني.

فضلاً عن ذلك كان قرار إيقاف القصف العشوائي من قبل رئيس الوزراء حيدر العبادي، خطوة مهمة بعثت برسائل إيجابية لأغلب الأطراف السياسية وبينت سعي الحكومة الجاد نحو تحقيق المطالب السياسية وأرسلت رسائل اطمئنان لأهالي تلك المناطق بأن الحكومة معهم ضد الإرهاب.

ومن قرارات مجلس الوزراء التي جاءت تتماهى مع وثيقة الاتفاق السياسي كانت قرارات الجلسة رقم(10) في 18 تشرين الثاني 2014، والتي تقضي:

1. متابعة مجلس الوزراء بالتنسيق مع السلطة القضائية الاتحادية قضايا الموقوفين بهدف الإسراع بإنجازها.
2. الالتزام بالسقوف الزمنية القانونية في أنهاء وحسم الشكاوى والدعاوى.
3. متابعة شكاوى المحكومين الذين صدرت بحقهم الأحكام القضائية من خلال تشكيل لجان قضائية تتولى دراسة هذه الشكاوى وبيان المكانية إعادة محاكمتهم ووفقا لقانون أصول المحاكمات الجزائية.

وفي الواقع هذه القرارات كانت تشير إلى حسن النية في تنفيذ وثيقة الاتفاق السياسي لاسيما بعد تطبيقها على ارض الواقع، فقد أعلنت محكمة التحقيق المركزية في 1 كانون الأول 2014 الإفراج عن 2779 متهماً لم تثبت إدانتهم بالإرهاب في شهر تشرين الثاني 2014، لافتة إلى حسمها 4689 قضية خلال هذه الفترة[1]. فضلاً عن إعلان محكمة التحقيق المركزية الأفراج في الشهر الماضي لقرار مجلس الوزراء في عن 4224 متهما بالإرهاب لم تثبت إدانتهم[2].

وبخصوص مطالب القوى السياسية التي تتعلق باستبدال قيادات عسكرية في وزارة الدفاع والداخلية بعد أحداث العاشر من حزيران 2014، وسيطرة تنظيم "داعش"على الموصل وأجزاء من محافظات أخرى، والتي تخص الفقرة الخامسة من وثيقة

---

(1) القضاء يفرج عن 2779 متهماً لم تثبت إدانتهم بالإرهاب الشهر الماضي، أعلام السلطة القضائية الاتحادية، كانون الأول 2014، للمزيد ينظر الموقع الاتي: http://www.iraqja.iq/view.2628/

(2) الإفراج عن 4224 متهما بالإرهاب لم تثبت إدانتهم خلال 9 شهور، أعلام السلطة القضائية الاتحادية، 14 تشرين الأول 2014، للمزيد ينظر الموقع الاتي: http://www.iraqja.iq/view.2566/

الاتفاق السياسي التي تنص على إعادة النظر في إدارة الملف الأمني بما يتفق مع الدستور ويضمن إعادة بناء القوات المسلحة ورفع كفاءتها المهنية...."

فقد أجري السيد العبادي العديد من الخطوات بهذا الاتجاه، منها إصدار أوامر ديوانية في 12 تشرين الثاني 2014 بإعفاء 26 قائدا من مناصبهم وإحالة 10 قادة إلى التقاعد وتعيين 18 قائداً في مناصب جديدة بوزارة الدفاع، وذلك ضمن التوجهات لتعزيز عمل المؤسسة العسكرية على أسس المهنية ومحاربة الفساد بمختلف أشكاله[1]. فضلاً عن إعفاء 24 قائداً في 1 كانون الأول 2014 من قيادات وزارة الداخلية وأحالتهم على التقاعد وتعيين ضباط جدد بدلا عنهم[2]. فضلاً عن إعلان السيد العبادي عن إلغاء 50 ألف وظيفة لمنتسب وهمي(فضائي) في وزارة الدفاع اكتشفت خلال شهر واحد، في خطوة جديدة لمكافحة الفساد في المؤسسة العسكرية. وذلك ضمن خطة إصلاح عمل المؤسسات الأمنية ويأتي هذا التغيير من اجل إعادة هيكلة القوات الأمنية وجعلها أكثر فاعلية في مواجهة الإرهاب. فضلاً عن السعي نحو تحقيق التوافق الداخلي مع القوى السياسية وأثبات حسن النية في التغيير والإصلاح على المستوى الداخلي.

أما على صعيد حل الخلافات العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان في ملفي الموازنة العامة وتصدير النفط، بموجب وثيقة الاتفاق السياسي وفي إطار البرنامج الحكومي، فقد قرر مجلس الوزراء في جلسته رقم (12) المنعقدة 2 كانون الأول "بالموافقة على الاتفاق بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان

(1) السيد رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة يصدر أوامر ديوانية، المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء، 12 تشرين الثاني 2014، ينظر الموقع الاتي: http://www.pmo.iq/press/12-11-20143.htm

(2) السيد رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة يصدر أوامر إعفاء 24 من قيادات وزارة الداخلية، المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء، 1 كانون الأول 2014، للمزيد ينظر لموقع الاتي:

http://www.pmo.iq/press/1-12-2014.htm

الذي تم بحضور السيد رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي ورئيس حكومة إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني، والذي ينص على "أن النفط العراقي هو ملك لكل العراقيين، وان يقوم إقليم كردستان تسليم ما لا يقل عن (250) الف برميل نفط يوميا إلى الحكومة الاتحادية، لغرض التصدير، كما يتضمن الاتفاق تصدير(300) الف برميل يوميا من قبل الحكومة الاتحادية من حقول محافظة كركوك عبر خط أنبوب النفط في إقليم كردستان" والاتفاق على "تخصيص نسبة من تخصيصات القوات البرية الاتحادية للجيش العراقي إلى قوات البيشمركة حسب النسب السكانية"[1].

وكجزء من عملية الإصلاح السياسي في الحكومة الجديدة اقر مجلس الوزراء برئاسة السيد العبادي في جلسته المرقمة (11) في 25 تشرين الثاني 2014 النظام الداخلي لمجلس الوزراء، استنادا إلى أحكام المادة(85) من الدستور[2]. وجاء إقرار النظام الداخلي للتنظيم من عمل مجلس الوزراء وبيان وإجاباته فضلاً عن تنظيم العلاقات بين أعضائه ومهمات رئيس ومهمات أعضائه، في حين كان هذا القرار معطلا في الحكومات السابقة، بعد أن تم معارضة إقرار هذه الضوابط طوال ثمانية أعوام، وجاء إقرار النظام الداخلي كجزء من عملية الإصلاح السياسي في الحكومة الجديدة.

وفي الواقع أن إقرار النظام الداخلي لمجلس الوزراء كان خطوة إيجابية تمثل النوايا الحقيقية للحكومة في بناء دولة مؤسسات ديمقراطية، علاوة على أن تحقيق تلك الإنجازات في هذه المدة القصيرة يمثل تطورا كبيرا في التحول الديمقراطي الذي يشهده

---

(1) نقلا عن قرارات مجلس الوزراء للجلسة رقم 12، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، 2 كانون الأول 2014، ينظر الرابط الاتي:http://cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=5507

(2) نقلا عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء، قرارات مجلس الوزراء للجلسة رقم 11، في 25 تشرين الثاني 2014، ينظر الرابط الاتي: http://cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=5471

العراق، ويبدو أن إنجازات الحكومة الخامسة في هذه المدة الوجيزة تشير إلى مستوى التفاهم المشترك نسبيا بين الكتل السياسية، ومن هنا تأتي أهمية تكاتف جميع الكتل السياسية من المحافظة على هذه الإنجازات ودعمها من خلال السلطة التشريعية اجل تحقيق إنجازات أخرى مميزة وتصب في مصلحة الشعب العراقي والعملية السياسية عموما.

ثانيا: الحكومة الخامسة ومعوقات الإصلاح

على الرغم من هذه الإصلاحات النسبية في حكومة العبادي إلا أنها تواجه عدة معوقات ولهذا نتساءل ماهي المعوقات التي تعيق حكومة العبادي وتحد من دوره في إتمام عملية التحول الديمقراطي في العراق؟

وفي الواقع لما كانت الديمقراطية لا تتم مباشرة إلا عبر مرحلة متدرجة يتم بعد استيفاء شروطها الوصول اليها فإن العراق كذلك يمر بهذه المرحلة الانتقالية الذي ينشد بها الوصول إلى مصاف الدول الديمقراطية ولكن مع تسليمنا بأن هذه المرحلة الانتقالية لا تخلو من المشكلات والصعوبات، فإن العراق وفقا لهذه المرحلة الانتقالية بات يشوبه عدة معوقات ونؤكد أن تفاقمها ليس فقط يؤثر على عملية الانتقال فحسب بل ربما يعيق بناء الدول بأكملها. ويجمع البعض أن الإشكاليات التي تعيق تحول العراق نحو الديمقراطية هي:

1. معوقات القوى والأحزاب السياسية العراقية

تم تشكيل الحكومة العراقية الخامسة على أساس مشاركة كل الكتل النيابية المفترض أنها تمثل كل المكونات في العراق، وبذلك يمكن القول إنها حكومة ائتلافية، وتدل التجربة السياسية في اغلب بلدان العالم أن الحكومات الائتلافية لا تعمر طويلا. لأنها عادة ما تكون نتيجة تعاون مؤقت فرضته الظروف بين أحزاب غير متقاربة تقاربا كبيرا في الأهداف والمبادئ، ولهذا ربما تزول الحكومات الائتلافية ريثما يزول الظرف المؤدي لها.

ذلك لان تشكيل الحكومة الائتلافية عادة ما يكون في أوقات المصاعب أو الأزمات التي تعصف بالبلد كما في أوقات الحرب وذلك لمنح الحكومة درجة أكبر من القبول والشرعية وكذلك لتخفيف حدة النزاع السياسي الداخلي. وبذلك تقوم

الأحزاب بتشكيل حكومة وحدة وطنية أو حكومة تحالف كبير لمواجهة الخطر المحدق بالدولة. وعلى هذا الأساس يمكن تصور قيام أو تشكيل الحكومة العراقية الخامسة، فهي جاءت نتيجة للظرف الأمني التي تمر بها البلادة بعد أحداث الموصل وسيطرة تنظم "داعش" على أجزاء من المناطق الشمالية الغربية في العراق. لكسب الدعم الدولي ولتخفيف حدة النزاع الداخلي.

وقد يبدو لأول وهلة أن الحكومات الائتلافية كهذه تميل لأن تكون منقسمة على نفسها ومعرضة لعدم الانسجام. وذلك لأن الائتلافات إنما تتشكل من أحزاب مختلفة ذات توجهات مختلفة وقد لا تتفق دائماً على الطريق الصحيحة لإدارة سياسة الحكومة. إلا أننا نرى بخلاف ذلك لان من حسنات الحكومات الائتلافية هو أنها تقود إلى مزيد من التوافق في السياسة، أي أن الوزارة المؤلفة من عدة أحزاب (وغالباً ما تكون ذات فكرانية مختلفة) يجب عليها أن تتوافق فيما يتعلق بسياسات الحكومة الائتلافية وهذا بطبيعة الحال سيؤدي إلى تحقيق رغبة اغلب الأطراف السياسية التي ترنو إلى مزيد من المشاركة السياسية في الحكومة العراقية وهذا ما نحن بحاجة اليه في العراق.

ومع ذلك لا يمكن نكران إن الحكومات الائتلافية هي حكومات مولدة للخلافات السياسية، وذلك بسبب الاختلاف على الاتفاقات السياسية المنشئة للحكومة، فعلى الرغم من إن الاتفاقات بين القوى السياسية العراقية يجب أن تستمر لحين تنفيذ البرنامج الحكومي، بيد إن عدم انسجام رؤى الكتل السياسية مع بعضها من الممكن إن يفرط بعقد الاتفاق السياسي بين التحالف الوطني واتحاد القوى الوطني والتحالف الكردستاني، وذلك بسبب حدوث اختلافات بين الأحزاب المتحالفة حول رؤاها تجاه القضايا المعنية في الدولة، أو اختلافها حول الحلول اللازمة لمواجه الأمور التي تستجد والتي لم يضع لها الاتفاق السياسي حلا محددا.

وفي الواقع يمكن القول إن الاتفاقات بين القوى السياسية العراقية، معرضة للعديد من الخلافات وذلك لان هذه الاتفاقات غير منظمة تنظيما دقيقا، فهي لم تنطوي ألا على منهاج عام يتضمن صيغ وقواعد عامة تبين أوجه التعاون بين الأحزاب المتحالفة دون أن تحددها تحديدا دقيقاً، ولهذا نجد عند حدوث خلافات بين الأحزاب السياسة العراقية، تقوم هذه الأحزاب بحلها عن طريق المفاوضة وتبادل وجهات النظر، التي في كثير من الأحيان لا تنتهي إلى نتائج مرضية بالنسبة لجميع الأطراف المعنية. الأمر الذي يهدد وحدة الاتفاق السياسي بين بين الأحزاب السياسية المتآلفة فيا بينها على تنفيذ البرنامج الحكومي.

ومن أمثلة هذه الخلافات والتي تم حلها عن طريق المفاوضة وتبادل وجهات النظر هي انسحاب كتلة مستقلون المنضوية في التحالف الوطني التي يرأسها حسين الشهرستاني من مراسيم منح الثقة للحكومة. والملاحظ هنا على الرغم من أن الاتفاقات فيما بين الكتل السياسية حول تشكيل الحكومة العراقية كانت في الغالب مكملا للاتفاقات النيابية على صعيد البرنامج الحكومي وعلى صعيد الوزراء من اجل التعاون في ممارسة السلطة، إلا إن هناك خلافات حدثت بين هذه الكتل وبالتالي ابتعدت بعضها عن الاتفاق عند منح الثقة للحكومة وذلك لاختلاف وجهة نظرها تجاه السياسة العامة للدولة أو اختلافها تجاه توزيع المناصب الحكومية، فكتلة مستقلون رغم عودتها ثمة مخاوف لها من تغيير نهج السياسية النفطية والمالية التي كانت قائمة عليها الحكومة السابقة مع إقليم كردستان(1).

---

(1) أن كتلة مستقلون قررت المشاركة في حكومة رئيس الوزراء حيدر العبادي بعد أن حصلت على تطمينات بشأن الضمانات التي تحفظ ثروة العراق النفطية. انظر بيان كتلة مستقلون، 2014/9/11، على الرابط التالي: http://cutt.us/AZoRi

والحقيقة إن هذه الخلافات من المرجح أن تزداد سواء كانت بينية بين الكتل السياسية مع بعضها أو سواء داخل الكتلة السياسية الواحدة وذلك لان الاتفاقات داخل هذه الكتل وبين هذه الكتل غير منظمة تنظيما دقيقا لأنها اتفاقات لم تنطوي على تشكيل لجان منبثقة عنها. فعلى الرغم إن البرنامج الحكومي لرئيس الوزراء حيدر العبادي جاء ملبي لأغلب بنود الاتفاق السياسي، ألا انه في الواقع لا توجد لجان على الصعيد النيابي أو الحكومي تشرف على تنفيذه لضمان تحقيق الاتفاق السياسي بين الكتل المنشئة للحكومة، وتكمن ضرورة اللجان في قدرتها على التوفيق بين الأطراف السياسية المختلفة، وعلى قدرتها في ضمان تنقيذ البرنامج الحكومي. لأن هذا الأخير سيكون خاضع لآليات تحدد المدة المقررة لتنفيذ بنوده حسب وثيقة الاتفاق السياسي المنعقدة بين الكتل السياسية

و لغرض ضمان تنفيذ وثيقة الاتفاق السياسي التي نشئت بين الكتل السياسية المكونة من التحالف الوطني واتحاد القوى الوطني والتحالف الكردستاني، يجب أن لا يكون الاتفاق المنشئ لهذه الوثيقة هو مجرد تعاون مؤقت فرضته الظروف التي يمر بها العراق لتحقيق مكاسب معينة على الصعيد النيابي أو الحكومي، بين أحزاب غير متقاربة تقاربا كبيرا في الأهداف والمبادئ، فعلى الرغم إن واقع الاتفاق يقول كذلك فهذا الاتفاق فرضته الظروف بين أحزاب غير متقاربة، ألا انه إذا كان كذلك فهذا النوع من الاتفاقات عادة ما يزول بزوال الظروف التي ساعدت على قيامه. ولكي يتجاوز الاتفاق السياسي المرحلة المؤقتة ويدخل ضمن المرحلة الاتفاق الدائم بين الكتل السياسية السياسي، فيجب أن ينظم هذا الاتفاق تنظيما دقيقاً، ذلك بأن الاتفاقات المنظمة تنظيما دقيقا لا تقتصر على وضع برنامج عام يحدد الأمور المتفق عليها بين الأحزاب، كما هو الحال في برنامج العبادي الذي حدد اغلب الأمور المتفق عليها في وثقة الاتفاق السياسي، وإنما يستلزم تأسيس لجان مهمتها الأشراف على

تنفيذ البرنامج الحكومي على الصعيدين النيابي والحكومي، فعلى الصعيد النيابي تعمل هذه اللجان على تحديد مواقف الأحزاب المتحالفة بالنسبة لجميع الأمور التي تعرض على المجالس النيابية حسب روح الاتفاق السياسي وبنوده. وعلى الصعيد الحكومي تحدد هذه اللجان السياسة العامة لحكومة الائتلاف وتحسم الخلافات التي يمكن أن تحدث بين الأحزاب المتآلفة حول أمور تفصيلية لم تنظمها بنود الاتفاق والتي تظهر من خلال ممارسة السلطة.

أن دور القوى السياسية في نجاح الحكومة الخامس يدفعنا إلى تبني مشهدين لمستقبل البرنامج الحكومة وتنفيذه بحسب وثيقة الاتفاق السياسي التي عبرها تم منح الثقة لحكومة العبادي. وهذين المشهدين هما:

اولا: مشهد تحقيق مطالب بنود الوثيقة السياسية

إن هذا المشهد يتأسس على افتراض مفاده إن مطالب الكتل السياسية وفق وثقة الاتفاق السياسي المنعقدة بين التحالف الوطني والاتحاد الوطني والتحالف الكردستاني ستنفذ في إطار البرنامج الحكومي لرئيس الوزراء العبادي، ولكن كيف؟

وقد يتحقق هذا المشهد في احتواء رئيس الوزراء حيدر العبادي لمطالب الكتل السياسية لضامن استمرار نجاح الحكومة الخامسة، وذلك لإدراكه إن أهمية هذه المطالب تكمن في ضرورتها الداخلية، أي السعي نحو ضمان الحاضنة الداخلية لها وإيقاف السبل من توظيفها أو استغلالها خارجيا، فهذه المطالب هي نتيجة أساسية لزيادة رغبة بعض الأطراف في المزيد من المشاركة السياسية، إلا أنها كانت محط تجاهل من الحكومة السابقة وان السعي الجاد للتفاهم حول تحقيقها من قبل الحكومة الجديدة يخفف ويقضي على من يريد أن يوظفها ويستغلها خارجيا لمزيد من الضغط على الحكومة العراقية، وبتالي عدم فسح المجال لمزيد من التأثير الخارجي على العراق

لاسيما وان العراق ليس في موضع قوة في ظل الإرهاب الذي يحيط به، وبالتالي سيضطر العراق إلى يذعن لهذه المطالب إذا فرضت من الخارج.

وعلى هذا يتطلب نجاح هذا المشهد كسب ثقة السنة وإعطاء ضمانات حقيقية لهم، واتخاذ خطوات فعلية من قبيل إعادة المفصولين من وظائفهم الحكومية، وتخفيف قوانين مكافحة الإرهاب والإفراج عن آلاف المعتقلين دون محاكمة، وحتى إصدار عفو عام.

أما فيما يتعلق بالأكراد، فإن الخطوة الأولى لإعادة ثقتهم بالحكومة الاتحادية تتطلب إعادة صرف حصة لإقليم شمال العراق من ميزانية الدولة وإمداد القوات الكردية "البيشمركة" بالأسلحة لمحاربة "الدولة الإسلامية"، والبحث جدياً عن اتفاق فيما يخص إدارة الثروة النفطية والمناطق المتنازع عليها بين حكومتي أربيل وبغداد منذ سنوات.

وفي حال تمكن رئيس الوزراء حيدر العبادي من كسب ثقة السنة والأكراد. فضلاً عن إعادة الثقة إلى المؤسسة العسكرية العراقية وطمأنة السنة وجميع مكونات الشعب العراقي بأن الجيش مؤسسة وطنية تدافع عن جميع أبناء الشعب العراقي. فإن التغلب على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" سيبدو في ذلك الوقت ممكناً عبر محاصرة التنظيم وتجفيف منابع حاضنته الشعبية.

وقد يبدو لأول وهلة إن تنفيذ مطالب الوثيقة السياسية تقع على عاتق رئيس الوزراء حيدر العبادي فقط، إلا إنه في الحقيقة إن اغلب هذه المطالب تقع على عاتق مجلس الوزراء ورئيسه وليس على رئيس مجلس الوزراء فحسب، وكذلك على عاتق البرلمان.

فعلى صعيد مجلس الوزراء ككل يقع عاتق تنفيذ هذه المطالب كونه يمثل وزراء الكتل السياسية التي شاركت في الحكومة، وليس على عاتق رئيسه فحسب لأنه لم يختار

أعضاءها بنفسه حتى يكون هو مسؤولاً عن أدائهم، ولكي تلافي المشكلات السابقة يجب تحديد موضوع مرجعية الوزراء الذي شكل أحد عوامل ضعف الحكومات السابقة وأصوليا، يجب أن يكون مجلس الوزراء ورئيسه هو المرجعية، فيما تنتهي علاقة الكتل بالوزراء فور المصادقة عليهم في البرلمان، ويبقى لرئيس الوزراء حرية التصرف بما يناسب تحمّله المسؤولية أمام البرلمان، فالوزير يبدأ بتنفيذ برنامج الحكومة الذي اتفقت عليه الكتل وصادق عليه مجلس النواب، وليس تنفيذ رغبات وسياسات الكتل التي قد تتغير. في الوقت نفسه يجب أن تبقى هناك حالة من التطابق بين مواقف الوزراء داخل مجلس الوزراء ومواقف كتلهم، لئلا تتكرر مشاهد هزيلة جرت في الدورات السابقة عندما كان نواب كتلة معينة يصوتون على قرار لمجلس الوزراء أو مشروع قانون، لتعلن كتلتهم لاحقا معارضتها للقرار، أو تحرّك نوابها داخل البرلمان لعرقلة إقراره.

أما على صعيد البرلمان فهو أيضاً يقع على عاتقه تنفيذ مطالب الوثيقة السياسية وهذا الأمر يشترط أيضاً استمرار حالة الثقة الواضحة الآن بين الكتل السياسية والتي تشكل أرضية للتفاهم بل وحتى التنازلات المتبادلة، وفق نظرية اللعبة الغير صفرية "رابح مقابل رابح" وليس وفق نظرية اللعبة الصفرية "رابح مقابل خاسر". وعلى الرغم أن دور الكتل السياسية في البرلمان يتناسب مع حجمها ومستوى وزنها البرلماني وطالما أن التحالف الوطني يعد الكتلة الأكبر في البرلمان ومنه انبثق رئيس الوزراء فإن له دور لا يمكن أغفاله فضلاً عن دور الكتل السياسية الأخرى في ضمان وثيقة الاتفاق السياسي وضمان استمرار نجاح الحكومة الخامسة.

وتأتي أهمية دور التحالف الوطني في الوسط السياسي في العراق كونه أصبح بعد تشكيل الحكومة الخامسة بمثابة الضامن الوحيد لتلبية مطالب القوى السياسية الأخرى، لان تفاوض اغلب القوى السياسية حول تشكيل الحكومي جرى مع

التحالف الوطني ولم يجري مع أطراف سياسية معينة كما هو الحال في عام 2010 عند تشكيل الحكومة السابقة، ولهذا فإن دور التحالف الوطني أصبح يمثل الضمانة التي يقدمها للكتل السياسية في تحقيق المطالب وتعد موافقته بمثابة موافقة من الحكومة على المطالب السياسية للكتل الأخرى. وبذلك، أصبحت لضمانات التي يقدمها التحالف الوطني ذا بعدا مؤسسيا ونيابيا.

وفي ضوء هذه الأهمية فإن التحالف الوطني من الممكن أن يصبح دوره ضابط لفعل الحكومة كونه يتمتع بنفوذ عددي داخل مجلس النواب وكون رئيس الحكومة منبثق منه، وبالتالي إن استمرار التحالف الوطني في ممارسة دور ضابط على الحكومة من خلال مجلس النوب يجعل دوره ضامن لبنود الاتفاق السياسي التي بموجبها تم منح الثقة للحكومة من قبل الأطراف السياسية الأخرى، وهذا يضمن بدوره تنفيذ وثيقة الاتفاق السياسي المنعقدة بين الكتل السياسية وبالتالي نجاح الحكومة في تنفيذ برنامجها الحكومي.

وعلى هذا الأساس يفترض هذا المشهد انه لكي يتم ضمان وثقيه الاتفاق السياسي بتنفيذ البرنامج الحكومي يجب أن يتم أنشاء لجان تعمل على الصعيد البرلمان وعلى الصعيد مجلس الوزراء مهمتها الأشراف على سير العمل بالبرنامج الحكومي. فعلى الصعيد البرلماني تعمل هذه اللجان على تحديد مواقف الأحزاب المتحالفة بالنسبة لجميع الأمور التي تعرض على البرلمان بحسب روح الاتفاق السياسي وبنوده. وعلى الصعيد الحكومي تحدد هذه اللجان السياسة العامة لحكومة الوحدة الوطنية وتحسم الخلافات التي يمكن أن تحدث بين الأحزاب المتآلفة حول أمور تفصيلية لم تنظمها بنود الاتفاق والتي تظهر من خلال ممارسة السلطة.

ثانيا: مشهد عدم تحقيق مطالب بنود الوثيقة السياسية

يتأسس هذا المشهد على افتراض مفاده إن عدم تنفيذ وثيقة الاتفاق السياسي بين الكتل السياسية يأتي من الاختلافات السياسية داخل التحالف الوطني حول تنفيذ بنود هذه الاتفاقية.

ويمكن تبرير هذا المشهد بالقول إن التحالف الوطني رغم وزنه النيابي الذي يتمتع به، وقدرته على إنجاح الحكومة الجديدة وتحقيق المطالب السياسية للكتل الأخرى، إلا انه تحالف هش، تجمعه المصلحة أكثر ما تجمعه وحدة الأهداف بين الكتل السياسية، فعلى الرغم من إن التحالف الوطني تأسس بموجب اتفاق صريح حول برنامج واضح للحكومة تحدد بموجبه أوجه التعاون بين الأحزاب المنضوية فيه، وبذلك يصبح التحالف الوطني وكأنه حزب واحد بالنسبة للأمور المتفق عليها، بيد انه في الواقع يفتقد على الإجماع برأي واحد تجاه القضايا المحددة في الحكومة فهو يفتقر إلى خطاب سياسي موحد تجاه القضايا السياسية المختلفة، وكذلك تتباين مواقف أطرافه تجاه اغلب القضايا السياسية فكل كتلة سياسية داخل التحالف لها وجه نظر معين في إدارة الدولة، وكان لهذه الكتل السياسية نصيب في السلطة التنفيذية، وإن عدم الاتفاق بين هذه الكتل على وحدة الأهداف التي يسعى إليها التحالف الوطني في اطار البرنامج الحكومي سيقوض من قدرته أمام مطالب كتل القوى السياسية الأخرى، ويحول دون مواصلة تنفيذ البرنامج الحكومي للسيد العبادي، وبالتالي يصبح التحالف الوطني في البرلمان بعيدا عن الوزارة وفي حل منها.

وفي ضوء هذا المشهدين نجن نرجح استمرار الحكومة الخامسة في تحقيق مطالب بنود الوثيقة السياسية، وذلك لسببين الأول بسبب الضرورة الداخلية لهذه المطالب ودورها في ضمان الحاضنة الداخلية للحكومة، والثاني لضمان استثمار الدعم الدولي

والإقليمي للعراق في محاربة الإرهاب ودعمه سياسيا وعسكريا واقتصاديا، ومع ذلك يمكن القول إن مشهد تحقيق مطالب بنود الاتفاق السياسي من الممكن أن يعرقل وذلك بسبب الخلافات السياسية الداخلية في حزب الدعوة المنضوي في التحالف الوطني وذلك لاعتراض بعض أطرافه على التغيرات التي يجريها رئيس الوزراء حيدر العبادي في العديد من القضايا التي تتعلق مثلا بطريقة أدارته للحرب ضد "داعش" و إعادة هيكلة الجيش وقيادته و فيما يتعلق المصالحة السنية وقانون العفو العام أو فيما يتعلق بالسياسية المالية والنفطية مع الإقليم، ورغم وجود هذه الاعتراضات إلا إن ذلك لا يحول دون تنفيذ المطالب السياسية بقدر ما يأخر أو يعرقل من تنفيذها، ذلك بأن التحديات والمخاطر التي يوجهها العراق اكثر من أن تحصى وان المسؤولية التي تقع على رئيس الوزراء حيدر العبادي هي تخيره بين بين عراق يتسع للجميع، بعيدا عن التطرف، أو عراق يكون ساحة للعراك الإقليمي والداخلي تحت دعوي المذاهب التي جُعلت أساسا لتيسير الدين. فالكيان العراقي قيد التهاوي، وعلى شفا الانهيار على كافة الأصعدة. وحكومة السيد العبادي ربما تكون الأخيرة في تاريخ هذا البلد، إذا لم تحسن التصرف والتحرك. ولذلك لا يوجد بديل اليوم سوى التعايش في دولة أساسها المواطنة والقانون، وليس الطائفة، أو العرق، أو المذهب.

2.معوقات العملية السياسية في العراق

يشير واقع عملية التحول الديمقراطي في العراق إلى عجز أدائي في ممارسة السلطة. مع إدراكنا أن العراق يمر بمرحلة انتقالية من نظام سياسي يختلف بكافة المعايير والظروف المحيطة به، إلى مرحلة أخرى يحاول بها إرساء أركان نظام سياسي مغاير تماما لشكل النظام السابق وبظروف داخلية.

ومن نافلة القول، إن العراق يقف في مرحلة الانتقال إلى مرحلة التحول الديمقراطي، ولم يصل بعد إلى مرحلة التحول الديمقراطي، ولم يعش بعد المرحلة الديمقراطية، لذلك لا يخطئ من يظن بأن المرحلة التي يمر بها العراق اليوم ليست مرحلة ديمقراطية ولا هي مرحلة تحول ديمقراطي وإنما هي مرحلة تطعيم ديمقراطي، وهذا الأخير لا ينجح من دون التمكين، والتمكين بقدر ما يكتشف إمكانيات ينبغي أن يختلق إمكانيات للعبور بالعراق من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة التحول الديمقراطي، وليس هناك من يكشف عن إمكانيات هذا التحول سوى مؤسسات الدولة المدنية الحديثة، إذ هي قادرة على تجاوز تشوهات العملية السياسية وتحقيق المصلحة الوطنية، لا سيما من خلال وجود برلمان منتخب وما يوفره هذا الأخير من تعددية سياسية وما ينتج عنها من تعددية حزبية، غير أن هذا ما تم فعله في عراق ما بعد 2003، ولكن حصلت تحديات، مضافة إلى تحديات موضوعية أسهمت في صناعة العنف واستمراره، ومن ثم الابتعاد عن بناء الدولة المدنية الحديثة[1].

حتى أصبحت هذه التحديات علامات فارقة في مشهد العراقي الراهن، لاسيما وان المشروع الرسمي لبناء الدولة يؤشر هيكلاً سياسيا متمدنا (ديمقراطي فيدرالي) بحشوه غير متمدنة بسبب اعتماد معايير سياسية غير متمدنة (طائفية دينية، وتعصبية قومية، واجتماعية عشائرية)[2].

فمن مستلزمات النظام الديمقراطي، وجود سياسة مستقلة تحمي هذه الممارسة وتسعى إلى تعميمها، ناهيك عن مستلزمات البنى السياسية القادرة على تحمل الديمقراطية، ولعل أهمها الأحزاب السياسية التي هي أساس العمل السياسي، وهذا

(1) د. عامر حسن الفياض، أزمات ومزالق بناء الدولة وإدارة الحكم في العراق، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 3،(بغداد: مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، يونيو 2012)، ص ص 4-7

(2) المصدر نفسه، ص 11.

الأمر يحمل رؤى مخالفة في العراق ذلك لان الأحزاب السياسية في العراق، لا تعدو أن تكون سوى واجهات لشخصيات سياسية عشائرية طائفية، هذا من جانب، ومن جانب أخر أن إطلاق حرية تشكيل الأحزاب والتنظيمات السياسية بعد عام 2003 كانت سلبية وأدت إلى تشرذم الحياة السياسة في العراق(1). ومشكلة هذا الخيار أن غياب بعض الضوابط للنظام الحزبي قد يؤدي إلى تحول بعض الأحزاب إلى مجرد أدوات لأطراف خارجية تتدخل من خلالها في الشؤون الداخلية للعراق، فعلى الرغم من أن التعددية الحزبية بما تمثله من تعددية سياسية تعد أهم المرتكزات الأساسية للنظام السياسي الديمقراطي في شكله الحديث، بيد أن الواقع العراقي في هذا الصدد يؤشر عدة تحديات في هذا المجال، إذ إن كثير من الأحزاب التي تأسست في مرحلة ما بعد الاحتلال ظهرت في حالة غياب نظام سياسي مع ظهور حاضنة لها تتمثل في عدم فرض أي قيود أو ضوابط على حرية تشكيل الأحزاب وعلى أنشطتها(2). حتى إن هذه الأحزاب أصبحت مجموعة من الموالين تتمحور حول شخصية قيادية ولا وجود لهيكل تنظيمي حقيقي لها(3).

ولا حاجة لنا في القول، إن غياب الضوابط للنظام الحزبي، فضلاً عن زيادة وتيرة تشكل الأحزاب والتنظيمات السياسية والمفتقدة لبرامج سياسية واجتماعية واضحة، سيؤثر بصورة مباشرة على بناء المجتمع وتحقيق دولة الاستقرار السياسي في

(1) د. عبير سهام مهدي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية وتداول السلطة: العراق أنموذجا، مجلة دراسات سياسية، العدد 16، (بغداد: بيت الحكمة، 2010) ص10.

(2) حسنين توفيق إبراهيم، مستقبل النظام والدولة في العراق وانعكاساته على الأمن والاستقرار في الخليج، ط2، دراسات عراقية، العدد الأول، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، يناير 2005) ص 56.

(3) د. عبد الجبار احمد عبد الله، الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق، ورد في بحوث الندوة العلمية للجمعية العراقية للعلوم السياسية الموسومة "إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق" تحرير د. أياد خلف حسين العنبر، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 18 تشرين الثاني 2009) ، ص57.

المستقبل، بل إن هذه الأحزاب ستصبح مجرد لافتة فجة توظف في الصراع السياسي بين التيارات الحزبية والمعسكرات. وسيستغل كل منها مقولات ديمقراطية لتكون أساس لمعركته السياسية والحزبية[1].

وغني عن البيان، أن السمة العامة للنظام السياسي العراقي ستكون في حالة احتجازيه للنمو الديمقراطي في حدود التعددية الحزبية، وعدم تجاوز ذلك لإصلاح سياسي شامل. وانطلاقا من أن صنع القرار السياسي يكون عبر التفاعل بين كل القوى السياسية للوصول إلى اتخاذه، بيد أن الذي سيحدث في صنع القرار سيكون عرضة لمركزية النخب الحزبية في السلطة، وما ينتج عنها من صراع سياسي وتنافس حزبي سلبي يدور حول مصلحة خاصة أكثر من مصلحة الدولة، مما يفضي إلى أزمة بنيوية ممتدة في النظام السياسي العراقي[2]، حتى أن التغيير الذي يطرأ على من يتولى إدارة المؤسسات وفق هذه الاعتبارات يجعلها غير فاعلة، لأنها ربما تكون طاردة لبعض العناصر أو جاذبة لعناصر أخرى، انطلاقا من المكون الاجتماعي أو الانتماء السياسي، لذا فإن العملية السياسية تبدو نشطة وفاعلة بقواها السياسية والاجتماعية وقت الانتخابات فقط ليتضاءل دورها بعد الانتخابات بمجرد توزيع مناصب السلطة، وبالنتيجة سينعكس هذا الوضع على أداء المؤسسة نفسها لتبدو أمامنا أرادات سياسية متباينة تعمل بعيدا عن الأطر المهنية التي يفترض أن تلتزم بها[3].

---

(1). عبير سهام مهدي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية وتداول السلطة العراق أنموذجا، مصدر سبق ذكره، ص7

(2) د. شذى زكي حسن، معوقات البناء الديمقراطي، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 17، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2005) ، ص84.

(3) د. احمد عدنان كاظم، مأسسة السلطة في العراق بعد عام 2003، المجلة السياسية والدولية، العدد 19، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2011) ، ص 120.

إذ إن أحد أسباب الإرباك في صنع القرار السياسي العراقي يعود إلى الأحـزاب السياسية العراقية، إذ مازالت هذه الأحزاب ذات ثقافة تقليدية وبـرامج سياسـية غـير واضحة، فضلاً عن تأسيسها للمحاصصة في توزيع المكاسب السياسية[1].

ويبدو أن ذلك مردة إلى الديمقراطية التوافقية التي تبناها العراق بعد الاحـتلال، كمدخل لتمييع التمايز في التنوع العراقي وجعله يتمـاهى مـع شـكل النظـام الجديـد، كأساس لأجلاء الفوارق الأثنية والعرقية والقومية. ذلك بأن الديمقراطية التوافقية تقوم على أساس التوفيق بين المجتمعات الغير متجانسة، بمعنى أنها تقوم على واقـع التبـاين أو التجزئة بين أبناء الشعب الواحد، لاسيما عندما يتوزع الشعب على قـوى سياسـية لكل منها خصوصيتها التي تجعلها مختلفة ومتمـايزة عـن غيرهـا، لـذا يـتم اللجـوء إلى التوافق في حال انعدام الثقة المتبادلة بين هذه القـوى المتوجسـة مـن بعضـها الـبعض، ولهذا جاءت الحاجة للديمقراطية التوافقية في بعض بلدان التي تتسـم بـالتنوع المجتمعـي كما هو الحال في العراق[2].

بيد أن سوء فهم هذه الديمقراطية جعلها أداة تكرس التجزئة والتفرقة في المجتمع العراقي، وربما يعود ذلك إلى إشكالية الأغلبية المجتمعية والأغلبية السياسية، ورغـم أن هناك تباين بين المفهومين بيـد أن الخلـط بينهمـا انعكـس سـلباً علـى عملية التحـول الديمقراطي في العراق، ذلك بأن الأغلبية السياسية هي اغلبيه أفقية تمتد علـى مسـاحة الوطن بكل اتجاهاته، اغلبيه أحزاب لها قواعد ومناصرين شمالا وجنوبا شرقا وغربيا، من مختلف الطوائف والقوميـات، بينمـا الأغلبيـة الاجتماعيـة اغلبيـه عموديـة تقسـم

(1) د. مثنى المهداوي، اثر التحول الديمقراطي على السياسة الخارجية العراقية، ورد في بحوث الندوة العلمية للجمعية العراقية للعلوم السياسية الموسومة "إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق" تحرير د. أياد خلف حسين العنبر، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 18 تشرين الثاني 2009) ، ص70.

(2) د. حسن تركي عمير، إشكالية التحول الديمقراطي في العراق دراسة في الديمقراطية التوافقية، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، العدد 58، (جامعة ديالى: كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2013) ص135.

المجتمع على أساس العلاقات الأولية والانتماءات الطائفية والأثنية، وينسحب ذلك على أيضاً استقطاب الأحزاب، فإذا ما كانت الأغلبية من الشيعة مثلا فطبيعي استناداً إلى الواقع أن يكون الحكم بيد الشيعة مع ضرورة حضور الأقلية في الحكم أو تمثيل لهم، بصرف النظر عن مكاسبهم الانتخابية التي قد تجد لأقل الأقليات عددا وجود ولو شكلي عن طريق النظام الانتخابي الذي يحدد لهم كوتا معينة، وإذا كانت الأغلبية من السنة فمن الضروري أن يكون الحكم للسنة وفي الجانب الاثني إذا كانت الأغلبية للعرب والأقلية من الكرد فإن من المفروض أن يكون الحكم بيد العرب[1].

أن هذا النوع من الأغلبية يتناقض مع ما تروم اليه الديمقراطية التي ترتكز على الولاء للوطن وقيم المواطنة والتساوي القانوني والسياسي في الحقوق والواجبات للمواطنين جميعا أمام القانون دون النظر إلى المنحدر الاجتماعي والديني والطائفي.

في المثال العراقي بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003، نجد أن التشكيلة المجتمعية لمجلس الحكم، والذي نسجت على منواله كل التشكيلات والتشريعات السياسية وشكل الدولة وفلسفة الدستور والتمثيل في الحكومة وهيئاتها، والبرلمان وهيئة رئاسته ولجانه، اعتمدت على ذلك الشكل التوافقي بين مكونات سياسية ومجتمعية، مما خلق أزمات متكررة، فعلى سبيل المثال أن التوافقات التي عكستها الانتخابات البرلمانية لعام 2005، وزعت بموجبها المناصب الرئيسة على أساس أغلبيات مجتمعية وليس أغلبيات سياسية، ويتبين ذلك بشكل واضح في أن رئاسة الجمهورية من حصة الأكراد ورئاسة الحكومة من حصة العرب الشيعة، ورئاسة البرلمان من العرب السنة[2]، وكذلك دواليك في مناصب نواب الرئاسات الثلاث فضلاً عن الحقائب الوزارية، تلك الأمثلة

(1) د. ياسين البكري، إشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاسها على التجربة العراقية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 27، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2009)، ص61

(2) المصدر نفسة ص 63-64.

تعطي نموذجاً لما يمكن أن تؤدي اليه الديمقراطية التوافقية القائمة على الأغلبية المجتمعية من معوقات وتعطيل اتخاذ القرارات وسن التشريعات، ويكفي القول في أن الدستور يحتوي على 64 مادة بحاجة إلى قانون ولغاية الوقت الحالي لم تشرع، مع العلم أن هذا دستور عام 2005، ونحن في عام 2014[1].

على أن ذلك يؤشر على معوقات البناء الديمقراطي في العراق بيد إن استمرار هذه المعوقات وان كانت بمحاولة تجريب بناء شرعية السلطة والدولة والنظام السياسي من المدخل الديمقراطي[2]، ستحد بالتالي من إنجاز حلقة التحول الديمقراطي لاسيما وان الظرفية والإخفاق السياسي هذه ستؤسس شروطا معرقلة لعملية انتقال ديمقراطي نموذجي وبالتالي ستؤدي إلى عدم استقرار سياسي.

3. **معوقات الاقتصادية في العراق**

يمكن القول بقدر ما يسهم عدم الاستقرار السياسي في وضع تحديات على العملية السياسية في الدولة بقدر ما يؤسس لتحديات في البنية الاقتصادية لاسيما وان العراق يعاني اختلالات هيكلية في الجانب الاقتصادي، فالديمقراطية كنظام تتطلب بيئة اقتصادية تكفل ممارسة الديمقراطية بشكل مناسب وفعال، وتدل بنية العراق الاقتصادية على فجوة متسارعة في التنمية وسيصبح هدف التكيف مع التغيير المتسارع في هذا المجال أحد التحديات التي تواجه النظام الاقتصادي العراقي.

ومن نافلة القول، إن الدولة العراقية اعتمدت منذ تأسيسها عام 1921، وإلى الوقت الحاضر رؤى فلسفية اقتصادية متنوعة في كثير من المراحل، بالكاد لا تحتكم

(1) د. عامر حسن فياض، ديمقراطية العرب البحث عن الهوية، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2013) ص56

(2) د. شذى زكي حسن، معوقات البناء الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص 87.

على رؤية واضحة وأسلوب محدد وموصوف، بل بات واضحاً في أحيان عدة الجمع بين نظامين وفلسفتين متناقضتين، لا يجعل كلّ منهما الأخر طريقا تجد فيه الدولة العراقية المضي قدماً للملمة أوضاعها وموازاة تطورها في الحصول على تراتبية وتداؤبية الأداء الاستراتيجي للدولة، فالاقتصاد العراقي إلى الوقت الحالي لا يمكن وصفه بشكل محدد، ولعلنا لا نبيح سراً إذ قلنا، انه لم يكن مركزياً(مخططاً)، ولا اقتصاد سوق رأسمالي ولا حتى سوق اشتراكي، بل هو في حقيقة الأمر اقتصاد مشوه[1].

من اللافت للانتباه، والنظر معاً في موضوعة الاقتصاد العراقي هو وجود موارد متنوعة وضخمة ومنها ما هو استراتيجي على النطاق العالمي (المصادر الهيدروكربونية) تتعايش مع أضدادها كالفقر وتخلف الاقتصاد والبنية التحتية، مما يؤشر خللاً خطيراً على مستوى أداء التحول نحو الديمقراطية في العراق. إذ سيعاني الاقتصاد العراقي من مشكلات بنيوية مع غياب سياسة اقتصادية متكاملة ومترابطة لحل تلك المشكلات، إذ يمكن وصف طبيعة الاقتصاد العراقي من خلال الاختلال في الهيكل الاقتصادي، على إن ذلك يظهر واضحاً من خلال هيمنة قطاع النفط على مجمل القطاعات السلعية الأخرى، سواء من ناحية عوائده والتي تشكل أكثر من 90٪ من حصيلة الدخل أو من خلال قوة العمل في هذا القطاع- حيث هناك نحو 50 الف موظف في هذا القطاع- بيد انه أيضاً يشير إلى اختلال التجارة الخارجية لا سيما تشوه الميزان التجاري الذي يشير بتضخم عوائد النفط وليس من مصادر سلعية منتجة اقتصادياً، ما يؤشر ذلك ارتفاع معدل الانكشاف الاقتصادي وهذا الأخير هو نتيجة لغياب التنويع الاقتصادي

(1) د. عبد علي كاظم المعموري، الفلسفة الاقتصادية وبناء المستقبل في العراق، ندوة كلية العلوم السياسية جامعة النهرين (العراق وبناء المستقبل –الرؤى والأفاق) (بغداد: 25 أيار 2011) ص 3 وما بعدها.

والاسترخاء على وسادة النفط[1]. ومن المحتمل أن يؤدي تركيز العراق على إعادة أعمار البلاد إلى زيادة نصيبه من الصادرات النفطية، بيد أن ذلك سيحد من قدرة العراق على تحقيق زيادة مهمة في الإنتاج النفطي مستقبلا، لا سيما وان تنويع الاقتصاد وتخفيض اعتماد العراق على النفط ليس ممكناً من ناحية واقعية في المستقبل القريب[2].

كما يعاني الاقتصاد العراقي من عدم التوازن في الهيكل الإنتاجي، من حيث أولوية الفروع القائدة لتطوير القاعدة الإنتاجية، خاصة فرع الصناعة الرأسمالية والتحويلية، إذ يلاحظ الاقتصاد هيمنة فرع الصناعات الغذائية على الصناعة التحويلية، إذ تشكل هذه الصناعة نسبة 17٪ من أجمالي الصناعات التحويلية[3].

أن هذه الفوضى في هيكلية الاقتصاد العراقي، أسست نسبة بطالة ضخمة، وان استمرار هذه الاختلالات في الجسد الاقتصادي العراقي ستزيد من صعوبة الموقف. إذ إن هذه الزيادة في الخلل سيصاحبها صعوبة في خلق فرص عمل إضافية، لان هذه الاختلالات تؤدي إلى عدم الحفاظ على القوى العاملة، وبالتالي البطالة [*]، على أن

---

(1) د. عبد الجبار الحلفي، الاقتصاد العراقي(النفط، الاختلال الهيكلي، البطالة)، سلسلة كتب، عدد 30،(بغداد: مركز العراق للدراسات، 2008) ص 35 وما بعدها

(2) د. حسن لطيف كاظم الزبيدي وأخرون، النفط والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الأمريكي رؤية مستقبلية، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، عدد 15،(بغداد: مركز العراق للدراسات، 2007) ص ص 109-86

(3) د. عبد الجبار الحلفي، الاقتصاد العراقي: النفط-الاختلال الهيكلي-البطالة، مصدر سبق ذكره، ص ص 35-36،

(*) تشير التقديرات الرسمية الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي إلى أن البطالة في العراق أصبحت مشكلة خطيرة، بسبب ارتفاع نسبتها إلى نحو 30% من أجمالي القوى العاملة، وان غالبية العاطلين هم من فئة الشباب. للمزيد أنظر: د. هدى زوير الدعمي، البطالة في العراق الواقع والانعكاسات، مركز أنماء للبحوث والدراسات، 03-02-2011، ينظر الرابط التالي:

http://enmaacenter.org/news.php?action=view&id=37

الأخيرة يمكن تصنيفها في العراق وفق البطالة المكشوفة والبطالة الهيكلية، بيد أنها أيضاً بطالة مقنعة إذ نجد أن الكثير من الشركات في القطاع العام تعمل بطاقة إنتاجية تقل عن 40٪ من الطاقات التصميمية[1].

في ضوء ذلك، يمكن تحديد السمات الأساسية الراهنة للاقتصاد العراقي وهي كالآتي[2]:

1. أن القطاع العام يهيمن على معظم النشطات الاقتصادية ويسهم بنسبة عالية في تحقيق الاستثمارات في مختلف قطاعات الاقتصاد العراقي.
2. أن قيمة الإنتاج من النفط الخام تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب ضعف نسبة الناتج الزراعي والصناعي.
3. أن الإيرادات النفطية تشكل نسبة تفوق 90٪ من مجمل مصادر الميزانية العامة.
4. اختلال التوازن الاقتصادي الكلي المتمثل بعجز العرض الكلي من السلع والخدمات المنتجة عن مواجهة الطلب الكلي، وذلك بسبب عدم استغلال الموارد الاقتصادية بشكل أمثل، فيتم اللجوء إلى الاستيرادات لسد الفجوة، مما سيفضي ذلك إلى زيادة العجز في الميزان التجاري.

ومع أن الاقتصاد العراقي يتصف بأنه اقتصاد وحيد الجانب(وسيستمر) لاعتماده على النفط المصدر الأساسي للدخل، فضلاً عن انه اقتصاد يعاني من تضخم اقتصادي كبير، ونسب بطالة مرتفعة، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي، بيد إن هذه

---

(1) د. احمد عمر الراوي، البطالة في العراق الواقع وتحديات المعالجة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 26(بغداد: الجامعة المستنصرية 2010) ص 28.

(2) د. عبد الستار عبد الجبار موسى، الإصلاح الاقتصادي والخصخصة في بلدان التحول الريعية العراق انموذجاً، ورد في بحوث الندوة العلمية للجمعية العراقية للعلوم السياسية الموسومة "إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق" تحرير د. أياد خلف حسين العنبر، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 18 تشرين الثاني 2009) ص191.

المؤشرات تشير إلى عدة اختلالات، ذلك أن الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي هي اختلالات توليدية، بمعنى أن كل اختلال يولد اختلال أخر.

أن العراق في ظل هذه الاختلالات الاقتصادية، سيواجه تحديات هائلة فيما يتصل بصيانة استقرار عملية الاقتصاد الشامل للدولة، لاسيما وان القطاع الاقتصادي في العراق يفتقر إلى خطة استراتيجية فاعلة ومتفق عليها، وكل ما يتم هو إقرار لمشروعات سنوية في أطار الموازنة الاستثمارية، وبحسب ضغط الحاجة المحلية، من دون رؤية واضحة لما يمكن أن يكون بعد خمس أو عشر سنوات[1]. ومن المؤكد أن اقتصاداً بهذه الخصائص والمواصفات هو اقتصاد رخو، إذ يفتقر إلى الدعامات الأساسية القوية التي تجعل منه اقتصاد قادر على النهوض، ومستجيباً لإعادة الأعمار والبناء[2]، ومن المعروف أن الديمقراطية هي ابنة الرفاه، ومن المؤكد أن تطور الديمقراطية ارتبط، أولاً، بشكل حميم بتوسع الرأسمالية، وثانياً يمكن استنتاج علاقة ترابطية قوية جداً بين ارتفاع متوسط الدخل الفردي ونجاح العملية الديمقراطية، ولكن العراق وفي ظل الاختلالات الاقتصادية البنيوية سيتيح الفرصة إلى تفاقم تحديات اقتصادية كبيرة على النظام السياسي العراقي، مما ستشكل ضغوط تحوّل من ركون العراقي إلى قواه الداخلية واستثمارها لإتمام مسيرة التحول نحو الديمقراطي.

4. المعوقات الاجتماعية في العراق

أن الديمقراطية عملية مجتمعة شاملة وتغيرية وبنائية جذرية في آن واحد، والمقصود بالتغيير المجتمعي الشامل كونه عملية ممتدة لإحداث تحولات عميقة تدريجية

---

(1) د عبد علي كاظم المعموري و رندا طلال الربيعي، إشكالية التحول في الاقتصاد العراقي (ضبابية الرؤية وغياب المنهج) كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين منشور في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ينظر الرابط التالي:http://www.hcrsiraq.com

(2) د. عبد الجبار الحلفي، الاقتصاد العراقي: النفط-الاختلال الهيكلي-البطالة، مصدر سبق ذكره، ص38.

في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة، وبما يقود إلى تجاوز الاغتراب في ظل المشاركة وتحريك الفكر المجتمعي للانتقال من مرحلة الانفعال اللحظي إلى مرحلة الفعل التاريخي ومن مرحلة القبول والخضوع للواقع إلى مرحلة تغيير هذا الواقع تغييرا جذرياً وثوريا بحسب حاجات ورغبات وقدرات المجتمع في مختلف جوانبه الحياتية باتجاه إعادة بناء البيئة الاجتماعية والتقليدية القائمة على القيم اللاهوتية والخطابية المثالية ، نحو بيئة اجتماعية حديثة تعتمد على الفكر العقلاني والنظرة الشاملة والمنهج العلمي على أساس التعددية والنسبية والعلنية والتعامل السلمي.

ولما كانت الديمقراطية عملية مجتمعية بنائية فإن المعوقات الاجتماعية تشكل قيداً وتوفر خللاً حقيقياً لحركة الشعوب ونمو قدرتها الذاتية وأرادتها المستقبلية وهي معضلة حقيقية لتنمية طلب فعال على الديمقراطية، وفيما يتعلق بالعراق نقول إن المجتمع العراقي يغلب عليه التفاوت لاسيما بين الريف والمدينة إلى جانب التباين العرقي والمذهبي والديني[1]. وهذه التباينات الاجتماعية التي تجد تعبيرها في التعددية اللغوية والقومية والطائفية والقبلية، نجدها احدى القيود على التحول الديمقراطي في العراق، إذ إن هذه التعددية سلاحاً ذو حدين لكونها تمارس تأثيرها في اتجاهين بالعلاقة مع قيم التحضر، وقد تكون عامل تفتيت للمجتمع المدني ومنظماته الحديثة وبخاصة في مرحلة التحضر أو المرحلة الانتقالية، لرفضها بالعلاقة مع أفكارها وقيمها المتعصبة، الأفكار والقيم السياسية الحديثة، من جهة أخرى يمكن أن تخلق هذه التعددية الاجتماعية عامل موازاة وقوة لمنع سيطرة الجزء على الكل باتجاه توافق المصالح الجزئية تحت مظلة المصبحة العامة[2]. كذلك تجد هذه التعددية الاجتماعية ترجمتها في

(1) د.شذى زكي حسن، معوقات البناء الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص91

(2) د. عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 255

أحد البديلين بالعلاقة مع كيفية التعامل معها: ففي حالة الانغلاق عليها تختفي من الحياة السياسية وتنزوي في بيئتها العصبية أو تنفجر في عصبية عنيفة وعند الانفتاح عليها فهي قد تميل إلى بناء منظماتها السياسية على الأساس التقليدي، وإذا كانت حصيلة الحالة الأولى هي شلل جزئي للمجتمع السياسي فإن الحالة الثانية يمكن أن تعمق مشكلة الولاءات الفرعية[1].

ذلك أن المجتمعات المتشظية والمتذررة وفقاً للأسس الأثنية العنصرية، والدينية، الطائفية، والقبلية العشائرية، والمناطقية الجهوية، واللغوية. في ظل غياب إطار مؤسسي يحتويها، ستؤدي حتما ليس فقط إلى تصديع وحدة الرموز الوطنية، وتقطيع أواصر الذاكرات التاريخية، وتضييع روابط العلاقات الاجتماعية فحسب، بل وتأجيج نوازع الهيمنة السياسية بين الجماعات المتخالفة، وإثارة مطامع الاستئثار الاقتصادي بين الكيانات المتغايرة، واستنفار دوافع الاستتباع الإيديولوجي بين التكتلات المتنابذة[2].

إذ إن عملية التحول الديمقراطي تتطلب إعادة تكيف البيئة الاجتماعية التقليدية نحو بيئة حضارية إلى بناء الهياكل المؤسسية في سياق عملية التغيير الجذري ببنية المؤسسية الاجتماعية التقليدية وأحداث ثورة ثقافية دينية وتحاشي الانقطاعات والتراجعات والانقلابات التي تقف عند حد زعزعة البنية الاجتماعية وتفتيتها دون مواصلة مرحلة البناء الحضاري[3].

وهنا تلعب المواريث التاريخية والثقافية دورا لا يخلو من دلالة في ذلك، وعند الاطلاع على الواقع الاجتماعي القائم في العراق نرى أن القبيلة والعشائرية والطائفية هي محور النسيج الاجتماعي فما زال السلوك السياسي العراقي في نظر البعض ينزع

---

(1) المصدر نفسه، ص 256.

(2) ثامر عباس، المجتمع العراقي والدولة المركزية : الخيار الصعب والضرورة التاريخية، تشرين الثاني، 2013، ينظر الرابط التالي: http://www.kitabat.com/ar/print/19901.html

(3) د. عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص137.

بشكل كبير للولاء للعشيرة أو الطائفة، وهذا ما يؤثر بشكل كبير في المرحلة الانتقالية التي يمر بها العراق، إذ انه سيسحب التأثير على الأحزاب السياسية مما يجعلها مجرد امتداد للتكوينات القبلية والعشائرية وهنا سيتم أضعاف مفهوم المواطنة وتشويه قيم التسامح والحوار والتفاعل والعقلانية[1].

لاسيما وأن الأحزاب والكيانات السياسية أضحت تسير مع البعد الطائفي والديني والعرقي والعشائري، كسبيل لمسايرة مصالحها، مما زاد من تلك الولاءات الجزئية رغم وجود أراء تعتقد أن المجتمع العراقي كان موحد الهوية رغم التعدد في تنويعاته مستندين إلى فكرة عدم وجود نزاعات واضحة ومستحكمة بين فئاته المختلفة وانه متعايش ومستقر داخليا ويؤكد أفراده على ثقافة الوحدة الوطنية غير أن الوضع الحالي افرز تغليبا للهويات الفرعية على الهوية العامة وانه يعاني من عدم القدرة على الاتفاق حول الأسس العامة، إذ مما يؤكد عدم صحة الفكرة السابقة[2].

ويبدو إن هناك عدة أمور ساعدت على بروز هذه الظواهر، منها[3]:

1. نزعة الوحدانية للدولة الشمولية "النظام السابق" هذه النزعة التي لم تقتصر على رفض التعددية الاجتماعية للفئات اللغوية والقومية فحسب، بل امتدت إلى رفض التعددية السياسية والإصرار على الانصهار السياسي في ظروف الاحتكار السياسي وعبادة الشخصية.

---

(1) د. فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق بعد 9 نيسان 2003، دراسات جامعية، (بيروت: العارف للمطبوعات، 2013)، ص 88.

(2) د. منى محمود علي، ثقافة الانتخاب في المجتمع العراقي انتخابات2005 أنموذجا، مجلة آداب المستنصرية، العدد 55، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2011) ص6.

(3)سهيلة عبد الانيس، في معوقات التحول الديمقراطي في العراق دراسة في المعوقات الداخلية، مجلة السياسية والدولية، العدد7،(بغداد: الجامعة المستنصرية، 2007)، ص 115

2. ساهمت ظاهرة ضعف المؤسسة السياسية العراقية في إن تصبح عامل تغذية للبيئة الاجتماعية التقليدية، ذلك إن غياب الديمقراطية في مؤسساتها وتنظيماتها الداخلية وشيوع العنف والاحتماء قاد إلى التعتيم على ظروف الفساد الإداري والشخصي والعجز الفكري وتدني الوعي والقسوة في حياتها الداخلية بما ولد كثرة الانشقاقات.

إلى جانب ذلك ساهمت ظروف تردي الوضع الاقتصادي وازدياد حالات العوز والبطالة إلى تعزيز حالة الولاءات الفرعية على حساب الولاء للوطن. لاسيما إن مسالة التمايزات الاجتماعية في المجتمع العراقي لا تقع في التنوعات الاجتماعية في حد ذاتها، بل في قيم وممارسات البيئة الاجتماعية التقليدية، فضلاً عن غياب نظام سياسي يحظى بالقبول العام لبناء السلام الاجتماعي ودفع عملية التحضر نحو النمو النمطي المتصاعد، وهذه الظروف عززت سمومها باتجاه إضعاف ظهور كتلة تاريخية كبيرة متألقة في سياق تحالف المصالح ونيل قبول عام لبرامجها بعد عام 2003 [1].

وطالما أن المجتمع العراقي مجتمع متنوع فإن تشظي الولاءات فيه كرستها قيام سلطة التحالف المؤقتة بعد تعيين مجلس حكم انتقالي مؤسس على المحاصصة والتمثيل النسبي الطائفي والعراقي بدلا من التمثيل السياسي، فكان لذلك اعتبارات اجتماعية برزت في خلل الانتماء الوطني المبني أساساً على التعاقد بين الدولة والمجتمع إلى تعاقد بين الأفراد والجماعات وبدت تظهر بوضوح سمات الانحياز إلى الجماعات التقليدية وأصبحت الولاءات الكامنة يعبر عنها صراحة، وهنا بدأت أزمات المجتمع العراقي[2].

(1) المصدر نفسه، ص 116

(2) د. منى محمود علي، ثقافة الانتخاب في المجتمع العراقي انتخابات2005 أنموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص7

ولعل اهم تلك الأزمات هي أزمة الولاءات التي تفجر عنها فيما بعد أنواعاً من الأزمات المرتبطة بها كأزمة العنف والإرهاب وتغييب الأخر والفساد وغيرها. ومن أبرز تلك الولاءات[1]:

1. الولاء الديني: عندما يختفي الولاء للوطن تطفو على السطح الولاءات الفرعية، ويبدو أن الولاء الديني هو أقربها للظهور لما له من علاقة وجدانية في الذات الإنسانية، وقد كان لتغييب النظام السابق فئات من المجتمع ذات طابع ديني وقع لا يخلو من التأثير بعد سقوطه، إذ أدى ارتفاع الأصوات من الطائفة المغيبة نتيجة الاستبعاد والظلم، إلى أن ينقسم الولاء الديني إلى ولاءات وأحزاب طائفية، وتحول إلى صراع سلطة ونفوذ. بعد أن تجاوزه الوعي الثقافي بأعمال العنف الطائفية رغم علو الشعارات السياسية الوطنية.
2. الولاء العشائري: سبق وان ذكرنا أنفاً أن النسيج الاجتماعي في العراق ينزع نحو العشيرة، لاسيما وان النظام السابق شجع هذا النوع من الولاء، لكن بترسخ هذه الظاهرة أصبحت تستخدم كأداة تقليدية (العصبية) لاسيما أن مجلس الحكم والحكومات المتعاقبة لم تستطع الفصم بينها وبين سلطة العائلات، ما أدى إلى تغليب الأعراف على القانون، وأصبح الولاء للعشيرة بمثابة الولاء للوطن، وهذا ما يمثل عائقا أمام التوحيد السياسي في المجتمع.
3. الولاء الاثني: يمثل الأكراد نسبة غير قليلة من المجتمع عدا التركمان والأشوريين وباقي الأقليات العرقية الصغيرة، ومثل التفتيت العراقي الذي تعرضت له الأقليات من حرمان في حقوق المواطنة، عدا استباحة حقوقهم والمشكلات السياسية التي طالتهم وتعرف فئات منهم للتهجير أو تعريب مناطقهم، لذلك فإن منهج العنف الذي شملهم كان وراء تكتلهم وولائهم لجماعتهم الذي هو رد

(1)المصدر نفسه، ص7-8

طبيعي للواقع الاجتماعي والسياسي الذي أعاق الوحدة الوطنية والذي كان أكثر بروزاً في ظهور أحزاب وحركات سياسية واجتماعية تختص بهمومهم.

صفوة القول إن بروز هذه الولاءات تحقق معدلة ضعف الدولة يقوي الولاءات، لاسيما وان الفوضى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية وغياب القانون أدت إلى تنامي الحس الديني، وأصبحت العشيرة والجماعات العرقية تمثل الملاذات الأمنة في مواجه هذه الظروف، حتى إن الخوف أصبح ماثلاً من الانتماء إلى الأحزاب ذات البرامج السياسية منها إلى ذات التوجهات الاجتماعية الفئوية. ومن هنا كانت أزمات المجتمع العراقي، إذ أصبحت الولاءات أداة للمحافظة على الامتيازات أو هي محاولة للحصول على حقوق مسلوبة، فضلاً عن ذلك أسهمت التنشئة الاجتماعية ومستجدات النظام الحالي المحبطة والرؤية الغيبية للأحداث إلى جعل أفراد هذه الجماعات في موضع غير متوازن، إذ إن الترتيب الهرمي للجماعات الأثنية والطائفية تمنح البعض على حساب البعض الأخر: السلطة والنفوذ والمال(1). ويؤشر ذلك خللاً في مسيرة التحول الديمقراطي في العراق، لا سيما أن الديمقراطية تنشد المواطن لا عرقه وطائفته، وصولا إلى خلق منه فرداً متساوي في الحقوق والواجبات مع غيره من الأفراد. وبذلك نرى أن المشكلة الاجتماعية أسست لغيرها من المشكلات وعلى رأسها المشكلة السياسية مما أعاق وسيعيق عملية التحول الديمقراطي في العراق.

5.معوقات الثقافة السياسية في العراق

لعل من نافلة القول إن "الثقافة السياسية هي جزء لا يتجزأ من الثقافة السائدة في مجتمع معين" كما يرى في ذلك "موريس دفرجة" بيد أنها بمجموع عناصرها تكون تركيبا منظماً ينطوي على طبيعة سياسية. ويذهب في ذلك غابريال الموند وسدني

(1) د. منى محمود علي، ثقافة الانتخاب في المجتمع العراقي انتخابات2005 انموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص8-9

فيريا، إلى إن الثقافة السياسية تكون من عناصر إدراكية هي المعرفة وعناصر حسية هي العواطف، وعناصر تقييمية هي القيم. ويمكن القول في هذا الصدد إن الثقافة السياسية تعني بتوجهات الناس إزاء السلطة القائمة والنظام السياسي القائم، اعتماداً على قيم ومعتقدات شائعة تستمد قوتها من إطار ثقافي، موروث أو وافد[1].

ولكي تتحقق الديمقراطية عملياً في الواقع السياسي، ولا تبقى مجرد فكرة أو شعار لا قيمة له أو ستار للاستبداد والتعسف، يجب أن يكون الشعب مؤمناً بقيمة المبادئ الديمقراطية، وبالديمقراطية كقيمة بذاتها، ومدركاً لأهميتها في الحياة السياسية وهذا ما يتطلب قدراً من الثقافة والنضج السياسيين[2].

وبالنسبة للعراق لا يزال واقع التحول الديمقراطي فيه ضمن المنطقة الضبابية، ويمكن وصف الديمقراطية في العراق بأنها ديمقراطية من دون جذور، والبحث عن هذه الجذور صعبا أن لم يكن مستحيلاً في ظل بيئة ثقافية سمتها الأبرز هي مرحلة انتقالية منقوصة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، ولعل أول الحقائق التي نلتمسها في ذلك، تفيد أن أسوأ مقلب يواجه التحول الديمقراطي الحقيقي فيه أن يقبل غير الديمقراطيين بالديمقراطية سيما وان غير الديمقراطيين في العراق هم الكثرة وهم الأغلبية أفراداً وجماعات، ولعل التفسير المعقول لهذا المقلب أن هذه الأغلبيات أفراداً وجماعات، عقلاً وسلوكاً لن تهضم الديمقراطية بعد، لأنها لم تشرئب بعد من بالثقافة السياسية الديمقراطية[3].

---

(1) د. عامر حسن فياض، الثقافة وإشكالية التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، ورد في بحوث الندوة العلمية للجمعية العراقية للعلوم السياسية الموسومة "إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق" تحرير د. أياد خلف حسين العنبر، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 18 تشرين الثاني 2009) ، ص128-129.

(2) د. فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق، مصدر سبق ذكره،، ص99

(3) د. عامر الفياض، الثقافة وإشكالية التحول الديمقراطي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص127.

يضاف إلى ذلك أن الحكومات الانتقالية العراقية وخلال السنوات الماضية "بعد عام 2003" لم تستطع أن ترسي على الأقل قواعد يمكن أن يؤسس عليها تعامل عراقي يكون فعالا، وتغلق محن الماضي بكل ما فيها من مآسي وتخلف وتجاوز وأقصاء وتهميش وإعادة الاعتبار للمشتركات الاجتماعية والثقافية الفاعلة الرغبة التي يمكن أن تبنى عليها قواعد سياسية واقتصادية ينطلق منها الفعل العراقي حاضراً ويذر وراؤه الماضي بكل تفرعاته[1].

ويمكن أن نعزو ذلك إلى غياب الثقافة السياسية الديمقراطية في الخطاب السياسي العراقي فهو الأخر يتسم بالضبابية إذ انه يتعامل مع الديمقراطية تعاملاً ذرائعياً، فالقوى السياسية بشقيها غير واضحة في حقيقة موقفها من الديمقراطية أولاً والليبرالية ثانياً، لكن ما دام النظام الديمقراطي يحقق لهم في الوقت الحاضر فرصة الوصول إلى السلطة والبقاء فيها فهم ملتزمون بالعمل الديمقراطي، وهنا سيتم إفراغ الديمقراطية من الثقافة التي تنشدها لا سيما في المنافسة السياسية، فالمنافسة في الديمقراطية تقوم على مفهوم الخصم، والخصم المطلوب التغلب عليه متقلب وقابل باستمرار لأن تتبدل هويته، على حين أن المنافسة الطائفية إلى تولدها غياب الثقافة الديمقراطية، تقوم على مفهوم العدو، والعدو ثابت ولا تتغير هويته، ولا سبيل إلى التغلب عليه إلا بقمعه أو حتى استئصاله[2].

يبدو إن ذلك مرده إلى العنف السياسي المتجذر في الثقافة السياسية العراقية، وإن التفتيش في ثنايا تاريخ العراق السياسي الحديث ولاسيما في الفترة الممتدة من عام

(1) سهيلة عبد الأنيس، في معوقات التحول الديمقراطي في العراق دراسة في المعوقات الداخلية، مصدر سبق ذكره، ص 124 125

(2) د. أياد خلف حسين العنبر، العراق ديمقراطية من دون ديمقراطيين، ورد في بحوث الندوة العلمية للجمعية العراقية للعلوم السياسية الموسومة "إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق" تحرير د. أياد خلف حسين العنبر، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 18 تشرين الثاني 2009) ص 153.

1958 إلى 2003 ربما تساعدنا على معرفة إن اللاعنف في تلك المدة وما بعدها لا يوجد له مكان في الثقافة السياسية العراقية، فعند تتبع السلوك السياسي للنخبة الحاكمة بعد هذه الفترة نجد أنها تأسست على مداخل عنفية وان اللاعنف يعد الاستثناء وليس القاعدة، وذلك ابتدأ بصورة واضحة في عهد الرئيس عبد الكريم قاسم الذي وصل إلى السلطة عن طريق حركة انقلابية كانت فيها نهاية المملكة الهاشمية وبداية لمظاهر العنف السياسي التي تأسست عليها الجمهورية الأولى في العراق. وقد تجلى ذلك بشكل واضح في محكمة الشعب أو محكمة مهداوي، التي تم تأسيسها بادي الأمر من قبل عبد الكريم قاسم لمحاكمة العسكريين والمدنيين وحتى الموظفين الذين كانوا يعملون في مؤسسات النظام الملكي، ثم ما لبثت إن تبدلت مهمة هذه المحكمة من محاكمة رموز النظام السابق إلى وسيلة لتصفية الخصوم السياسيين من حركة الضباط الأحرار التي قادت الانقلاب في عام 1958.

لم تستمر الجمهورية الأولى طويلا فقد سقطت في انقلاب دام في 8 شباط 1963 ليشهد العراق أعنف فصل دموي في تاريخه استهدف كل رموز سلطة 14 تموز وجماهيرها وكان هدف السلطة الجديدة القضاء التام عليها تحت شعار "سحقاً سحقاً حتى العظم"، وأصبح التمثيل بالجثث سمة بارزة لمظاهر العنف السياسي ووصلت فورة الدم إلى أقصاها بتخويل الأنصار الجدد لسحق أعدائهم بلا هوادة وبلا تحقيق ومحاكمات على الأطلاق، فكان الموت طريقا لحصد المئات من العراقيين وان كان باختلاف المعطى الفكري بين النخب السياسية[1].

ولأن من اعتاد العنف لا يمكن إن يكون سوياً بسهولة، فانطلق العنف السياسي من عقاله ليكون الفصيل بين الحكام الجدد وأنصارهم، لتنتهي التجربة الجديدة في 18

(1) للمزيد ينظر، طالب حسين حافظ، العنف السياسي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد 41، (بغداد مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية 2010)، ص110

تشرين الثاني 1963 بعد اقل من تسعة اشهر دامية، ألا إن العراق عاد وشهد من جديد نكوصاً وارتداداً لينتهي هذا الحكم في انقلاب عسكري في 17 تموز 1968، بيد إن ذلك لم يستمر طويلا فبعد اقل من ثلاثة عشر يوما قاد البعثيون انقلاب أخر ليبعدوا شركائهم الذين جائعو بهم إلى الحكم من ركائز وحماة النظام السابق، مثل عبد الرزاق النايف وإبراهيم الداود، ولتبدأ اخطر واشرس مرحلة دموية مر بها العراق على الإطلاق في تاريخيه.

ذلك لان مسلسل العنف السياسي الذي يتجلى في الحسم وعزل الأخر أصبح ثقافة تقليدية عراقية بامتياز. ولاسيما في الفترة التي أعقبت انقلاب 30 تموز 1968، ففي هذه المرحلة تأسست السلطة في العراق على العنف السياسي المؤسس من قبل الحكومة وذلك بهدف التمسك بالسلطة بوجه أي معارضة سياسية أو عسكرية أو حتى شعبية وذلك للتحوط من المحاولات الانقلابية السابقة التي ما فتئت تطيح بالحكومات المتعاقبة منذ قيام الجمهورية في عام 1958. ألا إن ممارسة العنف لم تقتصر على المعارضة وإنما شملت صفوف الحزب الحاكم وذلك لتأطير السلطة وتثبيتها من الداخل بشكل أكثر سلطوية وأكثر تفرداً.

وإجمالا بحلول عام 1981 لم يعد هناك وجود لأي مجموعة سياسية غير بعثية داخل العراق وأضحت السلطة حكرا على نظام الحزب الواحد. وبذلك أصبح أنموذج الحكم لرئيس المتغطرس والمهيمن على كل شيء المحاط بحشد من الموالين المذعنين الذي ما انفك أن ينزل عقابا وحشيا بالمنافسين والخصوم المحتملين سيستمر حتى نهاية الأمر على يد قوات الاحتلال الأمريكية والبريطانية عند غزوها للعراق في عام 2003[1].

---

(1) عديد دويشا، عراق الحقبة الجمهورية، ترجمة مصطفى نعمان احمد، (بغداد: دار المرتضى للنشر والتوزيع، 2013) ص95.

لكن هذا لم يعني بالضرورة إن المفاعلات التي تولد العنف السياسي قد تم تفكيكها بشكل نهائي إذ لم يختفي العنف السياسي في العراق بعد سقوط النظام بقدر ما توسع وبدأ يأخذ أشكالا أخرى من بينها الإرهاب والإقصاء الطائفي والعرقي، فإذا كان العنف في ظل العقود السابقة يتمحور حول الاختلافات الأيديلوجية بين الفرقاء السياسيين فإن العنف السياسي بعد عام 2003 اخذ يستم بطابع الاختلاف الطائفي وما ترتب عليه من أقصاء وعزل ورفض الأخر، ليمر العراق في هذه الفترة بمراحل متعددة كانت مداخل أساسية للعنف، وكانت أولى هذه المراحل هي مرحلة الشحن الطائفي مرورا بمرحلة الإرهاب والعنف السياسي، الذي كانت المرحلة السابقة مدخلاً لتأسيسه مرورا بمرحلة بالعزل السياسي وصولا إلى تفاقم العنف في العراق والذي تجلى بصورة لا غبار عليها في سقوط الموصل.

بيد إن الملفت للنظر إن ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام 2003 أخذت تنتقل من سلوك لأنظمة سياسية سقطت بفعل انقلاب أو احتلال، إلى ثقافة لدى المكونات السياسية ومنها إلى المجتمع العراقي حتى أصبحت ثقافة العنف تعبير جماهيري تمثلت بمجموعة بوادر وعمليات قتل جماعي تستهدف مناطق ذات غالبيات سنية أو شيعية بهدف الانتقام أو التصفية الطائفية بناء على خلفيات مذهبية، وجرى تطهير طائفي في بغداد وبقية المحافظات ما حوّل المناطق التي كانت مختلطة من السنّة والشيعة، إلى معاقل لطرف واحد.

إن هذه الإشكالية (العنف) التي تسربت بعد عام 2003 من المؤسسة الحكومية إلى الطبقة السياسية ومنها إلى المجتمع العراقي، ترجع إلى إن عملية تشكيل الثقافة السياسية في هذه الفترة قامت على تطويع الذاكرة التاريخية واللجوء إليها كسبيل للوصول أو الحفاظ على السلطة. فقد أكد السياسيون الشيعة على استدعاء ذاكرة التهميش والمظلومية والإقصاء من السلطة منذ تأسيس الدولة وان الآخرين يسعون

للحيلولة دون وصولهم للسلطة، وأكدوا أيضاً على أغلبيتهم في المجتمع مما ينطوي على نحو خاص بأنهم الأحق في السلطة، وقد عملت الأحزاب الشيعية على نشر هذه الثقافة السياسية في أواسط الناشطين السياسيين ومن ثم إلى المجتمع[1].

في حين استدعى السياسيون السنة الذاكرة بسلب السلطة منهم على يد الاحتلال وتسليمها إلى الشيعة، وأكدوا على الحرب المقدسة ضد الاحتلال ومن تعاون معه لاسترجاع العراق والعملية السياسية إلى سابق عهدها، وقد تم استحضار هذه الذاكرة في الصراع ضد العملية السياسية ومكوناتها وأحزابها ورجالاتها، ويمكن ملاحظة ذلك في الفتاوي الدينية التي بلغت من عام 2003 إلى 2012 أكثر من 320 فتوة ضد الشيعة وضد العملية السياسية برمتها[2].

وفي ظل هذه الحملة المشحونة دينيا وسياسيا بات العنف السياسي أحد اهم الوسائل لمقاومة الأخر، وكانت التشكيلة العرقية والطائفية للبنى المختلفة للحكومة عنصر توظيف بقدر ما كانت عنصر إسهام لانحدار البلد أجمالا إلى الولاءات العرقية والطائفية وبحلول أواخر عام 2006 كان الشيعة والسنة يقاتلون بعضهما بأعداد متزايدة على نحو غير مسبوق[3].

وبينما جرى استدعاء الذاكرة التاريخية للحفاظ على السلطة أو لاستعادة السلطة، أصبح العنف بين الطرفين يمارس بين القوى السياسية في تصارعها على السلطة والثروة، ولأن هذه القوى لم تألف بعد العلاقة السلمية والأليات الديمقراطية التي تحكم التنافس السياسي الديمقراطي لذا نجدها تلجأ إلى العنف كوسيلة لتحقيق ما

---

(1) انظر محمد صادق الهاشمي، الثقافة السياسية للشعب العراقي وابرز تحولاتها، ط1 (بغداد: مركز العراق للدراسات، 2013) ص43.

(2) عن هذا الاستحضار للتاريخ انظر المصدر نفسه، ص 37

(3) عديد دويشا، عراق الحقبة الجمهورية، مصدر سبق ذكره، ص141.

تصبو له من مصلحة، بحيث نجد هناك علاقة واضحة بين ممارسة العنف والعلاقة بين القوى السياسية، فكلما توترت العلاقة بين هذه القوى كلما ازداد العنف السياسي في البلد، ما يجعل العملية السياسية تعيش حالة من عدم الاستقرار، والمشكلة الأخرى بإن البعض من القوى السياسية لها ارتباطات بالقوى التي تنتهج الإرهاب لتحقيق أهدافها وذلك عن طريق توظيف الإرهاب أيضاً في تصارعها السياسي، مما يجعل من العنف حالة معقدة تجمع بين الإرهاب والعنف السياسي[1].

إن استعراضنا للعنف السياسي في العراق من عام 1958 إلى 2003 وما بعدها يفيد بإن اللاعنف لا وجود له في الثقافة السياسية العراقية، وإن العنف السياسي الذي وسم صفحاته كان تلبية ملازمة للسلوك السياسي العراقي، فعلى طوال هذه المدة عملت الأحزاب والقيادات العراقية الساعية إلى السلطة على تحويل المواطن لأداة عنفية من حيث يدري أو لا يدري، ومنحت الرضا على أعماله العنفية طالما أنها تصب في مصالح السلطة وتثبيت أسسها الواهية، وبدلاً من أن تقوم بإثبات قوّة القوانين وسلطة القضاء، أخذت تشرع قانون الغاب في كل مناسبة سياسية، ودخل المجتمع العراقي بعد عام 2003 بمشروعه السياسي ليحمل رؤية مشبع بهذا الإرث، ولم تتمكن النخب السياسية التي وصلت إلى السلطة من تنقية رؤيتها السياسية من أثار هذا العنف السياسي بقدر ما وجدت هي نفسها منجرفة في تياره[2]. وكأنما أصبح العنف السياسي وسيلة متأصلة في الثقافة السياسية العراقية ومتجذرة في السلوك السياسي

(1) باسم علي خريسان، ظاهرة العنف في العراق بين الإرهاب والعنف السياسي - قراءة في أقصاء العقل العلمي، موقع كتابات الإلكتروني، 16 تشرين الثاني 2011.

(2) د. علي سليم الوردي، مقتربات إلى المشروع السياسي العراقي 1921-2003، ط1،(بغداد: مطبعة الزمان، 2005) ص63

للنخبة الحاكمة على مر هذه الأعوام رغم تبدل الأسس الفكرية لنخب السياسية التي حكمت العراق.

ذلك لان المناخات السياسية المشجعة على العنف تصاحبها مناخات ثقافية مشجعة على العنف ضد الأخر، وهذه المناخات الثقافية المبنية على الثقافة التقليدية أو على ثقافة العنف أو الاثنين معاً تبتعد عن ثقافة المساهمة التي تشكل المناخ الثقافي الملائم لسيادة اللاعنف والتسامح مع الأخر. وقد أدى غياب ثقافة المساهمة إلى سيادة ثقافة الحسم بدل من ثقافة التسوية، الأمر الذي جعل الشأن العراقي شأن مجتمع انفعالات وليس مجتمع تفاعلات، وهذا ما جعله مجتمع خلاف دموي وليس مجتمع خلاف سلمي، ذلك لان ثقافة الحسم تقوم على تصفية الأجساد بينما ثقافة التسوية تقوم على تصفية الأحقاد. وهكذا في ظل غياب ثقافة المساهمة أصبح التنوع في العراق هو تنوع متنافر متنابذ وليس تنوعا هارمونيا متجانسا، وقد أخذت طوأفة السياسية تحمله إلى مخاطر الحرب الأهلية أو التقسيم أو الاثنين معاً[1].

وعلى الرغم إن مداخل العنف السياسي وسمت كل العهود الجمهورية في العراق ورغم أنها تداخلت مع التغيير بعد عام 2003 إلا إن طبيعة النظام السياسي المعاصر اللامركزي في العراق مشجعة على تجذير وزرع ثقافة اللاعنف وهنا استدراك للتساؤل الاتي: هل من الممكن أن يسود اللاعنف في الثقافة السياسية العراقية؟

يبدو إن فرص الثقافة السياسية العراقية تبدو ضئيلة أمام هذا الأمر، طالما إن قواعد اللعبة الديمقراطية في العراق لا يزال يخشى منها الكثير، لأنها من الممكن إن تكون رافعة لطرف وخافضة لآخر. وهنا تبرز الطائفية كأحد الأدوات الرافعة للطرف

(1) د. عامر حسن فياض، سرديات العقل وشقاء التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، سلسلة كتاب الصباح الثقافي، العدد 13، (بغداد: مطبعة جريدة الصباح، 2007) ص 149.

والخافضة للآخر، وهنا يصبح العزل السياسي جزء من العمل السياسي واحـد أدوات اللعبة الديمقراطية، ومن ثم يصبح العنف هو القاعدة كمدخل تمهيدي لفروض العـزل السياسي، لاسيما وان ديمقراطيـة مـن دون ثقافـة سياسـية تعـتني بهـا فكـراً وممارسـة ستصبح أداة للوصول إلى السلطة فقط، وقد يكون استدعاء الفئوية والجهوية والطائفية الوسيلة لاستلهام الجماهير في ذلك الوصول[1]، ذلك بأن غياب الثقافـة الديمقراطيـة لدى الأحزاب انسحب على الفرد وبالتالي على الانتخابات الـتي أفـرزت هـي أيضـاً غياب ثقافة انتخابية واصبح الفرد في الانتخابـات كمـا يقـول كـارل دوركـايم "يفكـر بالأسلوب التي تفكر به الفئة الاجتماعية التي ينتسب اليها"[2]، وهذا مـا يخـالف فكـرة الانتخابات في العملية الديمقراطية، إذ تكمـن فلسـفة الانتخـاب بـالتغيير، ويعـد هـذا الأخير هو الحافز لعملية الاقتراع العام، وهنا منحا إيجابي، بيد أن الوجه الثاني للتغيير يكمن في الشكل السلبي والذي لا يفيد عمليـاً في الانتخـاب سـواء اسـتمرار شـكلي للسلطة، وهنا التغيير قد يؤيد ويسوغ الحكم للسلطة لفترة معينـة إلا انـه مـع مـرور الوقت يزول الحافز للتغيير مما يكون مدعاة للعزوف على الانتخاب وذلك لاسـتمرار الواقع الراهن من دون تغيير.

ولخلق هذا الحافز أو تحريك مياهه تبرز دعوات حكومية علـى سـطح التغـيير، أحدها ترشح والأخرى تشجع، وبالحالتين هي دعـوات فضفاضـة تخـدم المنتخـب لا الناخب، لحث الأخير على المشاركة في عملية الاقتراع، وهنـا يكـون الانتخـاب أكثـر سوءً، إذ انه انتخاب مدفوع برغبة السلطة وهذا الأخيرة لـيس لهـا مصـلحة بـالتغيير، لأنها تروم وجودها، وهنا يكون الحث على الانتخاب كوسيلة اقتراع لا أداة للتغـيير.

---

(1) د. أياد خلف حسين العنبر، العراق ديمقراطية من دون ديمقراطيين، مصدر سبق ذكره، ص 154

(2) نقلا عن د. منى محمود علي، ثقافة الانتخاب في المجتمع العراقي انتخابات2005 أنموذجا، مصدر سبق ذكره، ص9.

وبهذا فيكون الحث سلبي هنا لأنه يؤدي بالنهاية إلى ضمور التفكير بالتغيير بالانتخاب. وقد يلجا البعض لهذا الحث للشريعة موظفا الدين باعتبار الانتخاب واجب شرعي. وعندما يكون الانتخاب مبوب دينياً واثنياً وعرقياً، ستطفو هذه الهويات على الاختيار بالنهاية مما يؤدي إلى غياب الهوية الوطنية في الاختيار وعلى هذا الأساس يمكن أن نتصور مارثون الانتخابات في العراق في ظل غياب الثقافة السياسية. وهذا بدوره يعيق الإصلاح السياسي ويعمل كمحدد أساس على عملية التحول الديمقراطي في العراق.

عوضاً من الخاتمة

لم يكن سقوط الموصل نتيجة أساسية لفشل المؤسسة العسكرية العراقية وتقاطع الإرادات السياسية الداخلية فحسب، بل أن هذا السقوط يعد نموذجاً ومثالاً يجب الاعتبار به لتقاطع الإرادات الإقليمية والدولي في العراق، وهذا الأمر يفرض على العراق أن يحث الخطى في الإصلاح السياسي، وان يدرك حكومةً وشعباً أن العراق طالما ينتابه الضعف فانه ستكون هناك حوادث متشابه لحادثة سقوط الموصل وان كانت غير متماثلة، وعليه فان العراق لا سبيل أمامه سوى أن يدرك في ظل هذا المرحلة الحالية ما الهوية التي يجب أن تحم الديمقراطية في العراق وان تؤسس لعملية بناء دولة ناجعة وقادرة على امتلاك القوة وتوفير الأمن والسلام للشعب العراقي، وهذا الإدراك يحيلنا إلى التساؤل الآتي: من نحن؟

1. الهوية على أساس الطائفة

إذا كانت الديمقراطية في العراق تتم وفقا للقواسم المشتركة بين فئات المجتمع كطوائف، فان مصير الكتلة التاريخية سيختفي وسيكون الانتقال المنشود اصعب، ذلك لان المعيار سيكون هنا للغالبيات المجتمعية وليس السياسية والذي يفيد، إذا كانت نسبة الشعب لطائفة ص أعلى من س، فان الحكم سيكون ل (ص) مع تمثيل بسيط أو شكلي ل (س)، وهذا الحث عند الشروع به، وهو ما شرعنا به من عام 2003 وإلى الوقت الحاضر، سيستدعي الطائفية لا الإنجاز؛ للوصول إلى السلطة، وهنا ستصبح الديمقراطية أداة من أدوات النزاع، وليست سبيل لتسويته، وبذلك ستكون المشكلة عسيرة في التحول نحو الديمقراطية المنشودة في العراق، لاسيما أن التكتل على أساس الطائفة يعطي ميزة للأكراد في طريق الوصول إلى السلطة وقد يكون هنا دورهم صانعي ملوك كما يقال. كما أن التكتل على أساس الطائفة سيضعف الحكومة في

إدارة الدولة لان التحالفات ستكون على أساس المركز والأطراف، فالمركز هم الكرد في حين الأطراف هم الشيعة والسنة، وأينما تكون المصلحة الكردية سيكون التحالف وهنا تدخل المساومات دوراً ليس في إدارة الدولة وإنما في تقسيمها أو توزيعها كمنافع مقابل الوصول إلى السلطة، وهذا الخيار يوشر قيداً أخر لا سيما إذا كان التحالف مع الأكراد على أساس طائفي، وهذا ما سيضفي على الأكراد ميزة مضافة كثقل أخر من باب الإقصاء للطرفيّ السني والكردي.

2.الهوية على أساس القومية

أما إذا كانت الديمقراطية في العراق تتم وفقا للقواسم المشتركة بين فئات المجتمع كعرب وأكراد وأقليات أخرى، فان نسبة العرب تزيد عن 75٪، ونسبة الأكراد تصل إلى 18 ٪ أو اقل، والباقي أقليات، سيسهم ذلك نوعاً ما في أنشاء الكتلة التاريخية للقاعدة الديمقراطية ولو بصورة نسبية، لاسيما أن هذا الخيار سيقضي نسبيا على التفاوت الطائفي بين الشيعة والسنة، وهنا ستكون الأغلبية سياسية لا مجتمعية، مع وجود الأكراد والأقليات الأخرى في الحكم تكتمل الصورة التعددية للديمقراطية في العراق، وعلى الرغم من أن ذلك الخيار قد يؤشر تكتلاً قومياً، أو ربما يستدعيه، ولكن لا مناص منه في ظل الامتداد العربي للعراق، والواقع التاريخي يوكد حتمية هذا الخيار، مع علمنا بالواقع الجغرافي العربي الذي يعد العراق امتداداً له.

ذلك بأن أهمية هذا الخيار تكمن في أن التقسيم الطائفي في العراق ابعده عن المحيط العربي، وبذلك فان تبني هذا الخيار يجعل من الفرصة لانغماس العراق في المحيط العربي أكبر، فبعد أن كانت الحكومة العراقية لا تتمتع بالقبول العربي وهذا ما اتضح بعد احتلال العراق عند تشكيل مجلس الحكم، سيكون عامل إرساء هذه الحكومة حافز للدول العربية، لأنه يعيد العراق إلى وضعه السابق.

فضلاً عن ذلك أن التكتل على هذا الأساس يجعل من العرب الثقل في إدارة الدولة، وهنا ستكون الأغلبية لهم في تشكيل الحكومة مع تمثيل نسبي للأكراد، والأقليات الأخرى.

والاهم من ذلك، وهو أن أغلب الأطراف سوف لا تشعر بالإقصاء، والمظلومية: الأولى والثانية، الأولى أوجدها النظام السابق، والثانية أوجدها الاحتلال، والنتيجة أفضت إلى الطائفية.

3. الهوية على أساس الوطنية (العراقية)

أما إذا كانت الديمقراطية في العراق تتم وفقا للقواسم المشتركة بين فئات المجتمع كعراقيين. فنقول هذا عماد الحث المستديم لبناء الدولة الديمقراطية، وان كان هذا الأمر يواجه الصعوبة في تحقيقه فانه ليس بالأمر المستحيل، وقد يكون الخيار الثاني هو السبيل للوصول إليه.

ذلك بان خير هذه الاتجاه يكمن في تذويب الطائفية والقومية في الإطار العراقي وهنا سنكون مواطنين، وليس عرباً أو أكراد أو تركمان أو أشوريين أو مسيح الخ.. وهذا هو أساس الديمقراطية فهي تنشد المواطن قبل كل شيء. وبذلك فأن مسألة استدعاء الطائفية ستصبح لا جدوى منها وسيكون من المسلم به الحديث عن الإنجاز للوصول إلى السلطة. وبهذا المعنى فاذا كنا كعراقيين فأننا سنوفر حافز للداخل قبل الخارج نحصن به وطننا وديمقراطيتنا الفتية، وحتى لا نقتفي أثر النظام السابق الذي به يوأد هذا الخيار، علينا أن نضع نصب أعيننا قول الله سبحانه وتعالى "تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ" (سورة البقرة: الآية 134) وبذلك متى ما أصبحنا عراقيين فنحن حينها سنكون مواطنين، وهنا ستجدي الديمقراطية نفعاً وسنتجاوز أزماتنا الداخلية وسنضع حداً وإرادة شعبية وسياسية تقف بالضد من إضعاف سيادة الدولة أو انتقاصها أو التجرؤ على المس بكيان الدولة وأمنها الداخلي وربما الخارجي.

المصادر

أولا: الكتب العربية

1. حسنين توفيق إبراهيم، مستقبل النظام والدولة في العراق وانعكاساته على الأمن والاستقرار في الخليج، ط2، دراسات عراقية، العدد الأول، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، يناير 2005)
2. د. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، ط1، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010)
3. د. أياد حلمي الجصاني، احتلال العراق ومشروع الإصلاح الديمقراطي الأمريكي حقائق وأوهام،(بغداد: مكتبة دار الكتاب العربي، 2008)
4. د. حامد ربيع مبدا شد الأطراف وتطور السياسة الإقليمية في الشرق الأوسط خلال الثمانينات، (بغداد: مركز البحوث والعمليات والمعلومات. 1983)
5. د. حامد ربيع، قراءة في فكر علماء الاستراتيجية كيف تفكر إسرائيل، الكتاب الثالث، الجزء الثاني، (القاهرة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1999)
6. د. حسن لطيف كاظم الزبيدي وأخرون، النفط والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الأمريكي رؤية مستقبلية، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، عدد 15،(بغداد: مركز العراق للدراسات، 2007)
7. د. عامر حسن فياض، ديمقراطية العرب البحث عن الهوية، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2013)
8. د. عامر حسن فياض، سرديات العقل وشقاء التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، سلسلة كتاب الصباح الثقافي، العدد 13، (بغداد: مطبعة جريدة الصباح، 2007)

9. د. عبد الجبار الحلفي، الاقتصاد العراقي(النفط، الاختلال الهيكلي، البطالة،)، سلسلة كتب، عدد 30،(بغداد: مركز العراق للدراسات، 2008)

10. د. عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)

11. د. علي سليم الوردي، مقتربات إلى المشروع السياسي العراقي 1921-2003، ط1،(بغداد: مطبعة الزمان، 2005)

12. د. فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق بعد 9 نيسان 2003، دراسات جامعية، (بيروت: العارف للمطبوعات، 2013)

13. د. منعم صاحي العمار، العراق ومنظومة الأمن الخليجي دراسة في خيارات المرحلة القادمة،ط1 (بغداد: مطبعة الغفران للخدمات الطباعية، 2012)

14. دستور جمهورية العرق، الطبعة السابعة، الدائرة الإعلامية لمجلس النواب، 2013.

15. رائد الحامد، عراق ما بعد أمريكا واقع الانسحاب وصورة المستقبل، ط1، (القاهرة: مركز بغداد للدراسات والاستشارات، 2010)

16. سيار الجميل وأخرون ، الموقع الجغرافي للعراق وأهميته الاستراتيجية ،ورد في العراق دراسات في السياسة والاقتصاد ، (أبو ظبي: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2006)

17. عبد الحميد الغانم، الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في العراق، (بغداد: مركز العراق للدراسات، 2008)

18. فنسان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)

19. محمد صادق الهاشمي وأخرون، الموقف الإقليمي من الانسحاب الأمريكي من العراق، سلسلة كتب، عدد 48،(بغداد: مركز العراق للدراسات، 2011)

20. محمد صادق الهاشمي، الثقافة السياسية للشعب العراقي وأبرز تحولاتها، ط1 (بغداد: مركز العراق للدراسات، 2013)

21. هادي قبيسي ، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين : المحافظة الجديدة والواقعية، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)

22. هاشم الهاشمي، عالم"داعش" تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ط1، (لندن: دار الحكمة، 2015).

ثانيا: الكتب المترجمة

1. أحمد داود أوغلوا، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط2،(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011)

2. تريتا بارزي، حلف المصالح المشتركة التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة، ترجمة أمين الأيوبي، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)

3. تيرتا بارزي، ايران والمجتمع الدولي، ترجمة زينة إدريس، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012)

4. عديد دويشا، عراق الحقبة الجمهورية، ترجمة مصطفى نعمان احمد، (بغداد: دار المرتضى للنشر والتوزيع، 2013)

5. موسوعة الاستراتيجيا، بأشراف تيري دي مونبريال وجان كلين، ترجمة د. علي محمود مقلد، ط1، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011)

ثالثاً: الندوات والمؤتمرات

1. د. أياد خلف حسين العنبر، العراق ديمقراطية من دون ديمقراطيين، ورد في بحوث الندوة العلمية للجمعية العراقية للعلوم السياسية الموسومة إشكاليات التحول الديمقراطي في

العراق' تحرير د. أياد خلف حسين العنبر، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 18 تشرين الثاني 2009)

2. د. عامر حسن فياض، الثقافة وإشكالية التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، ورد في بحوث الندوة العلمية للجمعية العراقية للعلوم السياسية الموسومة 'إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق' تحرير د. أياد خلف حسين العنبر، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 18 تشرين الثاني 2009)

3. د. عبد الجبار احمد عبد الله، الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق، ورد في بحوث الندوة العلمية للجمعية العراقية للعلوم السياسية الموسومة 'إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق' تحرير د. أياد خلف حسين العنبر، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 18 تشرين الثاني 2009)

4. د. عبد الستار عبد الجبار موسى، الإصلاح الاقتصادي والخصخصة في بلدان التحول الريعية العراق انموذجاً، ورد في بحوث الندوة العلمية للجمعية العراقية للعلوم السياسية الموسومة 'إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق' تحرير د. أياد خلف حسين العنبر، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 18 تشرين الثاني 2009)

5. د. عبد علي كاظم المعموري، الفلسفة الاقتصادية وبناء المستقبل في العراق، ندوة كلية العلوم السياسية جامعة النهرين (العراق وبناء المستقبل –الرؤى والأفاق) (بغداد: 25 أيار 2011)

6. د. مثنى المهداوي، اثر التحول الديمقراطي على السياسة الخارجية العراقية، ورد في بحوث الندوة العلمية للجمعية العراقية للعلوم السياسية الموسومة 'إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق' تحرير د. أياد خلف حسين العنبر، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 18 تشرين الثاني 2009)

رابعاً: الدوريات

1. حسن أبو طالب ، فاعلية مفقودة: تعقيدات الإدارة العربية للأزمة السوري، مجلة السياسة الدولية، العدد 190، (القاهرة: مركز الأهرام، أكتوبر 2012)
2. خالد المعيني، الاحتلال المزدوج: التنافس الإقليمي على ملء الفراغ في العراق، مجلة أراء حول الخليج، العدد 61، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، أكتوبر 2009)
3. خضر عباس عطوان، جيرة إيران في ميزان الأمن الخليجي خيارات ما بعد الصداقة والعداوة، مجلة أراء حول الخليج، العدد82، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، يوليو 2011)
4. . ياسين البكري، إشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاسها على التجربة العراقية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 27، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2009)
5. احمد والي حسين، عرض أطروحة دكتوراه بعنوان توظيف فكرة الديمقراطية في الاستراتيجية الأمريكية، مجلة قضايا سياسية، العددان الحادي والعشرون والثاني والعشرون، (بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة لنهرين،2010)
6. أسامة أبو رشيد، سياسة إدارة أوباما الخارجية: محاولة تحقيق التوازن بين الميول الانعزالية وضغوط التدخّل الخارجي، سلسلة تحليل السياسات، (الدوحة: للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو 2014)
7. افتتاحية نشرة العراق في مركز الأبحاث العالمية، العدد 80، (مركز الدراسات الاستراتيجية جامعة كربلاء، 9 تموز 2014)
8. انظر د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر، دول مجلس التعاون الخليجي والتحديات الأمنية الإقليمية عام 2013، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، يناير 2013)
9. انظر نيكول ستراك، الصفقة السعودية المقترحة لشراء أسلحة أمريكية، مجلة أراء حول الخليج، العدد 73 (دبي: مركز الخليج للأبحاث، أكتوبر 2010)

10. بشير عبدالفتاح، هيلاري كليتون إعادة صياغة العلاقات الأمريكية الصينية، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد 172، المجلد الخامس عشر، (القاهرة: مركز الأهرام، أبريل 2009)
11. بيار مصطفى سيف الدين، اتجاهات السياسة التركية نحو كوردستان العراق في التسعينيات من القرن العشرين، مجلة جامعة كركوك للدارسات الإنسانية، العدد2، المجلد 4، (كركوك: جامعة كركوك، 2009)
12. تشارلز ليستر، تحديد معالم الدولة الإسلامية، دراسة تحليلية، العدد 13، (الدوحة: مركز بروكنجز، ديسمبر 2014)
13. التقرير الثاني للأمين العام، المقدم عملا بالفقرة 6 من القرار 20122061، برقم S/2013/ 2012 ، ص4
14. التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية، سلسلة: تحليل السياسات، (معهد الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، أبريل 2012).
15. جيمس رسل، تشكيل النظام السياسي العراقي: دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ط1، سلسلة محاضرات الأمارات، العدد 90،(أبوظبي: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005)
16. حامد محمود، إيران واستراتيجية ملء الفراغ في العراق، ملف الأهرام الاستراتيجي، (القاهرة: مركز الأهرام، أغسطس، 2009)
17. د. احمد سلمان المعموري، العراق في الاستراتيجية التركية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 25، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2008)
18. د. احمد عدنان كاظم، مأسسة السلطة في العراق بعد عام 2003، المجلة السياسية والدولية، العدد 19، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2011)

19. د. احمد عمر الراوي، البطالة في العراق الواقع وتحديات المعالجة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 26(بغداد: الجامعة المستنصرية 2010)

20. د. السيد أمين شلبي، العلاقات الأمريكية الصينية بين التعاون والمواجهة، ملف الأهرام الاستراتيجي. العدد 191، (القاهرة: مركز الأهرام، نوفمبر 2010)

21. د. بتول هليل الموسوي، العراق في الاستراتيجية الإيرانية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 25، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2008)

22. د. حسن تركي عمير، إشكالية التحول الديمقراطي في العراق دراسة في الديمقراطية التوافقية، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، العدد 58، (جامعة ديالى: كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2013)

23. د. حسين حافظ وهيب، استراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء الشرق الأوسط، مجلة السياسية والدولية، العدد 18، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2011)

24. د. حضر عباس عطوان، العراق والخروج من أحكام الفصل السابع: الخيارات، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 34،(بيروت: مركز الوحدة العربية، ربيع 2012)

25. د. خالد الحروب، حسابات حذرة محددات الدعم الخليجي للتغيير في سوريا، مجلة السياسة الدولية، العدد 192، (القاهرة: مركز الأهرام، أبريل 2013)

26. د. خضر عباس عطوان، النفوذ الإيراني في العراق واثره على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة أراء حول الخليج، العدد59، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، أغسطس 2009)

27. د. ستار جبار علاي، العراق وأمريكا وإشكالية الأمن في المنطقة، مجلة أراء حول الخليج، العدد 73 (دبي: مركز الخليج للأبحاث، أكتوبر 2010)

28. د. شذى زكي حسن، معوقات البناء الديمقراطي، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 17، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2005)
29. د. عامر حسن الفياض، أزمات ومزالق بناء الدولة وإدارة الحكم في العراق، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 3،(بغداد: مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، يونيو 2012)
30. د. عبد الحفيظ محبوب، اصطفافات إقليمية جديدة في المنطقة بقيادة دول مجلس التعاون، مجلة أراء حول الخليج، العدد 88،(دبي: مركز الخليج للأبحاث، يناير 2012)
31. د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر، دول مجلس التعاون الخليجي والتحديات الأمنية الإقليمية عام 2013، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، يناير 2013)
32. د. عبير سهام مهدي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية وتداول السلطة: العراق أنموذجا، مجلة دراسات سياسية، العدد 16، (بغداد: بيت الحكمة، 2010)
33. د. علي احمد الطراح، مستقبل العلاقات الكويتية العراقية واضطرابات الربيع العربي، مجلة أراء حول الخليج، العدد85، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، أكتوبر 2011)
34. د. فكرت نامق العاني، العراق بين قيود الفصل السابع وبنود الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية دراسة تحليلية، مجلة قضايا سياسية، العدد 23-24، (بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2011)
35. د. محمد حلمي عبد الوهاب، النفوذ الإيراني وتحولاته، مجلة أراء حول الخليج، العدد 49، (جدة: مركز الخليج للأبحاث ، أكتوبر 2008)
36. د. محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، الكويت والمتغيرات السياسية في العراق (2003-2006) دراسات إقليمية، العدد 12، (جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، 2008)

37. د. محمد كامل محمد الربيعي، مستقبل العلاقات العراقية - الإيرانية، المجلة السياسية والدولية، العدد 10، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2008)
38. د. محمود سالم السامرائي، احتلال العراق والتحديات الجو استراتيجية لأمن الخليج العربي، مجلة أراء حول الخليج، العدد 82،(دبي: مركز الخليج للأبحاث، يوليو 2011)
39. د. مصطفي شفيق علام، تغير السياسات في الفكر الاستراتيجي الأنماط والمحددات، (القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، يونيو 2009)
40. د. معتز سلامة، استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، كراسات استراتيجية، العدد 209، (القاهرة: مركز الأهرام 2010)
41. د. منى محمود علي، ثقافة الانتخاب في المجتمع العراقي انتخابات2005 أنموذجاً، مجلة آداب المستنصرية، العدد 55، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2011)
42. د. مهند العزاوي، ايران والبحث عن دور فوق إقليمي، مجلة أراء حول الخليج، العدد 93، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، يونيو 2012)
43. د. نوار محمد ربيع، اثر الأزمة المالية العالمية على السياسة الأمريكية، مجلة المستنصرية للدارسات العربية والدولية، العدد 36، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2011)
44. رائد فوزي احمد، النفوذ الإيراني في العراق ضمن اطار الاستراتيجيات والواقع، مجلة أراء حول الخليج، العدد59، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، أغسطس 2009)
45. سهيلة عبد الانيس، في معوقات التحول الديمقراطي في العراق دراسة في المعوقات الداخلية، مجلة السياسية والدولية، العدد7،(بغداد: الجامعة المستنصرية، 2007)
46. طالب حسين حافظ، العنف السياسي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد 41، (بغداد مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية 2010)
47. عبد العزيز بن عثمان بن صقر، السلوك الإيراني والصمت الأمريكي، مجلة أراء حول الخليج، العدد 92، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، مايو 2012)

48. عبد العزيز بن عثمان بن صقر، مصالح دول الخليج والمساومات الأمريكية الإيرانية، مجلة أراء حول الخليج، العدد 73، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، أكتوبر 2010)

49. عبد العزيز بن عثمان بن صقر، نحو استراتيجية سياسية واقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق في مرحلة ما بعد الحرب، ط1، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)

50. عفراء احمد البابطين، واقع العلاقات الكويتية العراقية وسبل تحسينها وتطويرها، مجلة أراء حول الخليج، العدد85، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، أكتوبر 2011)

51. علي المعموري، "داعش" والموصل خلفية الأحداث، أوراق البدائل، صادرة عن منتدى البدائل العربي للدارسات 2014.

52. علي حسن باكير، انعكاسات الوضع العراقي على موازين القوى في المنطقة، مجلة أراء حول الخليج، العدد73، (دبي: مركز الخليج للأبحاث ، أكتوبر 2010)

53. علي حسين باكير ، الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة، (معهد الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، كانون الثاني 2012)

54. علي حسين باكير، نحو علاقات تركية خليجية استراتيجية، مجلة أراء حول الخليج، العدد 49، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، أكتوبر 2008)

55. مارينا أوتاوي، ايران والولايات المتحدة ودول الخليج السياسة الإقليمية المحيرة، أوراق كارنيغي، العدد 105(واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، أكتوبر، 2009)

56. محمد عبدالله محمد، قرأه في العلاقات الخليجية الإيرانية(1980-2011)، مجلة أراء حول الخليج، العدد82، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، يوليو 2011)

57. محمد عبدالله محمد، ماذا عن مستقبل الدور الخليجي في العراق، مجلة أراء حول الخليج، العدد 88، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، يناير 2012)

58. معضلة أوباما العراقية وخياراته تجاهها، إعداد وحدة تحليل السياسات، سلسلة: تقدير موقف، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو 2014)

59. ميثاق خير الله خلود، مستقبل علاقات العراق بدول الخليج في المجال السياسي، دراسات إقليمية، العدد 21، (جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، 2011)

60. هاني إدريس، تركيا أنشودة العثمنة على إيقاع الهوية المزقة، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 3،(بغداد: مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، يونيو 2012)

خامساً: الصحف

1. "داعش" يدفع الأف الجنود العراقيين ليكونوا ... فضائيين" صحيفة كتابات الإلكترونية، 3 تشرين الأول، 2014. ينظر الرابط الاتي: http://kitabat.com/ar/page/03/10/2014

2. حملة كردية في الولايات المتحدة لنيل التأييد والحماية لكردستان، صحيفة الاتحاد، الصحيفة المركزية لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني. انظر الرابط الاتي:

http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=25596

3. الخارجية الأميركية: العنف في العراق وسوريا اسهم بزيادة ضحايا الإرهاب 60٪، صحيفة المدى، العدد (3070) 4 ايار2013.

http://www.almadapaper.net/ar/newsdetails.aspx?newsid=463865

4. سعدي أحمد بيرة، عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني في تصريح لصحيفة الشرق الأوسط على الرابط الاتي:

http://www.qanon302.net/articles/2014/09/03/30719

5. سلام الزيدي، قادة البيشمركة متهمون بسقوط الموصل والبارزاني يطالب بثمن المشتركة في تحريرها، صحيفة المراقب العراقي، العدد 1193، 8 نيسان 2015، ص1.

6. ضابط عراقي يروي خفايا سقوط الموصل، صحيفة خندان الإلكترونية، 26 تموز 2014، ينظر الرابط الاتي: http://xendan.org/arabic/drejaA.aspx?Jmara=740&Jor=2

7. مجدي خليل، مفهوم جماعات الضغط ووضع مصر منها، صحيفة إيلاف الالكترونية،15 تشرين الثاني، 2007، ينظر الرابط الاتي:

http://www.elaph.com/ElaphWeb/ElaphWriter/2007/11/280148.htm#sthash.qJzVE2tx.dpuf

8. هادي عزيز علي، القرار 2107 لم يخرجنا من الفصل السابع بعد، صحيفة المدى، العدد(2835)، 3 تموز 2013

9. وائل عصام، سقوط الموصل: تمرد سني بقيادة "داعش" مع صوفية النقشبندية وبعثيين من جيش صدام، صحيفة القدس العربي، 11 حزيران 2014

سادساً: المصادر الإلكترونية

1. اتفاقية الاطار الاستراتيجي، انظر نص الاتفاقية:

http://photos.state.gov/libraries/iraq/216651/US-IRAQ/US-Iraq_Strategic_Framework_Agreement_ARa.pdf

2. اثيل النجيفي: تحرير الموصل هو ثمن اعلان الإقليم، الهىئة العامة للمناطق الكوردستانىة خارج إدارة الأقلىم، 11 حزيران 2014، ينظر الرابط الاتي:

http://krg-kagb.org/arabic/print.php?art_id=17583،

3. اثيل النجيفي، الصفحة الرسمية على الفيس بوك، 11 حزيران 2014، ينظر الرابط الاتي:

https://www.facebook.com/AlnujaifiAtheel/posts/648004918618670

4. الإفراج عن 4224 متهما بالإرهاب لم تثبت إدانتهم خلال 9 شهور، أعلام السلطة القضائية الاتحادية، 14 تشرين الأول 2014، للمزيد ينظر الموقع الاتي:

/http://www.iraqja.iq/view.2566

5. الأمانة العامة لمجلس الوزراء، قرارات مجلس الوزراء للجلسة رقم 11، في 25 تشرين الثاني 2014، ينظر الرابط الاتي: http://cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=5471

6. الأمم المتحدة تعلن أن العنف في العراق خلال شهر آذار حصد ما لا يقل عن 1609 أشخاص، المدى برس،2013/ 04/ 08 ينظر الرابط الاتي:

http://www.almadapress.com/ar/NewsDetails.aspx?NewsID=9672

7. انظر كيف سيتعامل المالكي مع اعتصام الأنبار؟ bbc على الرابط الاتي:

http://www.bbc.co.uk/arabic/interactivity/2013/12/131224_comments_iraq_maliki_anbar_protests.shtml

8. باسم علي خريسان، ظاهرة العنف في العراق بين الإرهاب والعنف السياسي - قراءة في أقصاء العقل العلمي، موقع كتابات الإلكتروني، 16 تشرين الثاني 2011

9. بيان اتحاد القوى الوطنية على الرابط الاتي

http://alzawraanews.com/index.php?option=com_content&view=article&id=41276:2014-08-31-19-18-50&catid=1:2013-02-17-17-25-32&Itemid=3

10. بيان كتلة مستقلون، 11/ 9/ 2014، على الرابط التالي: http://cutt.us/AZoRi

11. تقرير: ارتفاع ضحايا العنف في العراق خلال العام 2011، روسيا اليوم 3-1-2012

http://cutt.us/jjciB

12. تكريت مدينة صدام حسين تسقط كثاني مدنية بعد الموصل بيد 'داعش'، 12حزيران2014. شبكة البيضاء برس، للمزيد ينظر الرابط الاتي:

http://www.albidapress.net/press/news.php?action=view&id=36462#.U58vdyxy5q4

13. ثامر عباس، المجتمع العراقي والدولة المركزية : الخيار الصعب والضرورة التاريخية، تشرين الثاني، 2013، ينظر الرابط التالي: http://www.kitabat.com/ar/print/19901.html

14. جوناثان ماركوس، عوامل وقفت وراء انهيار الجيش العراقي السريع، بي بي سي، 14 يونيو/ حزيران، 2014

15. جيم موير، هل يؤدي النزاع في العراق لتعزيز حلم الأكراد بالاستقلال؟ بي بي سي - أربيل، 14 يونيو/ ، 2014. ينظر الرابط الاتي

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/06/140614_iraq_kurds_dream.shtml

16. د. عماد عبد اللطيف سالم، العراق وإشكاليات الفصل السابع :الأبعاد الاقتصادية والسياسية واستراتيجيات الخروج، الحوار المتمدن، العدد3060، 2010 / 7 / 11، ينظر الرابط التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=222064

17. د. عماد عبد اللطيف سالم، العراق والكويت والولايات المتحدة الأمريكية مأزق الملفات العالقة(الديون ، التعويضات ، ترسيم الحدود البرية والبحرية)، الحوار المتمدن-العدد: 3372 - 2011 / 5 / 21، ينظر الرابط التالي:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=259906

18. د. هدى زوير الدعمي، البطالة في العراق الواقع والانعكاسات، مركز أنماء للبحوث والدراسات، 03-02-2011، ينظر الرابط التالي:

http://enmaacenter.org/news.php?action=view&id=37

19. د.عبد علي كاظم المعموري و رندا طلال الربيعي، إشكالية التحول في الاقتصاد العراقي (ضبابية الرؤية وغياب المنهج) كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين منشور في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ينظر الرابط التالي:

http://www.hcrsiraq.com

20. زيارة نجاد لـ"أبو موسى" ضرب من التعصب المزيف، 21 أبريل 2012، على الرابط التالي: http://www.alarabiya.net/articles/2012/04/21/209302.html

21. سامر الياس، تركيا والربيع العربي برغماتية أمام امتحان سوري صعب، مجلة الشرق الجديد، 31\3\2012. متاح على الموقع التالي: http://www.ar.journal-neo.com/node/15103

22. سعد الشريف، ويكيليكس وسياسة السعودية العراقية، مجلة الحجاز، بلا تاريخ، ينظر الرابط الاتي: http://www.alhejaz.org/seyasah/019803.htm

23. السيد رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة يصدر أوامر إعفاء 24 من قيادات وزارة الداخلية، المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء، 1 كانون الأول 2014، للمزيد ينظر لموقع الاتي: http://www.pmo.iq/press/1-12-2014.htm

24. السيد رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة يصدر أوامر ديوانية، المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء، 12 تشرين الثاني 2014، ينظر الموقع الاتي:

http://www.pmo.iq/press/12-11-20143.htm

25. شفق نيوز" أسرار سقوط الموصل وسبب صياح المالكي ولغز "الثلاثة".. والغراوي يقول: ربما اشنق، 15 تشرين الأول 2014، للمزيد عن ملابسات سقوط الموصل انظر الرابط الاتي:

http://www.shafaaq.com/sh2/index.php/news/iraq-news/84982-secrets-of-the-fall-of-mosul.html

26. ضابط عراقي يروي خفايا سقوط الموصل، صحيفة خندان الإلكترونية، 26 تموز 2014، ينظر الرابط الاتي: http://xendan.org/arabic/drejaA.aspx?Jmara=740&Jor=2

27. عالية نصيف قادة كردستان يطبقون سياسة رسم الحدود بالدم في المناطق المحررة من "داعش"، مؤسسة ناليا للأعلام، 6 أذار 2015، ينظر الرابط الاتي:

http://www.nrttv.com/ar/iraq/2015/03/06/445

28. العبادي يُطهّر الجيش العراقي من الجنود الفضائيين، ميدل أيست أونلاين، 30 تشرين الثاني 2014. ينظر الرابط الاتي: http://www.middle-east-online.com/?id=189193

29. علاء حسن، 'الفضائيون' إحدى ظواهر الفساد في الجيش العراقي، تقارير وحوارات، الجزيرة نت، 12 تشرين الثاني 2014.

30. قرار مجلس الأمن المرقم 2107 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6990 المعقودة في 27 حزيران 2013 ينظر الرابط الاتي:

(http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/2107(2013

31. قرارات الجلسة الأولى لمجلس الوزراء للحكومة العراقية المنتخبة، بتاريخ 9/ 9/ 2014، على الرابط الاتي: http://www.cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=5223

32. قرارات مجلس الوزراء للجلسة رقم 12، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، 2 كانون الأول 2014، ينظر الرابط الاتي: http://cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=5507

33. القضاء يفرج عن 2779 متهماً لم تثبت إدانتهم بالإرهاب الشهر الماضي، أعلام السلطة القضائية الاتحادية، كانون الأول 2014، للمزيد ينظر الموقع الاتي:

/http://www.iraqja.iq/view.2628

34. الكردستاني: قوات البيشمركة لن تنسحب من كركوك والمناطق المتنازع عليها، ينظر الرابط الاتي http://www.alsumaria.tv/news/103326

35. مسعود بارزاني يهدد بانسحاب الكرد من الحكومة العراقية مقابلة مع bbc
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/05/140510_iraq_barzani_kurds.shtml

36. مشروع قرار المرقم (5747)، انظر الموقع الرسمي لدائرة العلاقات الخارجية في حكومة إقليم كردستان على الرابط الاتي: http://dfr.krg.org/a/d.aspx?l=14&a=44303

37. المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء حيدر العبادي، 19 كانون الأول 2014. للمزيد ينظر الرابط الاتي: http://www.pmo.iq/press/19-12-2014.htm

38. نص وثيقة الاتفاق السياسي بين الكتل المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية، على الرابط الاتي: http://www.xendan.org/arabic/drejaA.aspx?Jmara=1792&Jor=2

39. هاني فؤاد الفراش، بالخرائط... كيف سقطت الموصل؟ ومن المسؤول، موقع قناة الحرة عراق، شبكة الشرق الأوسط للإرسال، 20 تشرين الثاني 2014، ينظر الرابط الاتي:

http://www.alhurra.com/content/how-mosul-fell-iraq-isis/261101.html

سابعاً: المصادر الأجنبية:

1. Ali Younes, Iraq: An all out sectarian war is looming . Saddam Hussein's former army fighting its way back, The Arab Daily News, June 14, 2014.at: http://thearabdailynews.com/2014/06/14/sectarian-war-looming-iraq-saddam-husseins-former-army-fighting-way-back/Al-Nusra Commits to al-Qaida, Deny Iraq Branch 'Merger'". Naharnet Agence France-Presse. 10 April 2013. At: http://www.naharnet.com/stories/en/78961-al-nusra-commits-to-al-qaida-deny-iraq-branch-merger/
2. Barak Salmoni ،Responsible Partnership: The Iraqi National Security Sector after 2011 ،Policy Focus 112 ،Policy Analysis ،The Washington Institute ،May 2011. At: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/responsible-partnership-the-iraqi-national-security-sector-after-2011
3. Catherine Philp, Every US soldier who has fought there has the same question, Analysis, The Times Newspapers, June 12 2014.
4. Catherine Philp, Islamist fanatics' fiefdom extends 200 miles across Syria and Iraq, Analysis, The Times Newspapers, June 11 2014.
5. CIA: IS has 20,000-31,500 Fighters in Iraq, Syria, Tempo Inti Media Tbk. 12 September 2014. At: http://en.tempo.co/read/news/2014/09/12/074606495/CIA-IS-has-20000-31500-Fighters-in-Iraq-Syria
6. Eli Lake ،Obama's intelligence pick linked to Saudi Arabia ،The Washington Times ، February 27 ،2009. At: http://www.washingtontimes.com/news/2009/feb/27/obamas-intelligence-pick-linked-to-saudi-arabia/print/
7. Eli lake ،U.S. Taps Old Allies for New Iraq War ،The Daily Beast ،World News ، 06.19.2014. At: http://www.thedailybeast.com/articles/2014/06/19/u-s-turns-to-old-frenemies-for-new-iraq-war.html

8. Eli lake، U.S. Taps Old Allies for New Iraq War، The Daily Beast، World News، 06.19.2014. At: http://www.thedailybeast.com/articles/2014/06/19/u-s-turns-to-old-frenemies-for-new-iraq-war.html
9. Gareth Stansfield، Kurdistan Rising: To Acknowledge or Ignore the Unraveling of Iraq، Middle East Memo، Number 33، The Brookings Institution، July 2014
10. Gopal Ratnam and Kate Brannem ،Iraq Needs Weapons But Can It Keep Them? ، Report in Foreign Policy ،20 November ،2014. At: http://foreignpolicy.com/2014/11/20/iraq-needs-weapons-but-can-it-keep-them/
11. Gregory Gause ،Can Iraq Survive the ISIS Storm ،The Council on Foreign Relations ،Interviewee Brookings Institution Doha Center ،June 17 ،2014. At: http://www.cfr.org/iraq/can-iraq-survive-isis-storm/p33143
12. Gregory Gause ،Can Iraq Survive the ISIS Storm ،The Council on Foreign Relations ،Interviewee Brookings Institution Doha Center ،June 17 ،2014. At: http://www.cfr.org/iraq/can-iraq-survive-isis-storm/p33143
13. Guy Taylor ،Iraqi Kurds seek independence but with voice in Baghdad ،The Washington Times ،July 2 ،2014. Read more: http://www.washingtontimes.com/news/2014/jul/2/iraqi-kurds-seek-independence-but-with-voice-in-ba/?page=all
14. http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/iraq-needs-u.s.-aid-now
15. http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/middle-east-policy-planning-for-a-second-obama-administration-memo-from-a-f
16. Islamic State weapons in Iraq and Syria ،Conflict Armament Research ،London ، First published in September 2014
17. Jamal Falahat ،Obama wages war against Islamic State ،September 11 ،2014. http://arabspring-news.com/obama-wages-war-against-islamic-state/
18. James F. Jeffrey ،Assessing the Strategic Threat from ISIS ،Congressional Testimony ،The Washington Institute for Near East Policy ،February 12 ،2015
19. Jay Solomon ،Iraqi Kurd Officials Lobbying for Independence in Washington ،The Wall Street Journal ،July 3 ،2014. At: http://online.wsj.com/articles/iraqi-kurd-officials-lobbying-for-independence-in-washington-1404407746

20. Jeffrey Goldberg، Fact-Checking Stephen Walt، The Atlantic، December 8، 2010. At: http://www.theatlantic.com/international/archive/2010/12/fact-checking-stephen-walt/67648
21. Jessica D. Lewis, Al Qaeda in Iraq Resurgent, Middle East Security Report 14, institute for the Study of War. September 2013, p9.
22. Kenneth M. Pollack، Five Reasons for the Iraqi-Kurdish Oil Deal، The Brookings Institution، December 3، 2014
23. Kimberly Kagan and Frederick W. Kagan ،U.S. strategy against Islamic State is too much air ،not enough boots ،Los Angeles Times ،October 6 ،2014
24. Lee Fang، The Saudi Lobbying Complex Adds a New Member: GOP Super PAC Chair Norm Coleman، The Nation Magazine، September 18، 2014
25. Manfred Gerstenfeld ،The Powerful Saudi Lobby in the United States ،Arutz Sheva ، Israel National News ،November 28 ،2011. At: http://www.israelnationalnews.com/Articles/Article.aspx/10908#.U-fxonJ_t12
26. Marina Ottawyay، Iraq: An Uneasy American-Iranian Condominium، Carnegie Endowment for International Peace، January 10، 2011، see on link: http://carnegieendowment.org/publications/?fa=view&id=42259
27. Mark Landler and Michal. R. Gordon ،U.S. to Send Up to 300 Military Advisers to Iraq ،The New York Times ،JUNE 19 ،2014. At: http://www.nytimes.com/2014/06/20/us/obama-to-address-nation-on-iraq-crisis.html
28. Mark Landler and Michal. R. Gordon ،U.S. to Send Up to 300 Military Advisers to Iraq ،The New York Times ،JUNE 19 ،2014. At: http://www.nytimes.com/2014/06/20/us/obama-to-address-nation-on-iraq-crisis.html
29. Mark Landler and Michal. R. Gordon ،U.S. to Send Up to 300 Military Advisers to Iraq ،The New York Times ،JUNE 19 ،2014. At: http://www.nytimes.com/2014/06/20/us/obama-to-address-nation-on-iraq-crisis.html
30. Max Boot ،Jeane J. Kirkpatrick ،A Strategy for Defeating ISIS in Syria and Iraq ، Testimony ،Council on Foreign Relations ،July 29 ،2014

31. Melissa G. Dalton and Nora Bensahel ،Revitalizing the Partnership: The United States and Iraq a Year after Withdrawal ،Center for a New American Security ، Policy Brief ،December 19 ،2012.

32. Melissa G. Dalton and Nora Bensahel ،Revitalizing the Partnership: The United States and Iraq a Year after Withdrawal ،Center for a New American Security ، Policy Brief ،December 19 ،2012

33. Michael Knights ،Iraq Needs U.S. Aid Now ،USA Today ،Policy Analysis ،The Washington Institute ،January 13 ،2014. At:

34. Michael Knights ،Iraq War III Has Now Begun ،Foreign Policy ،Policy Analysis ، The Washington Institute ،June 11 ،2014. At:

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/iraq-war-iii-has-now-begun

35. Michael Knights ،Iraqi Kurdistan: The Middle East's Next 'Little Sparta' The Washington Institute ،November 23 ،2014. Also available on at: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/iraqi-kurdistan-the-middle-easts-next-little-sparta

36. Michael Knights ،What Iraq's Kurdish Peshmerga Really Need ،Policy Watch 2299 ، the Washington Institute ،August 7 ،2014. At:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/what-iraqs-kurdish-peshmerga-really-need

37. Michael Knights ،Why Iraq Should Get Apache Gunships ،Policy Watch 2191 ،The Washington Institute ،January 13 ،2014. At:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/why-iraq-should-get-apache-gunships

38. Michael Knights ،Why Iraq Should Get Apache Gunships ،Policy Watch 2191 ،The Washington Institute ،January 13 ،2014. At:

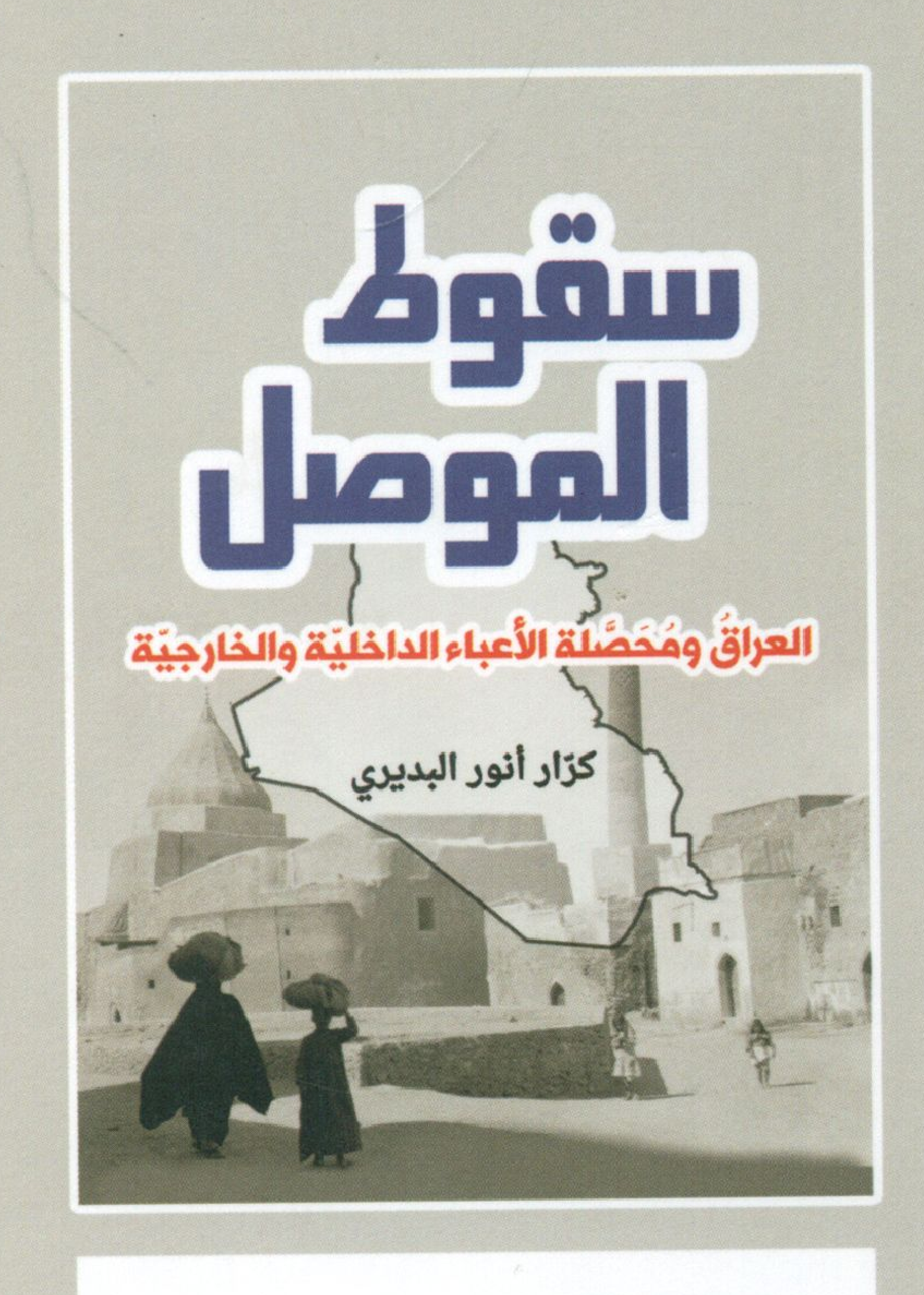
http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/why-iraq-should-get-apache-gunships

39. Michael Rubin ،Iraqi diplomacy has no voice in Washington ،American Enterprise Institute for Public Policy Research ،November 01 ،2012. At:
http://www.aei.org/article/foreign-and-defense-policy/regional/middle-east-and-north-africa/iraqi-diplomacy-has-no-voice-in-washington/
40. Mike Mount, Reward for wanted terrorist drops, CNN U.S, May 13, 2008. At: http://edition.cnn.com/2008/WORLD/meast/05/13/pentagon.masri.value /
41. Missy Ryan and Mark Hosenball ،Kurds use well-oiled lobbying to plead for help in Washington ،Reuters ،Aug 7 ،2014. At:
http://www.reuters.com/article/2014/08/07/us-kurdistan-independence-lobbying-idUSKBN0G70BS20140807
42. Mushreq Abbas, ISIS weighs approach on Baghdad, Al-Monitor, June 11, 2014.at: http://www.al-monitor.com/pulse/en/contents/articles/originals/2014/06/iraq-mosul-fall-army-breakdown.html#
43. Mushreq Abbas, ISIS weighs approach on Baghdad, Al-Monitor, June 11, 2014.at: http://www.al-monitor.com/pulse/en/contents/articles/originals/2014/06/iraq-mosul-fall-army-breakdown.html#
44. Obama Vows To Continue Iraq Airstrikes 'If Necessary' ،8 August 2014. At:http://usdailynews.us/news/obama-vows-to-continue-iraq-airstrikes-if-necessary
45. Obama Vows To Continue Iraq Airstrikes 'If Necessary' ،8 August 2014. At: http://usdailynews.us/news/obama-vows-to-continue-iraq-airstrikes-if-necessary
46. Patrick Cockburn, Who are ISIS? The rise of the Islamic State in Iraq and the Levant, The Independent, Jun 19, 2014
47. Qubad Talabani، The Kurdish Lobby، Qubad's Blog، 01 May 2009. At:
http://qubadsblog.com/2009/05/the-kurdish-lobby /
48. Rand Paul ،America Shouldn't Choose Sides in Iraq's Civil War ،The Wall Street Journal ،June 20 ،2014. At:
http://www.realclearpolitics.com/2014/06/20/america_shouldn039t_choose_sides_in_iraq039s_civil_war_334980.html
49. Remarks by the President at the United States Military Academy Commencement Ceremony، The White House، Office of the Press Secretary، May 28، 2014. At:

http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2014/05/28/remarks-president-united-states-military-academy-commencement-ceremony

50. Richard N. Haass and Martin Indyk ،Beyond Iraq A New U.S. Strategy for the Middle East ،Foreign Affairs ،Issue ،from our January/February 2009. At:
http://www.foreignaffairs.com/articles/63718/richard-n-haass-and-martin-indyk/beyond-iraq
51. Robert Fisk ،Bombs away! US to the rescue – but only of certain minorities ،not Muslims ،The Independent ،Friday 8 August 2014. At:
http://www.independent.co.uk/voices/comment/bombs-away-us-to-the-rescue--but-only-of-certain-minorities-not-muslims-9658058.html
52. Robert Satloff ،Middle East Policy Planning for a Second Obama Administration ، Policy Watch 1995 ،Policy Analysis ،The Washington Institute ،November 9 ،2012. At:
53. Sarah Birke, how al-Qaeda Changed the Syrian War, New York Review of Books, December 27, 2013. At: http://www.nybooks.com/blogs/nyrblog/2013/dec/27/how-al-qaeda-changed-syrian-war/
54. Sirwan Kajjo, The Rise of ISIS, a Golden Opportunity for Iraq's Kurds, Washington DC, Carnegie Endowment for International Peace, June 19, 2014
55. Soner Cagaptay and David Pollock، Whatever Happened to "The Turkish Model"?، Policy Analysis، The Washington Institute for Near East Policy، January 7، 2013
56. Soner Cagaptay and Tyler Evans ،Turkey's Changing Relations with Iraq: Kurdistan Up ،Baghdad Down ،Policy Focus 122 ،The Washington Institute for Near East Policy ،October 2012
57. Soner Cagaptay، Is Turkey Finally Ready to Make Peace with the Kurds Policy ،The Atlantic، January 23، 2013. See on link:
http://www.theatlantic.com/international/archive/2013/01/is-turkey-finally-ready-to-make-peace-with-the-kurds/267419/
58. Soner Cagaptay ،Turkey's Distinctive Brew ،Policy Analysis ،The Washington Institute for Near East Policy ،December 11 ،2012

59. Soner Cagaptay ،Turkey's Foreign Policy Pivot ،Policy Analysis ،The Washington Institute for Near East Policy ،March 21 ،2012
60. Ted Galen Carpenter ،The Iraq Debacle Continues ،The National Interest ،January 3 ، 2013. At: http://nationalinterest.org/commentary/the-iraq-debacle-continues-7922
61. The Gulf those annoying democrats ،The Economist Newspaper ،Sep 8th 2012. At: http://www.economist.com/node/21562256
62. Timothy Williams and Duraid Adnan, Sunnis in Iraq Allied with U.S. Rejoin Rebels, The New York Times, October 16, 2010
63. Yerevan Saeed ،US to send more military advisors to Iraq ،mainly Anbar province ، the Rudaw ،20 December 2014.at: http://rudaw.net/english/middleeast/iraq/20122014
64. Zalmay Khalilzad، Get Ready for Kurdish Independence، The New York Times، JULY 13، 2014. At: http://www.nytimes.com/2014/07/14/opinion/iraqs-urgent-need-for-unity.html?_r=1
65. Zelin, Aaron Y, "ISIS Is Dead, Long Live the Islamic State". Foreign Policy (The Washington Institute). June 30, 2014. At: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/isis-is-dead-long-live-the-islamic-state
66. Ziad al-Sanjary and Ahmed Rasheed, Advancing Iraq rebels seize northwest town in heavy battle, Reuters, Sun Jun 15, 2014. At: http://www.reuters.com/article/2014/06/15/us-iraq-security-idUSKBN0EP0KJ20140615







عمان - شارع الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري
تلفاكس: 96264647550+ خلوي: 962795265767+
ص ب: 712773 عمان 11171 الأردن
E-mail: dardjlah@yahoo.com
www.dardjlah.com



